

نَعْلُوهم تَسْوِمْسَكِي

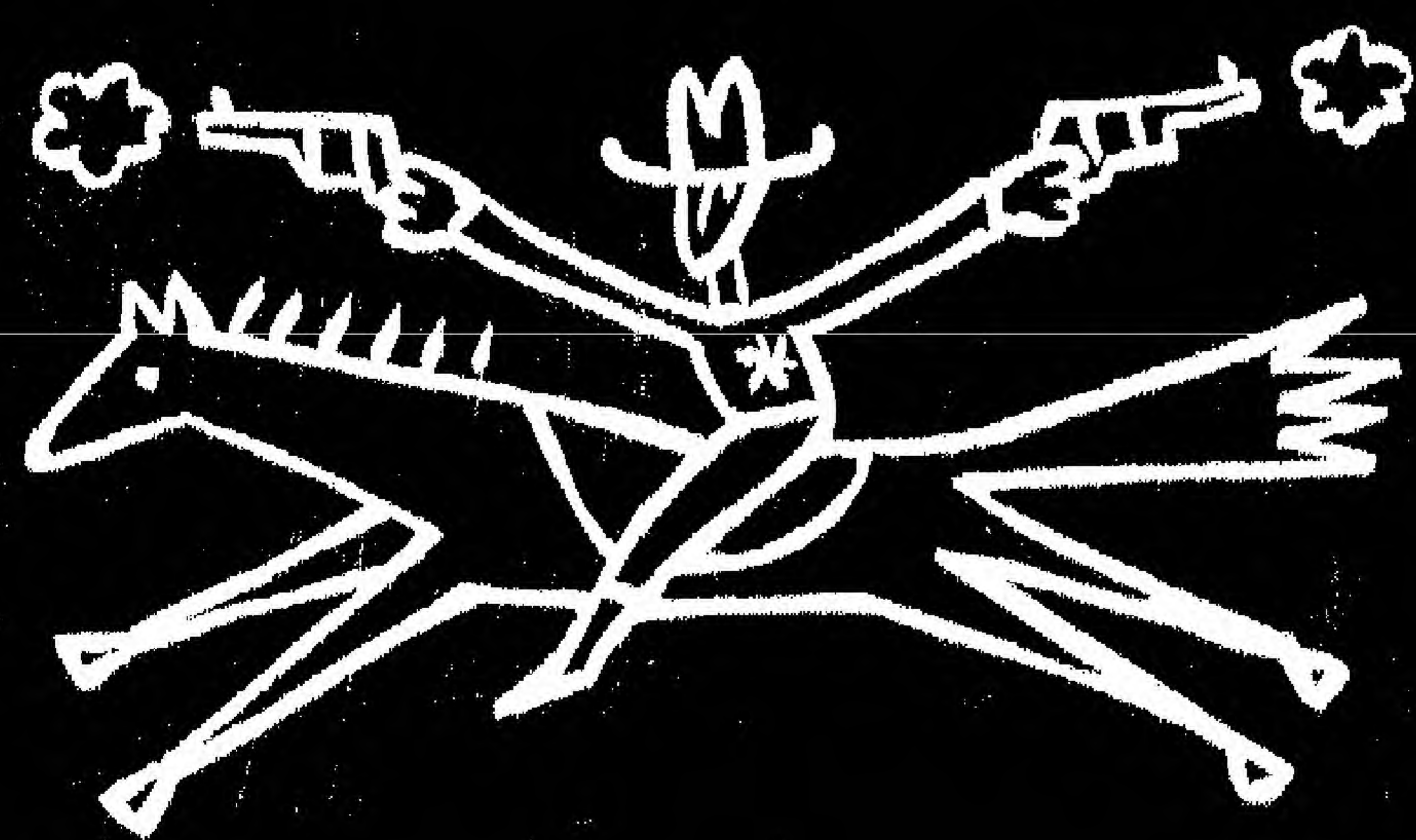
تقديم: الأستاذ محمد حسنين هيكل



تعريب: عادل المعالم

ماذا يريد

الحكم سامي!!



دار الشروق

نَعُوم تَتَّوْمَسَكِي

مَاذَا يُرِيدُ

الْعَمَّ سَامِي!!

ماذا يريد العم سام؟

الطبعة الأولى ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م
جميع حقوق الطبع محفوظة

Copyright © 1986-92 by Noam
Chomsky. All rights reserved.
Originally published in English as
"What Uncle Sam Really Wants"
by Odonian Press, Box
32375, Tucson AZ 8575 USA.

دار الشروق

القاهرة: ٨ شارع سيديويه المصري
- رابعة العدوية - مدينة نصر
ص. ب: ٢٣ البانوراما
تليفون: ٤٠٢٣٣٩٩
فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٢٠٢)
بيروت: ص. ب: ٨٠٦٤
هاتف: ٨١٧٢١٣ - ٣١٥٨٥٩
فاكس: ٨١٧٧٦٥ (٩٦١)

نَعْنُومُ نَتَشَوَّهْ سَكِي



صَاذَا بَرِيْد
الْعَلْمُ سَامِي !!

تعريب : عادل المعلم

تقديم : الأستاذ محمد حسنين هيكل

دار الشروق —

يتكون هذا الكتاب من جزأين : الأول بقلم
الدكتور نعيم تشومسكى وتعريب عادل المعلم،
والثانى بقلم عادل المعلم.
وقدّم للكتاب الأستاذ / محمد حسنين هيكل.
« كل الهوامش من عمل الناشر »

تقديم

محمد حسنين هيكل

يستحق الأستاذ نعيم تشومسكى أن يقرأ فى أى وقت، ومع أى مناسبة، وفى كل موضوع.

ذلك أنه بالاختصاص عالم، ثم إنه بالموقف مثقف . .

إن الأستاذ تشومسكى بالاختصاص عالم «لغويات»، ودراساته وأبحاثه تدرس فى كل الجامعات مرجعا وحجة، وقد توصل إلى اختراق لا شك فيه، حين أثبت أن موهبة اللغة موروثة مع سر الخلية، وأن الإنسان يولد مستعدا للنطق بلسانه كما هو مستعد للنظر بعينه وللسمع بأذنه، وللاإدراك بحاسة ما بين عقله وشعوره.

لكن الأستاذ تشومسكى، كما أسلفت، مثقف أيضا، فهو واسع الاطلاع على علوم زمانه، شديد الاهتمام بقضايا عصره، ثم هو - وهذه هى الخاصية الأولى فى المثقف - صاحب موقف بكل ما يعنيه الموقف من حق ومسئولية.

إن تشومسكى - على سبيل المثال - أمريكى الجنسية، لكنه أكبر ناقد للسياسة الأمريكية فى حلمها بالسيطرة على العالم، وفى وهمها بإمكانية امتلاك مقاديره غدا وبعد غدا. ولقد كان هو الذى تصدى لمقولة الولايات المتحدة بادعاء الحق فى القيام على نظام عالمى جديد، وفى ذلك كان كتابه المهم: «النظام العالمى الجديد - سابقا والآن!». وفيه أن هذا العالم المثقف، رأى أن أى نظام عالمى جديد مرهون بمبدأ وليس مرهونا بسطوة، ثم إنه مسئولية مشتركة وليس حكرا للدولة. وأخيرا فإنه

تركيب بعيد المدى ، متوافق مع التطور وليس لحظة واحدة من التاريخ تقتنص في غفلة أو تختلس في لحظة ، يظنها أصحابها مواتية أو مواتية .

ولعلنا نتذكر أن الأستاذ تشومسكى يهودى بالميلاد ، لكنه - وهو اليهودى - كان أعلى الأصوات في الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها في انتقاد السياسة الإسرائيلية وفي الانتصار للحق الفلسطينى ، ولم يكن موقفه هنا سياسيا ، وإنما كان علميا ، وتلك قيمته .

ذلك أن دور المثقف هو حريته وشجاعته عندما يمارس حقه في الاختيار .

والحرية لا تكون حرية إلا في زمانها وفي أوانها .

والشجاعة لا تكون بأثر رجعى أمام القبور وليس أمام القصور .

وفي العالم العربى - ولسوء الحظ - فإننا عرفنا نماذج عديدة لممارسة الحرية ، وإنما بعد الساعة الرابعة والعشرين ، وعرفنا ألوانا من ممارسة الشجاعة ، ولكن عندما تأكدنا أن السلطان أصبح ملفوفا بالأكفان .

وتلك ليست الحرية ، ولا هى الشجاعة ، وبالتالي فهذه ليست حرية الاختيار التى تحسب للمثقف ويحاسب على أساسها .

إن نعوم تشومسكى حين اختار أن يقف أمام الصهيونية وأمام إسرائيل ، فعل ذلك من موقعه في أكبر جامعات الولايات المتحدة ، وذهب برأيه إلى كل مكان ، بما في ذلك ساحات الكونجرس ومحافل الإيباك (ممثل اللوبي الإسرائيلى) ، ثم إنه لم يأكل ألفاظه ولم يتلعثم ولم يعتذر عن تقصير أو تأخير .

لذلك يحق للرجل أن يتكلم ، ويستحق الرجل أن يحترم ، وتلك ليست منة عليه من أحد ، وإنما هى حقه .

ولقد كانت آخر مرة التقيت فيها بالأستاذ تشومسكى ، هى حوار ثلاث ساعات في مكتبى في القاهرة ، حين دعت الجامعة الأمريكية قبل خمس سنوات لافتتاح

موسمها الثقافي . ومن سوء الحظ أن جمهوره كان محدودا ، كما أن الشباب الذي استمع إليه في محاضرتين داخل مدرج الجامعة الأمريكية ، ليس في مقدوره غير أن يسمع ويحاول أن يستوعب ، وهو في الحالتين لا يقدر أن يفهم ما يسمعه أو يستوعبه في إطار قرار أو في محيط سياسة . .

لكن تشومسكى شأنه شأن أى مثقف غيره ، يعنيه بالدرجة الأولى أن يقول ما عنده ثم يتركه بذورا تحملها رياح الأيام إلى مستقبل لا شك أنه قادم ، لأن الحياة فعل متصل ، فى الزمان إلى منتهاه ، وذلك هو الأجدى والأبقى !

وظنى أن الأستاذ عادل المعلم أحسن صنعا بترجمة أحد أعمال تشومسكى ، ولعلها بداية لها ما بعدها فى التعريف بهذا الرجل وفكره ودوره ، وليست لقاءً عابرا ثم يذهب كل واحد إلى طريق وإلى مقصد .

ماذا يريد العم سام؟

الجزء الأول

نعموم تشومسكى

تعريب

عادل المعلم

الباب الأول

الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة

حماية مجالتنا :

تعود العلاقات بين الولايات المتحدة والدول الأخرى إلى بداية التاريخ الأمريكي، ولكن الحرب العالمية الثانية مثلت علامة فارقة، ولذلك نبدأ من عندها.

أصابت الحرب معظم منافسينا الصناعيين بالضعف الشديد، أو حتى دمرتهم تماما، بينما تضاعف إنتاجنا ثلاث مرات، ولم تتعرض حدودنا لأي هجوم.

بل إن الولايات المتحدة تسلمت زمام قيادة الدول الصناعية في العالم منذ بداية القرن. وبعد الحرب، حازت ٥٠٪ من ثروات العالم، وسيطرت على جانبي المحيطين الأطلسي والهادي. لم يسبق في تاريخ العالم أن دان مثل تلك السيطرة وذلك الأمان لدولة واحدة.

استوعب مخططو السياسة الأمريكية أننا سنخرج من الحرب قوة عظمى وحيدة، فريدة في تاريخ العالم. وخططوا بحرص - خلال الحرب وبعدها - لتشكيل عالم ما بعد الحرب.

وبما أن مجتمعنا مفتوح، يمكننا أن نقرأ الخطط، التي كانت صريحة وواضحة.

اتفق المخططون - من وزارة الخارجية ولجنة العلاقات الخارجية (وهي إحدى القنوات الرئيسية لنفوذ رجال الأعمال على السياسة الخارجية) - على ضرورة الحفاظ على سيطرة الولايات المتحدة، ولكن مع خلاف واسع في الرأي حول كيفية تحقيق ذلك.

نجد في الجانب المتشدد مذكرة الأمن القومي رقم ٦٨ بتاريخ عام ١٩٥٠ (NSC 68) تبلور وجهات نظر وزير الخارجية «دين أتشيسون»، والتي كتبها «بول نيتز» - الذي مازال يعمل في المجال نفسه، وكان أحد مفاوضي «ريجان» في مفاوضات الحد من السلاح - وتدعو إلى إستراتيجية تقزيم الاتحاد السوفيتي، وذلك بـ «زرع بذور التدمير في نظامه»، حتى يتمكن من التفاوض معه وفق شروطنا.

تستلزم سياسة المذكرة «تضحية والتزاما»، بمعنى آخر: إنفاقا عسكريا هائلا وخفضا في البرامج الاجتماعية. وسيكون من الضروري أيضا تقليص التسامح الزائد الذي يجلب اختلافا داخليا أكثر من اللازم.

كانت تلك السياسات تحت التنفيذ الفعلي من قبل. رأس شبكة الجاسوسية الأمريكية في شرقي أوروبا عام ١٩٤٩ «ريهارد جهلن» القائد السابق للمخابرات العسكرية النازية في الجبهة الشرقية. مثلت تلك الشبكة أحد أوجه التعاون الأمريكي - النازي، والذي استعان - بسرعة - بكثير من المجرمين، وتوسع ليقوم بعمليات في أمريكا اللاتينية وغيرها.

جند ذلك التعاون الأمريكي - النازي جيشا سريا من عملاء هتلر - الذين كان دورهم العمل داخل الاتحاد السوفيتي وأوروبا الشرقية - في أوائل الخمسينيات. (هذا أمر معروف في الولايات المتحدة، ويعتبر عديم الشأن، ولو أنه كان حقيقيا بالاهتمام إذا ما انعكس، واكتشفنا أن الاتحاد السوفيتي أسقط بعض العملاء والإمدادات للجيش التي أنشأها هتلر لتعمل في جبال الروكي الأمريكية).

التطرف الليبرالي :

مذكرة الأمن القومي رقم ٦٨ (NSC 68) هي طرف الجانب المتشدد، ونذكر بأن التخطيط لم يكن على الورق فقط، بل تم تنفيذ كثير منه على أرض الواقع. دعنا الآن نفحص طرف الجانب المناقض، الحمائم. كان قائد الحمائم «جورج كينان» بلا ريب، وقد رأس مخططي وزارة الخارجية حتى عام ١٩٥٠، عندما حل محله «نيتز». وكان مكتب «كينان» مسئولا عن شبكة «جهلن».

كان «كينان» من أذكي وألمع المخططين الأمريكيين ، وله دور رئيسى فى تشكيل عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وتمثل كتاباته تصويرا مثيرا لمكانة الحمائم . كتب «كينان» عام ١٩٤٨ المذكرة رقم ٢٣ لتخطيط السياسة :

«عندنا حوالى ٥٠٪ من ثروات العالم وفقط ٣,٦٪ من سكانه ... وبمثل هذا الوضع لا يمكننا تجنب حسد واستياء الآخرين . مهمتنا الحقيقية فى الفترة القادمة هى ترتيب نموذج للعلاقات يحافظ على استمرار ذلك التفاوت ... ولتحقيق ذلك ، سيكون علينا التخلي عن الأحلام والعواطف ، وتركيز اهتمامنا على أهدافنا القومية المباشرة ... يجب أن نمسك عن كلامنا المبهم للآخرين ... والأهداف غير الحقيقية مثل حقوق الإنسان ، ورفع مستوى المعيشة ، والتحول للديمقراطية . ولن يكون اليوم الذى نضطر فيه للتعامل بمنطق القوة بعيدا ، وكلما قلت عوائقنا من جراء رفع تلك الشعارات كان ذلك أفضل» .

كانت - بالطبع - المذكرة ٢٣ لتخطيط السياسة (PPS 23) سرية للغاية . أما العامة ، فكانوا يحتاجون للرقص على أنغام الشعارات المثالية - الأمر القائم حتى اليوم - ولكن فى تلك الدراسة ، يتخاطب المخططون بعضهم مع بعض .

وعلى المتوال نفسه ، نبه «كينان» سفراء الولايات المتحدة فى أمريكا اللاتينية عام ١٩٥٠ على أهمية حماية خاماتنا الأولية فى أمريكا اللاتينية ، وضرورة أن نحارب الهرطقة التى تنتشر فى تلك البلاد - كما وافانا تقرير المخابرات الأمريكية - والتى مفادها أن «على الحكومة مسئولية مباشرة فيما يخص رفاهية الشعب» .

وصم المخططون الأمريكيون تلك الفكرة بالشيوعية ، بصرف النظر عن الاتجاهات الحقيقية لمن ينادون بها .

تم توضيح هذه النقطة على العلن . فعلى سبيل المثال ، أوضحت دراسة عالية المستوى فى عام ١٩٥٥ أن التهديد الرئيسى من القوى الشيوعية يكمن فى رفضها لأداء دورها الخدمى ، أى «إكمال الاقتصاديات الصناعية للغرب» .

شرح «كينان» الوسائل التى يتعين علينا استخدامها ضد أعدائنا الذين وقعوا فريسة لتلك الهرطقة :

«قد تكون الإجابة النهائية غير سارة . . لكن . . علينا ألا نتردد إزاء استخدام

الحكومات المحلية لشرطتها كسلاح قمع . ليس فى ذلك ما يسبب الخجل ، حيث إن الشيوعيين هم فى الأصل خونة . . . ومن الأفضل وجود نظام قوى فى السلطة ، عن وجود حكومة ليبرالية متسامحة متراخية يخترقها الشيوعيون .

لم تنتظر تلك السياسات ليبراليين مثل «كينان» يأتون بعد الحرب العالمية الثانية . فقد أشار وزير الخارجية «ودرو ويلسون» ، قبل الحرب بثلاثين عاما ، إلى أن المضمون العملى لمبدأ «مونرو» هو «أن تهتم الولايات المتحدة بمصالحها الخاصة . أما سلامة الدول الأمريكية الأخرى فهى أمور عارضة وليست أهدافا فى حد ذاتها» . وافق «ويلسون» الرسول العظيم لحق تقرير المصير على أن تلك القضية لا يمكن تبريرها ، ومن ثم فليس من السياسة فى شىء إقحام العامة فيها .

بناء على ذلك المضمون العملى - مع مسائل أخرى - غزا «ويلسون الرئيس» هايتى ، وجمهورية الدومينيكان ، فقتل محاربوه وخربوا . . دمرُوا النظام السياسى ، وأحكموا قبضة المؤسسات الأمريكية على البلدين ، وهيئوا المسرح السياسى فى كل منهما لدكتاتورية وحشية فاسدة .

المجال العظيم :

خلال الحرب العالمية الثانية ، طورت مجموعات بحث فى كل من وزارة الخارجية ، ولجنة العلاقات الخارجية ، خططاً لعالم ما بعد الحرب ، على أساس ما أسماه «المجال العظيم»^(*) ، والذي عليه أن يخضع لمتطلبات الاقتصاد الأمريكى .

يشمل «المجال العظيم» نصف الكرة الأرضية الغربى ، غرب أوروبا ، الشرق الأقصى ، المستعمرات السابقة للإمبراطورية البريطانية (التي تفككت) ، مصادر الطاقة فى الشرق الأوسط والتي لا مثيل لها (والتي كانت تتحول من أيدي منافستينا فرنسا وبريطانيا إلى أيدينا) ، وبقية العالم الثالث ، وإن أمكن بقية العالم . تم إخضاع «المجال العظيم» لمتطلبات الاقتصاد الأمريكى بقدر ما سمحت به الظروف .

(*) وهو أشبه بـ «المجال الحيوى» الذى نادى به هتلر لتوسيع حدود ألمانيا ، و «أمن إسرائيل» الذى تبرر به كل أنواع الجرائم .

لكل مكان فى العالم دوره المخطط له . على الدول الصناعية - مثل ألمانيا واليابان - أن تصبح «الورش العظيمة» لتعمل تحت إشرافنا . وتمثل دول العالم الثالث مصدر إمداد المجتمعات الرأسمالية بالخمات ، وتمثل أيضا أسواقا لبيع المنتجات المصنعة . وعلى حد كلمات «كينان» فى مذكرته عام ١٩٤٩ : «تستغل لإعادة بناء أوروبا واليابان» . والإشارة هنا لجنوب شرق آسيا وإفريقيا .

بل اقترح «كينان» إضفاء قيمة أخلاقية نفسية على استغلال أوروبا لإفريقيا . لم يقترح أحد أن تستغل إفريقيا أوروبا لإعادة بناء إفريقيا .

لا يقرأ مستندات من هذا القبيل إلا المتخصصون والباحثون ، ومن الواضح أنها لم تثر اعتراض أو حتى اشمئزاز أى منهم .

نشبت الحرب الفيتنامية من الحاجة لتأكيد الدور الخدمى . لم يقبل الوطنيون فى فيتنام ذلك الدور ، فحق عليهم العقاب والدمار . لم يكن بوسع فيتنام أن تغزو أو تنتصر على أى أحد ، ولكن استقلالها بشأنها يهدد بأن تكون مثالا تحتذى به الدول الأخرى فى المنطقة .

كان على حكومة الولايات المتحدة مهمتان رئيسيتان . الأولى ، تأمين السيادة على «المجال العظيم» . يستلزم هذا حيازة قوة تهديدية مرعبة حتى لا يتجاسر أحد على تلك السيادة ، وهذا أحد أسباب بناء الترسانة النووية . والمهمة الثانية ، توفير دعم حكومى للصناعات التكنولوجية المتقدمة . ولأسباب متنوعة قام جزء كبير من هذا الدعم على الإنفاق العسكرى .

مبدأ التجارة الحرة لا غبار عليه فى قاعات الدراسة وعلى صفحات الجرائد ، ولكن لا أحد فى الحكومة ولا عالم المؤسسات يأخذه على محمل الجد . وقطاعات الاقتصاد الأمريكى التى تستطيع أن تنافس عالميا هى فى معظمها القطاعات التى تدعمها الحكومة : المنتجات الزراعية ، التكنولوجيا المتقدمة ، الصناعات الدوائية والبيوتكنولوجية .

يصدق الكلام السابق على المجتمعات الصناعية الأخرى . تتكفل حكومة الولايات المتحدة بالإنفاق على الأبحاث والتطوير من خلال المعدات الحربية ، وتمثل

الحكومة سوقاً مضمونة ، وما ينشأ من تلك الأبحاث والتطورات وتطلبه الأسواق التجارية ، تتلقفه المشروعات الخاصة .

استعادة النظام التقليدي :

أدرك مخططو ما بعد الحرب العالمية الثانية ، مثل «كينان» ، أهمية إعادة بناء الدول الصناعية الغربية - بما في ذلك اليابان - التي دمرتها الحرب ، حتى تستطيع استيراد المصنوعات الأمريكية وتوفير فرص الاستثمار . ولكن يجب أن يتم ذلك بطريقة محددة .

يجب استعادة النظام اليميني التقليدي ، وسيادة أصحاب الأعمال ، ومع تقسيم وإضعاف التكتلات العمالية ، وتحمل الطبقة العاملة والفقراء أعباء إعادة البناء .

وقفت مقاومة الفاشية كعقبة رئيسية أمام ذلك ، فأخمدناها في جميع أنحاء العالم ، وكثيراً ما استخدمنا المتعاونين مع الفاشية والنازية . احتاجت المسألة إلى استخدام العنف البالغ في بعض الأحيان ، ونجحت في الأحيان الأخرى أساليب أكثر نعومة ، مثل التلاعب في الانتخابات ، ومنع وصول القوت الضروري (المفروض أن يكون هذا الفصل الأول في أي تاريخ أمين لفترة ما بعد الحرب ، ولكن ، في الواقع ، نادراً ما تتم مناقشته) .

أرسي الرئيس «روزفلت» عام ١٩٤٢ النموذج الذي يحتذى عندما عين الأدميرال الفرنسي «جان دارلان» حاكماً عاماً على شمال إفريقيا الفرنسي . كان «دارلان» أحد أركان التعاون مع النازيين ، وقد وضع قوانين معاداة السامية التي عممتها حكومة فيشي (الحكومة الفرنسية الألعبوية في يد النازيين) .

أخطر من ذلك ما حدث في أول بلد حرر في أوروبا ، إيطاليا ، فرضت الولايات المتحدة - بناء على نصيحة تشرشل - حكومة يمينية استبدادية ، على رأسها المارشال الفاشي «بادو جليو» ، والملك فيكتور عمانويل الثالث المتعاون مع الفاشيين .

أدرك مخططو السياسة الأمريكية أن ما يهدد أوروبا ليس عدواناً من الاتحاد السوفيتي ، ولكن الحركات والأفكار الديمقراطية المعادية للفاشية عند العمال والفلاحين ، والقوة والجاذبية السياسية للأحزاب الشيوعية والاشتراكية .

لمنع انهيار اقتصادى يبدد النفوذ، ولإعادة بناء الاقتصاد الرأسمالى لدول غرب أوروبا، نفذت الولايات المتحدة مشروع مارشال، وبمقتضاه أقرضت ومنحت أوروبا أكثر من ١٢ بليون دولار بين عامى ١٩٤٨ و ١٩٥١، (وقد اشترى بها أكثر من ثلث الصادرات الأمريكية لأوروبا عام ١٩٤٩).

أثناء الحرب :

نجحت حركات العمال والفلاحين فى الانتصار على ست فرق ألمانية وتحرير شمال إيطاليا. وعندما تقدمت الجيوش الأمريكية داخل إيطاليا، شتتت تلك الحركات المعادية للفاشية، وأعادت الهيكل الرئيسى الفاشى لنظام ما قبل الحرب.

كانت إيطاليا واحدة من أهم مسارح عمل المخابرات الأمريكية منذ إنشائها. احتاطت المخابرات من أن يفوز الشيوعيون بانتخابات عام ١٩٤٨ الحاسمة فى إيطاليا، واتخذت إجراءات عديدة منها: إعادة الشرطة الفاشية، وتخطيطات الاتحادات العمال، وعرقلة إمدادات الطعام. ومع هذا، لم يكن هناك ما يضمن هزيمة الشيوعيين.

حددت مذكرة الأمن القومى الأولى عام ١٩٤٨ (NSC 1) عدة إجراءات تتخذ فى حالة فوز الشيوعيين بالانتخابات، تضمنت إحداها التدخل العسكرى لمساعدة الحركات العسكرية السرية فى إيطاليا.

تحمس البعض - خصوصا «جورج كينان» - للعمل العسكرى قبل الانتخابات، فهو لم يرد السماح بأى مخاطرة، ولكن أقنعه الآخرون بأنه يمكن تدارك الانتخابات بالتلاعب، الأمر الذى ثبتت فاعليته.

وفى اليونان، دخلت القوات البريطانية بعد خروج القوات النازية، وفرضت نظام حكم فاسد، مما أثار مقاومة جديدة لم تستطع بريطانيا الآفلة مساندته، فدخلت الولايات المتحدة عام ١٩٤٧، ودعمت حربا وحشية أسفرت عن ١٦٠,٠٠٠ قتيل.

اكتملت تلك الحرب بالتعذيب ونفى عشرات الألوف من اليونانيين، ودخول

عشرات الألوف الآخرين فيما سميناه «معسكرات إعادة التعليم» ، وتدمير النقابات
وأى إمكانيات للاستقلال السياسى .

مكنت تلك الحرب قبضة المستثمرين الأمريكيين ورجال الأعمال المحليين من أن
تطبق على اليونان ، بينما اضطر كثير من اليونانيين للهجرة طلبا للقوت . شملت
قائمة المستفيدين أولئك المتعاونين مع النازى ، بينما شملت قائمة الضحايا أولئك
الذين قاوموا النازى من العمال والفلاحين .

مثل دفاعنا الناجح عن اليونان ضد شعبها ، النموذج الذى احتذيناه فى فيتنام !
وهذا ما شرحه «آدلاى ستفنسون» للأمم المتحدة عام ١٩٦٤ !

كذلك اتبع مستشارو «ريجان» النموذج نفسه فى أمريكا الوسطى وأماكن
أخرى .

عندما دخلت قواتنا كوريا عام ١٩٤٥ ، عزلت حكومة ذات شعبية معادية
للفاشية قاومت الاحتلال اليابانى ، وأشعلنا حربا ضروسا ، واستعنا بعناصر من
الشرطة اليابانية الفاشية والكوريين المتعاونين معهم خلال الاحتلال اليابانى
لكوريا . سقط فى كوريا الجنوبية مائة ألف قتيل - وذلك قبل نشوب ما أسميناه
الحرب الكورية - وفى إقليم واحد صغير «جزيرة شيجو» سقط ٣٠,٠٠٠ -
٤٠,٠٠٠ قتيل فى أثناء ثورة الفلاحين .

لم يثر انقلاب فاشى فى كولومبيا - على طريقة «فرانكو» إسبانيا - إلا قليلا من
احتجاج حكومة الولايات المتحدة . بينما لم تهتم بانقلاب عسكرى فى فنزويلا ولا
بعودة السلطة للمعجب بالفاشية فى بنما . ولكن أثارت المראה والعداوة فى
حكومتنا أول حكومة ديمقراطية فى تاريخ جواتيمالا ، التى احتذت نموذج مجتمع
«الصفقة الجديدة» الذى أعلنه «روزفلت» .

فى عام ١٩٥٤ ، هندست المخابرات الأمريكية انقلابا حول جواتيمالا إلى جهنم
أرضية ، وحافظت عليه منذ ذلك الحين وحتى الآن ، مع إدمان التدخل والمساندة
الأمريكية خصوصا أيام «كيندى وچونسون» .

أحد أساليب قمع مقاومة الفاشية ، كان بتجنيد مجرمى الحرب من أمثال

«كلاوس باربي» رئيس الچستابو فى ليون، حيث أهله أعماله للفوز بلقب سفاح ليون، ثم بعد ذلك عينه الجيش الأمريكى للتجسس على فرنسا!

وعندما أعيد «باربي» إلى فرنسا لمحاكمته عام ١٩٨٢ كمجرم حرب، برر الكولونيل المتقاعد فى مخابرات الجيش الأمريكى «أويجن كولب» استعانة الأمريكيين به قائلا : «كنا فى أشد الحاجة لمؤهلات «باربي» . . . وجهنا نشاطاته ضد الأعمال السرية للمقاومة وللحزب الشيوعى الفرنسى»، والتى كانت فى ذلك الوقت محل قمع المحررين الأمريكيين .

مادامت الولايات المتحدة تلتقط ما يترك النازى، فإنه منطقى تماما تجنيد المتخصصين فى قمع نشاطات المقاومة.

وبعد ذلك، عندما أصبح من الصعوبة بمكان — أو من المستحيل — حماية أولئك المجرمين النافعين فى أوروبا، غادرها خلصة كثير منهم — بما فى ذلك باربي — إلى الولايات المتحدة وأمريكا اللاتينية، وكثيرا ما تم ذلك بمساعدة القاتليكان والقساوسة الفاشيين.

أصبح أولئك المجرمون مستشارين عسكريين لحكومات الدول البوليسية التى أقامتها الولايات المتحدة فى أمريكا اللاتينية على غرار الرايخ الثالث.

كذلك لم يترددوا فى أن يتقلدوا مناصب زعماء تجارة المخدرات والسلاح . وفى الوقت نفسه، نوروا جهلة أمريكا اللاتينية بتكنولوجيا التعذيب .

ذهب بعضهم إلى أمريكا الوسطى، ليمدوا جسرا بين معسكرات الموت فى أوروبا وفرق الموت فى أمريكا الوسطى! وكل ذلك بفضل التحالف بين الولايات المتحدة والنازى فى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية .

التزامنا بالديمقراطية :

يؤكد مخططو السياسة الأمريكية لما بعد الحرب العالمية الثانية فى دراساتهم عالية المستوى، الواحدة تلو الأخرى، أن التهديد الرئيسى لنظام العالم الجديد — تحت

قيادة الولايات المتحدة - يأتي من «الوطنيين» في العالم الثالث، ومن الأنظمة الوطنية، التي تسمى أحيانا غلاة الوطنية، والتي تستجيب للطلبات الشعبية بخصوص تحسين مستويات المعيشة وتلبية الحاجات المحلية الضرورية.

كرر وأكد المخططون الأهداف الرئيسية للسياسة الأمريكية: منع وصول المغالين في وطنيتهم للحكم، وإذا ما وصلوا إليه بطريقة أو بأخرى، فيستحتم عزلهم وتنصيب حكومات تفضل الاستثمار برأسمال خاص، محلي أو أجنبي، وتوجه الإنتاج للتصدير، وتكفل تصدير الأرباح للخارج (لم تعارض أى وثيقة سرية تلك الأهداف، وإذا كنت من مخططي السياسة الأمريكية، فتلك الأهداف بمثابة الهواء الذي تتنفسه).

لم تعارض الدول الضحايا الديمقراطية ولا الإصلاح الاجتماعي إلا من قبل الجماعات قليلة العدد المرتبطة مصالحها بالأعمال الأمريكية.

تتوقع الولايات المتحدة أن تضطر إلى اللجوء للقوة، وتتحالف مع العسكريين «أقل الجماعات السياسية معاداة للولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية»، كما بين مخططو «كنيدي»، ولذلك فإنه يمكن الاعتماد عليهم لسحق أى جماعات وطنية تفلت من قبضة اليد.

لا يعنى ذلك أن الولايات المتحدة ينقصها التعاطف مع الفقراء. فعلى سبيل المثال، وفي كوستاريكا فى منتصف الخمسينيات، وصى سفيرنا الشركة المتحدة للفواكه - التي تحكم كوستاريكا فى الواقع - بتقديم قليل من الفوائد المظهرية للعمال تدغدغ بها مشاعرهم، وتترك انطبعا نفسيا كبيرا.

وافق على ذلك وزير الخارجية «چون فوستر دالاس»، وأخبر الرئيس الأمريكى «أيزنهاور» أنه كى نحافظ على أمريكا اللاتينية فى الصف «يجب أن تربت عليهم قليلا حتى تجعلهم يعتقدون أنك تحبهم».

نستطيع مما سبق أن نفهم بسهولة سياسة الولايات المتحدة فى العالم الثالث: نحن نعارض - بمثابرة وإصرار - الديمقراطية إذا كانت نتائجها خارج نطاق سيطرتنا، والمشكلة مع الديمقراطيات الحقيقية أنها عرضة للوقوع فريسة للهزيمة

التي تزعم أن على الحكومات الاستجابة لمصالح شعوبها بدلا من مصالح المستثمرين الأمريكيين!

نشر «المعهد الملكي للشئون الدولية» في لندن دراسة عن نظام العلاقات الأمريكية الدولية، مؤداه أنها بينما تقدم الولايات المتحدة خدمة «لسانية» للديمقراطية، فإن التزامها الحقيقي هو لـ «المشروعات الرأسمالية الخاصة». وعندما تتعرض حقوق المستثمرين الأمريكيين للتهديد، فعلى الديمقراطية أن ترحل، ولا بأس أن يحل محلها حكام التعذيب والقتل (*).

دعمت الولايات المتحدة إعاقة الحكومات البرلمانية، بل وأسقطتها عام ١٩٥٣ في إيران، وعام ١٩٥٤ في جواتيمالا، وساند «كنيدي» عام ١٩٦٣ انقلابا عسكريا لمنع استعادة الديمقراطية، وفي عامي ١٩٦٣ و ١٩٦٥ في الدومينيكان، وفي البرازيل عام ١٩٦٤، وشيلي عام ١٩٧٣، وكثير من المناطق الأخرى. تطابقت سياستنا في كثير من الدول مع ما فعلناه في السلفادور.

لم تكن الأساليب طيبة جدا. لم يكن عمل القوات التي حركناها في نيكاراغوا، أو عمل وكلائنا الإرهابيين في السلفادور أو جواتيمالا، لم يكن عملهم هو القتل العادي، ولكن كان بصفة رئيسية القسوة والتعذيب السادي - تعليق النساء من أقدامهن بعد قطع أثدائهن وتقشير بشرتهن - قطع رؤوس الناس وتعليقها على خوازيق - رطم الأطفال بالحوائط. الفكرة هي سحق الوطنية التي تدعو للاستقلال، والتي قد تجلب الديمقراطية الحقيقية.

التهديد من قبل المثل الجيد :

ليس هناك استثناء من هذه القاعدة، فلا يهم إن كانت الدولة غير مهمة ولا غنية ولا قوية، بل إن الدولة الفقيرة الضعيفة هي الخطر الأعظم.

(*) لم تتوقف مساندة الولايات المتحدة للرئيس الروسي «يلتسين»، ولم تعترض على قصفه البرلمان الروسي بالدبابات وقتله الآلاف وإصابة عشرات الآلاف، ثم إلقائه القبض على نواب المجلس ورؤسائه.

خذ على سبيل المثال لاوس فى الستينيات . . . ربما كانت أفقر دولة فى العالم .
لم يكن معظم الناس القاطنين فى تلك المساحة يدرون أن هناك ما يسمى بدولة
لاوس . فقط عرفوا أنهم يسكنون فى قرية ، وبجوارهم قرى أخرى يعيش على
أرضها أناس مشابهون ، بشكل أو بآخر .

ولكن ما أن شرع البعض فى إصلاح اجتماعى على كيفية شديدة التواضع ،
حتى قصفتهم واشنطن بسيل متدفق من القنابل - فى سرية تامة - مسحتهم من
مجال العمليات ، ولم يكن لهم أدنى علاقة بالحرب التى أشعلتها أمريكا فى فيتنام .
جرينادا بلد جد صغير ، قد لا تستطيع أبدا العثور عليه فى الخريطة ، يقطنه مائة
ألف ينتجون الجوز . ولكن ما أن شرعت فى إصلاح اجتماعى معتدل حتى سارعت
واشنطن لتدمير ذلك الخطر .

منذ الثورة البولشفية عام ١٩١٧ حتى انهيار الحكومات الشيوعية فى أواخر
الثمانينيات ، يمكنك تبرير أى هجوم أمريكى فى أى مكان فى العالم بأنه دفاع ضد
الشيوعية . ولذلك عندما غزت الولايات المتحدة جرينادا عام ١٩٨٣ أفصح رئيس
الأركان عن أنه فى حالة ما إذا تعرضت أوروبا الغربية لهجوم سوفيتى ، فقد تمثل
جرينادا معادية عائقا فى إمدادات البترول من البحر الكاريبى لحلفائنا الذين
سيكونون محصورين ، ولن نستطيع الدفاع عنهم !

نجح هذا الكلام الذى يثير الضحك ، فى أن يثير الحماسة والمساندة الشعبية العامة
للعديوان والإرهاب والفتنة .

أما نيكاراغوا ، فقد تم تسويق الهجوم عليها بالزعم بأنه إذا لم نوقفهم عند
حددهم ، فسوف يتدفقون علينا عبر الحدود عند هارلنجن - تكساس ، مسافة قصيرة
لا تستغرق سوى يومين من القيادة .

يمكن لنيكاراجوا والسلفادور أن يختفيا من على الكرة الأرضية ، ولن يلاحظ
ذلك أحد . ولكن تعرضت كل منهما لهجمات ضارية من الولايات المتحدة ،
كلفتهما مئات الآلاف من القتلى وعدة بلايين من الدولارات .

هناك سبب وراء ذلك . فكلما زاد ضعف وفقر الدولة ، زاد خطرها كمثل . فإذا استطاعت دولة هزيلة فقيرة مثل جرينادا أن تنجح بعيدا عن قبضة الولايات المتحدة ، فلماذا لا تنجح دول أخرى؟

يصدق هذا على الهند الصينية [فيتنام - كمبوديا - لاوس - ميانمار] ، بل هي أكبر وتتمتع بموارد أهم . فمع أن «أيزنهاور» ومستشاريه طننوا كثيرا عن الأرز والصفائح والمطاط ، فخوفهم الحقيقي كان من نجاح شعوب الهند الصينية في تحقيق استقلالهم وتأمين اقتصادهم وعدالتهم ، فحينئذ سيقول شعب تايلاند : ولماذا لا نستطيع نحن ذلك؟ ومن ثم نسمع مالميزيا تقول : ونحن أيضا ، ومن بعدها إندونيسيا . ومن ثم تخسر الولايات المتحدة «مجالها العظيم» .

إذا كنت تريد نظاما عالميا يخضع لمتطلبات المستثمرين الأمريكيين ، فلا يمكنك أن تسمح بأن تخترق بعض الأجزاء من ذلك النظام . وضحت الوثائق الرسمية ذلك بطريقة مستلفتة للنظر ، بل ظهر ذلك علنا .

شيلي بلد كبير المساحة ، غنى بمصادره الطبيعية ، ولكن لن تنهار الولايات المتحدة إذا استقلت عنها شيلي . . إذن لماذا كل ذلك الاهتمام بشيلي؟ طبقا لقول «كيسنجر» : شيلي فيروس يعدى المنطقة ويمتد تأثيره حتى إيطاليا!

برغم ٤٠ سنة من تدخل المخابرات الأمريكية في إيطاليا ، ما زال بها حركة عمالية . فإذا ما نجحت حكومة ديمقراطية اشتراكية في شيلي ، فستصل رسالة الخطيئة إلى الناخبين الإيطاليين ، فافترض أنهم سيتعلقون بأفكار غريبة عن حكمهم ، على الرغم من كل ما عملته المخابرات الأمريكية خلال ٤٠ سنة!

حذر المخططون للسياسة الأمريكية منذ وزير الخارجية «دين أتشيسون» في أواخر الأربعينيات ، وحتى اليوم ، من أن تفاحة واحدة فاسدة قد تفسد الصندوق كله . إذن فخطر الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي قد ينتشر في العالم كله .

وحتى يأخذ هذا المفهوم شكلا أكثر إقناعا لدى العامة ، تحولت لغة الفاكهيين إلى لغة المقاهي ، وأطلق المخططون عليه نظرية الدومينو . وأضافوا لذلك تخويف العامة من إبحار «هوشى منه» وأقرانه بالمراكب من فيتنام ليطلقوا موانئ كاليفورنيا .

قد يقتنع فعليا بعض قيادات الولايات المتحدة بتلك الخزعات، ولكن بكل تأكيد لا يقتنع بها المخططون المحنكون. . هم يدركون أن التهديد الحقيقي هو «المثل الطيب».

وفى بعض الأحيان، تم توضيح ذلك المفهوم بما لا يدع مجالا للشك. فعندما خططت الولايات المتحدة لقلب الحكومة الديمقراطية فى جواتيمالا عام ١٩٥٤، أشار أحد المسؤولين فى وزارة الخارجية إلى أن «جواتيمالا أصبحت تمثل خطرا متزايدا على استقرار هندوراس والسلفادور. إصلاحها الزراعى سلاح دعاية خطير. يستميل برنامجها الواسع للرعاية الاجتماعية، على حساب الطبقات العليا والمستثمرين الأجانب، جيرانها فى أمريكا الوسطى».

ما يهم الولايات المتحدة هو استقرار وتأمين الطبقات العليا والمستثمرين الأجانب. وأى نجاح اجتماعى واقتصادى خارج ذلك يمثل نموذجا خطرا، يجب تدميره قبل انتقال عدواه. ولهذا السبب، فأصغر وأضعف وأفقر دولة، هى أخطر «مثل طيب» إذا حققت نجاحها المستقل، ولهذا فيجب أن تسحق.

العالم ذو الجوانب الثلاثة :

بدأ العالم منذ أوائل السبعينيات ينساق إلى ثلاث كتل اقتصادية :

الكتلة الأولى : مركزها اليابان ومستعمراتها السابقة .

دعت اليابان فى الثلاثينيات والأربعينيات إلى الرفاهية المشتركة لعالم شرقى آسيا. ونشب الصراع بينها وبين الولايات المتحدة لأنها حاولت بسط سيطرتها فى شرقى آسيا، بالطريقة نفسها التى بسط بها الغرب سيطرته على بقية العالم. ولكن بعد الحرب العالمية الثانية، أعدنا تشكيل المنطقة، وليس لدينا مشكلة إذا استغلتها اليابان، ولكن يجب أن نقوم بذلك على طريقتنا.

يُكتب كثير من الهراء عن مساعدتنا الشريفة فى إعادة بناء اليابان حتى أصبحت قادرة على منافستنا. وحقيقة الأمر أنه كان هناك بديلان: الأول، التخلي عن المنطقة وترك اليابان وبقية آسيا يسلكون سبيلهم المستقل، وبمعنى هذا تقليص

«المجال العظيم». والبديل الثانى ، هو إعادة بناء اليابان تحت إشرافنا وسيطرتنا . وبالطبع - وبدون تردد - رفضنا البديل الأول واخترنا الثانى .

ولم يكن أحد بعد الحرب العالمية الثانية يفكر فى أنه من المحتمل أن تنافس اليابان الولايات المتحدة فى يوم من الأيام (وذلك تفكير لا يخلو من العنصرية) . وقد ساهمت - بدور كبير - كل من الحرب الكورية والحرب الفيتنامية فى استعادة اليابان عافيتها .

قليل من مخططى السياسة الأمريكية لما بعد الحرب العالمية الثانية تمتعوا بطول النظر ، أحدهم «جورج كينان» . عرض «كينان» أن تشجع الولايات المتحدة تصنيع اليابان ، ولكن مع قيد واحد : أن تتحكم الولايات المتحدة فى إمداد اليابان بالبتروىل ، مما يتيح لها قوة فيتو فى حالة ما إذا تجاوزت اليابان الانضباط . أخذت الولايات المتحدة بهذا الاقتراح ، وظلت اليابان حتى أواخر السبعينيات ولا حول لها ولا قوة إلا فيما يخص ١٠٪ من إمداداتها البترولية .

هذا أحد الأسباب الرئيسية لاهتمام الولايات المتحدة ببتروىل الشرق الأوسط . لم نكن نحتاج الشرق الأوسط لإمدادنا بالبتروىل ، ولكننا أردنا أن نضع أيدينا على مصادر الطاقة العالمية ، وأن نتأكد من تدفق أرباحها علينا وعلى بريطانيا ، وهذا أحد أسباب احتفاظنا بالقواعد العسكرية فى الفلبين ، فهى جزء من نظام التدخل العسكرى الذى شيدناه حول العالم .

أما الكتلة الاقتصادية الثانية ، فهى أوروبا ، التى تسيطر عليها ألمانيا . لقد خطت أوروبا خطوة كبيرة للأمام بإنشاء السوق المشتركة . تتمتع أوروبا بحجم اقتصاد أكبر من الولايات المتحدة ، وعدد سكان أكبر ، وهم أيضا أفضل تعليما .

إذا ما أصبحت أوروبا قوة واحدة ، ربما تحولت الولايات المتحدة إلى قوة من الدرجة الثانية . وهذا قريب الاحتمال عندما تقود ألمانيا عملية إعادة أوروبا الشرقية لدورها التقليدى كمستعمرة اقتصادية لأوروبا الغربية ، أى جزء جديد من العالم الثالث .

والكتلة الاقتصادية الثالثة : هى الولايات المتحدة وكندا ، وسوف تشمل سريعا

المكسيك وأجزاء أخرى من نصف الكرة الغربى ، بفضل اتفاقيات التجارة الحرة التى تروج أساسا لمصالح المستثمرين الأمريكیین ومشاركیهم .

افترضنا دائما أن أمريكا اللاتینیة من أملاكنا ، وكما قال «هنرى ستیمسون» (وزیر الدفاع فى حكومة فرانكلین روزفلت وحكومة تافت ، ووزیر الخارجية فى حكومة هوفر) : «إقليمنا الصغیر الذى لم یزعج أحدا أبدا» . یعنى تأمين كتلة الدولار استمرار سد الطريق أمام تنمية مستقلة فى أمريكا اللاتینیة والکاریبى .

ما لم تفهم صراعاتنا مع منافسینا الصناعیین والعالم الثالث ، ستبدو لك السیاسة الخارجية للولايات المتحدة كسلسلة من الأخطاء العشوائية والتناقضات . ولكن فى واقع الحال ، نجح قادتنا فى إنجاز مهامهم ، فى حدود إمكان ذلك .

الباب الثانى التدمير فى الخارج

سياسة جارنا الطيب :

إلى أى مدى اتبعنا فكر «جورج كينان»؟ وإلى أى درجة طرحنا جانباً الكلام المبهم والأهداف غير الواقعية، مثل حقوق الإنسان ورفع مستوى المعيشة والتحول للديمقراطية؟ تعرضنا فيما سبق لالتزامنا بالديمقراطية فى أمريكا اللاتينية وغيرها، ولكن ماذا عن بقية المسائل؟

لنركز على أمريكا اللاتينية، ولنبدأ بحقوق الإنسان . . . بينت دراسة قام بها «لارس شولتز» الأكاديمى البارز والمتخصص فى حقوق الإنسان أن «المساعدات الأمريكية تميل للزيادة مع الحكومات التى تمارس التعذيب مع مواطنيها». ولا علاقة لها مع حاجة البلد، ولكن فقط مع إرادة خدمة المستثمرين .

كشفت دراسة أوسع للاقتصادى «إدوارد هرمان» عن تلازم وثيق بين التعذيب والمساعدات الأمريكية فى العالم كله، وزودتنا الدراسة بتفسير ذلك : يرتبط الاثنان (التعذيب والمساعدة الأمريكية) بتحسين المناخ للأعمال الخاصة .

وماذا عن رفع مستوى المعيشة (وذلك - من المفترض - ما نادى به الرئيس «كيندى» حليفاً للتنمية)؟

اتجهت التنمية لتخدم مصالح المستثمرين الأمريكيين . وسَّعت التنمية وأحكمت من النظام الذى يعمل على زيادة إنتاج المحصولات المطلوبة للتصدير، مع خفض هائل للمحصولات المطلوبة للاستهلاك المحلى .

عادة ما يحقق نموذج «الزراعة للتصدير» معجزة اقتصادية، حيث يرتفع الناتج القومى فى الوقت الذى يجوع فيه الشعب! وعندما تمر الشعوب بمعجزة النجاح الاقتصادى المهلك، تظهر المعارضة، وما عليك إلا أن تقمعها بالتعذيب والإرهاب.

(استقر فى أعماق شخصيتنا استخدام العنف والإرهاب. فى عام ١٨١٨ حيا الرئيس «جون آدامز» المفعول الناجح للإرهاب فى التعامل مع جحافل الهنود والزنوج عديمى الولاء. كتب ذلك ليبرر هياج الرئيس «آندرو جاكسون» فى فلوريدا والذى أباد السكان ووضع الإقليم الإسپانى تحت سيطرة الولايات المتحدة، الأمر الذى كان له أطيىب الأثر لدى «توماس جيفرسون» وآخرين، وعدوه مثالا للحكمة).

الخطوة الأولى هى استخدام الشرطة، التى تستطيع الكشف عن التذمر بسرعة وإزالته، قبل أن يستفحل الأمر ويستلزم «جراحة كبرى» (كما أسمتها مذكرة التخطيط). فإذا اضطررنا للجراحة الكبرى، فيمكننا الاعتماد على الجيش. أما إذا لم يعد بإمكاننا الاعتماد على الجيش، فالحل هو التخلص من الحكومة.

إن الدول التى تحاول التنمية المستقلة على أسس وطنية، (مثل جواتيمالا تحت حكومة «أريقالو» و «أرينز» الرأسمالية الديمقراطية، أو جمهورية الدومينيكان تحت حكومة «بوش» الرأسمالية الديمقراطية)، تجابه بالعداء والعنف الأمريكى.

عملت الولايات المتحدة دائما على تأسيس علاقات مع العسكريين فى البلاد الأجنبية، فهم وسيلة قلب الحكومات التى تخرج عن الصف.

خلال رئاسة «كنيدى» تحولت مهمة العسكريين فى أمريكا اللاتينية من حماية «نصف الكرة الغربى» إلى حماية «الأمن القومى»، الأمر الذى يعنى الحروب ضد الشعوب. أدى ذلك القرار المميت إلى تورط الولايات المتحدة المباشر فى أعمال شبيهة بفرق إبادة «هملر».

هيأت إدارة «كنيدى» السبيل للانقلاب العسكرى فى البرازيل عام ١٩٦٤، وساعدت على تحطيم الديمقراطية البرازيلية، التى خططت فى سبيل الاستقلال.

دعمت الولايات المتحدة الانقلاب الذى وضع الأساس لعمليات التعذيب والإرهاب على طريقة النازى .

مرت الأرچنتين وشيلى وغيرهما بفترة دموية مشابهة من منتصف الستينيات إلى الثمانينيات .

(أعتقد، من وجهة النظر القانونية، أن هناك ما يكفى من الأدلة لاتهام كل الرؤساء الأمريكيين منذ نهاية الحرب العالمية، بأنهم مجرمو حرب، أو على الأقل متورطون بدرجة خطيرة فى جرائم حرب) (*) .

بالطبع يبدأ العسكريون بهمة فى صنع مأساة اقتصادية - وغالبا ما يكون ذلك باتباع وصفات المستشارين الأمريكيين - وبعيد الفراغ من ذلك ، يسلمون المشكلات للمدنيين .

لم يعد الاحتلال العسكرى السافر ضروريا ، فقد برزت وسائل حديثة ، مثل : صندوق النقد الدولى ، والبنك الدولى .

يقرض البنك الدولى مقابل فرض سياسة «تحرير الاقتصاد» ، أى تهيئة الاقتصاد الوطنى لاختراق المال الأجنبى ، وتحكمه فيه ، مع تخفيضات حادة فى خدمة المجتمع . يكرس هذا تقسيم المجتمع إلى أقلية ثرية وأكثرية تعاني الحرمان والفقر المدقع .

تهيئ الديون والفوضى الاقتصادية التى أنجزها العسكريون الساحة أمام شروط وقواعد صندوق النقد الدولى ، إلا إذا حاولت قوى سياسية وطنية ذات شعبية التدخل ، وفى هذه الحالة يعود العسكريون لاستعادة الاستقرار !

البرازيل حالة كاشفة ، تتمتع البرازيل بثروات طبيعية تمكنها من أن تكون من أغنى بلاد العالم . كذلك تتمتع بتنمية صناعية عالية المستوى . ولكن بفضل انقلاب عام ١٩٦٤ ، ومن ثم المعجزة الاقتصادية التى يشيد الكل بها ، أصبح أكثر البرازيليين يعيشون مثل الإثيوبيين ، وأقل كثيرا من سكان أوروبا الشرقية . دع عنك التعذيب والقتل والأساليب الأخرى لضبط عدد السكان !

(*) قد يكون هذا أحد أسباب معارضة الولايات المتحدة للمحكمة الدولية الجديدة .

أفادت تقارير وزارة التعليم البرازيلية أن أكثر من ثلث ميزانيتها يذهب فى إطعام التلاميذ، لأن أغلبهم لا يتحصلون فى طعامهم إلا على تلك الوجبة المجانية. وطبقا لمجلة «الجنوب»، تفوقت البرازيل فى عدد وفيات الأطفال على سرى لانكا. يعيش ثلث السكان تحت خط الفقر، «يشحذ ويسرق ويشم الغراء سبعة ملايين طفل، تركهم آبائهم فى الشوارع. يسكن الملايين فى أكواخ متهالكة فى أحياء معدمة، أو ينامون تحت الكبارى».

تلك هى البرازيل، واحدة من أغنى بلاد العالم فى الثروات الطبيعية.

والحال شبيه بذلك فى كل أمريكا اللاتينية. أما فى أمريكا الوسطى، فقد ارتفع عدد القتلى بمساندة القوات الأمريكية إلى ٢٠٠,٠٠٠.

أهّلت تلك الإنجازات الولايات المتحدة للقب «ملهمة انتصار الديمقراطية»، كما أطلقت عليه الجريدة الليبرالية (الجمهورية الجديدة). وأخبرنا «توم ولف» أن الثمانينيات «جاءت بأعظم الفترات الذهبية فى تاريخ الإنسانية». وقد كان «ستالين» يقول: «أصابنا النجاح بالدوار».

صلب السلقادور:

عانت السلقادور لسنوات طويلة من القمع والتعذيب والقتل، على أيدى الدكتاتوريات المتعاقبة، التى نصبناها للحكم وأيدناها، الأمر الذى لا يكتثر له أحد هنا. ولم يغط تلك القصة المريرة أحد. وفى أواخر السبعينيات، بدأت حكومة الولايات المتحدة فى الاهتمام بقضيتين: أولا: بدأت سلطة «سوموزا» دكتاتور نيكاراغوا فى التآكل، ومن ثم تفقد الولايات المتحدة قاعدته التى تمارس منها قوتها على الإقليم. ثانيا: وهذا الخطر أكثر تهديداً من الأول، فقد بدأت أسهم المنظمات الشعبية فى السلقادور فى الصعود: منظمة الفلاحين - الجمعيات التعاونية - الاتحادات والنقابات - الجمعيات الكنسية. وبدأت تقوم بأدوار فى خدمة المجتمع. وهذا يهدد بخطر الديمقراطية.

فى فبراير عام ١٩٨٠، أرسل آرشيبيشوب السلقادور «أوسكار روميرو» رسالة

لرئيس «كارتر» يتوسل إليه ألا يرسل مساعدات عسكرية للجونتا التي تحكم البلاد، موضحا أن تلك المساعدة «تدعم الظلم والكبت الذي تمارسه الجونتا على المنظمات الشعبية، تلك المنظمات التي تكافح من أجل احترام المتطلبات الأساسية للبشر» (الأمر الذي يصعب القول بأنه جديد على واشنطن، ولا حاجة لقول ذلك).

بعد أسابيع قليلة، تم اغتيال الأرشيبيشوب أثناء القداس.

يفترض أن النازي الجديد «روبرتو د. أوبيسون» مسئول عن ذلك (مع ما لا يحصى من الفظائع الأخرى).

كان «أوبيسون» قائدا مدى الحياة لحزب أرينا الذي يحكم السلفادور. ويجب على كل أعضاء حزب أرينا - بما في ذلك «ألفريدو كريستيانى» أن يقسموا بالدم على ولائهم للنازي الجديد «أوبيسون».

أقيم قداس جماعى فى الذكرى العاشرة لاغتيال الأرشيبيشوب «روميرو»، حضره الآلاف من الفلاحين والفقراء، والكثير من الأساقفة الأجانب، ولاحظ الجميع غياب الولايات المتحدة. وطلبت كنيسة السلفادور رسميا من القاتيلان اعتبار «روميرو» قديسا.

مرت كل تلك الأحداث (نشاط «روميرو» فى مجال حقوق الإنسان - اغتياله - القداس الجماعى الهائل فى ذكراه - طلب كنيسة السلفادور من القاتيلان تنصيبه قديسا)، ولم يشر إليها الإعلام الأمريكى من قريب أو بعيد. حتى النيويورك تايمز، جريدة السجلات، لم تنشر شيئا، ولا حتى عن الاغتيال الذى قام به رجال تم تدريبهم بواسطة حكومة الولايات المتحدة، والتي قدمت لهم الدعم المالى والسياسى.

فى ٧ من مارس عام ١٩٨٠، وقبل الاغتيال بأسبوعين، اشتعلت حرب حكومة السلفادور ضد شعبها (تحت دعم وتورط حكومة الولايات المتحدة). كان الهجوم الرئيسى الأول فى ريو سومبول، حيث أسفر تعاون جيش السلفادور مع جيش هندوراس عن ذبح ما يزيد على ٦٠٠ من المواطنين. مزقوا أجساد الأطفال إربا،

وعذبوا النساء وأغرقوهن ، واستمر العثور على أجزاء من الجثث عدة أيام بعد المذبحة . شاهد المذبحة مراقبون من الكنيسة ، فأعلنوا عنها ، ولكن لم يكن فى ذلك أحداث تهم الإعلام الأمريكى .

ارتفع عدد القتلى فى عام ١٩٨٠ آخر أعوام رئاسة «كارتر» إلى عشرة آلاف ، ثم ثلاثة عشر ألفاً فى أولى سنوات ريجان . فى أكتوبر عام ١٩٨٠ ، أدان الأرشيبوب الجديد حرب الإبادة التى تشنها قوات الأمن ضد المدنيين العزل . بعد شهرين حياهم (قوات الأمن) المعتدل المفضل لدى الولايات المتحدة «جوزيه نابوليون ديوارت» على أعمالهم البطولية مع الشعب ضد الفتنة ، وذلك عند توليه الرئاسة المدنية للجونتا .

لعب «ديوارت» «المعتدل المفضل» دور ورقة التين بالنسبة للحكام العسكريين ، ليؤمن لهم استمرار تدفق الدعم الأمريكى ، خاصة بعد أن جرى النظام نفسه باغتصاب وقتل أربع راهبات أمريكيات . تلك العملية التى أثارت بعض الاحتجاج هنا ، فاغتصاب السلفادوريات شىء ، واغتصاب وقتل الأمريكيات شىء جد مختلف ، وهو بكل تأكيد خطيئة كبرى فى عالم العلاقات العامة . تحاشت وسائل الإعلام الأمريكية القصة ، تحت قيادة إدارة «كارتر» ولجنة التحقيق التى أرسلها (*) .

ذهبت إدارة «ريجان» لأبعد من ذلك فى تكريس وتبرير الوضع ، خصوصاً وزير الخارجية «ألكسندر هيج» ومندوبة أمريكا فى الأمم المتحدة «جين كيركباتريك» . واستحق الوضع إقامة محاكمة شكلية - بعد سنوات - تم فيها - رسمياً - تبرئة الجونتا ، ومن يدعم ويدفع للجونتا .

تم القضاء على الجريدتين اللتين نشرتا فظائع الجونتا فى السلفادور ، على الرغم من أنهما لم تكونا فى اتجاه المعارضة ، ولكن يبدو أن انضباطهما لم يرض الحكومة العسكرية . فقد تم اغتيال رئيس تحرير واحدة ، واضطر الثانى للهرب من البلاد .

(*) وما أشبه هذا بالتعتيم حتى الموت على قصف إسرائيل للسفينة الأمريكية الحربية «ليبرتى» فى حرب عام ١٩٦٧ ، مما أسفر عن مقتل أربعة وثلاثين وجرح مائة وواحد وسبعين جندياً أمريكياً ، مع الأضرار البالغة بالقطعة الحربية الأمريكية .

وبالطبع لم يكن فى ذلك ما يستحق الذكر فى الجرائد الأمريكية ، عدا كلمات قليلة .

فى نوفمبر عام ١٩٨٩ ، اغتال الجيش ستة قساوسة من الچيزويت ، ومعهم طاهيتهم وابتتها . وفى الأسبوع نفسه ، اغتال الجيش ما لا يقل عن ٢٨ من المواطنين ، بينهم : رئيس أحد الاتحادات ، ورئيسة منظمة النساء الجامعيات ، وتسعة من أعضاء إحدى الجمعيات الزراعية الهنود ، وعشرة من طلبة الجامعة .

أذاع «دوجلاس جرانت ماين» مراسل الأسوشيتد پرس كيف اقتحم الجنود حيًا عماليًا فى العاصمة ، واقتادوا ستة رجال ، ومعهم صبي فى الرابعة عشرة . وضعوهم أمام حائط ثم أطلقوا عليهم الرصاص .

لم يكن أولئك الناس قساوسة ولا من منظمات حقوق الإنسان — كما كتب «ماين» — لذلك لم يلاحظ أحد قتلهم .

كذلك لم يلاحظ أحد كل ما أرسله وأذاعه مراسل الأسوشيتد پرس .

اغتالت كتيبة أتلاكاتل قساوسة الچيزويت ، وهى كتيبة رفيعة المستوى ، أنشأتها ودربتها وسلحتها الولايات المتحدة . تشكلت تلك الكتيبة عام ١٩٨١ ، عندما أرسلت مدرسة القوات الخاصة الأمريكية خمسة عشر خبيراً فى مقاومة التمرد للسلفادور . استفتحت الكتيبة عملها بالقتل الجماعى . وصف مدرب أمريكى جنود الكتيبة قائلاً : «متوحشون تماماً . . . كنا نجد صعوبة بالغة فى إقناعهم بالحصول على مساجين بدلاً من آذان وأعضاء جثث القتلى» .

فى ديسمبر عام ١٩٨١ ، شاركت الكتيبة فى حفل قتل جماعى لأكثر من ألف من المدنيين . زخر الحفل بعمليات الاغتصاب والحرق . بعد ذلك ، شاركت فى قصف القرى بالقنابل وقتل مئات المدنيين بطلقات الرصاص وبإغراقهم وبوسائل أخرى . مثل النساء والأطفال والعواجيز القسم الأكبر من الضحايا .

فى السلفادور الديمقراطية ، كان يتم تجنيد المراهقين والفتيان من سن ثلاث عشرة إجبارياً ، ليتم تلقيهم أساليب النازى فى القسوة والقتل ، مع تطعيم ذلك بالاغتصاب .

وصف أساليب جيش السلقادور هارب من الخدمة، حصل على اللجوء السياسي في تكساس عام ١٩٩٠ (احتفظ باسمه سرا حتى لا تتعقبه فرق الموت)، على الرغم من طلب وزارة الخارجية إعادته للسلقادور.

طبقا لأقواله، كان على المتطوعين للخدمة أن يقتلوا الكلاب والنسور بلى رقابها، وكان عليهم أن يشاهدوا تعذيب وقتل من يشتبه في انشقاقهم، بنزع أظافرهم، وذبحهم، وتقطيع أوصالهم، ثم العبث واللعب بتلك الأوصال. حكى ورسم القسيس الكاثوليكي «دانيال سانتياجو» في جريدة أمريكا التي يصدرها الجيزويت عن فلاحه عادت إلى منزلها يوما لتجد أطفالها الثلاثة وأمها وأختها جالسين حول المائدة، ورأس كل منهم أمامه، ويداه ممسكتان برأسه المفصول، ووسط المائدة إناء كبير من البلاستيك ملئ بالدم.

طبقا للقس سانتياجو :

لا تكتفى فرق الموت بقتل المواطنين في السلقادور، بل تفصل رؤوسهم وتضعها على خوازيق. . تنزع أحشاء الرجال وتقطع أعضاء ذكورتهم وتضعها في أفواههم. لا يكتفى الحرس الوطني باغتصاب النساء، بل يقطع أرحامهم، ولا يكتفى بقتل الأطفال، بل يسحلهم على الأسلاك الشائكة أمام أعين آبائهم.

تم ذبح عشرات الآلاف، وتحول أكثر من مليون إلى لاجئين. تلك القصة البشعة في تاريخ الولايات المتحدة ليست خارج المنافسة.

تعليم نيكاراغوا درساً:

لم يتجاهل التيار الرئيسي للإعلام الأمريكي في السبعينيات السلقادور فقط. فكل ما بثته شبكات التلفزيون قبل إقصاء الدكتاتور «أناستاسيو سوموزا» من الحكم عام ١٩٧٩ عن نيكاراغوا كان ساعة واحدة، وكانت عن زلزال ماناجوا عام ١٩٧٢.

نشرت النيويورك تايمز ثلاث مقالات عن نيكاراغوا في المدة من عام ١٩٦٠ وحتى عام ١٩٧٨ . لم تكن نيكاراغوا خالية من الأحداث ، ولكن لم يكن هناك ما يهدد استقرار واستبداد «سوموزا» الطاغية .

وعندما تعرض دور «سوموزا» للتحدي في أواخر السبعينيات بواسطة الساندينيستا ، حاولت الولايات المتحدة تثبيت ما أطلقت عليه السوموزية ولكن بدون «سوموزا» ! والترجمة الفعلية لهذا ، هي الإبقاء على النظام الفاسد المستبد ولكن بدون «سوموزا» . لم تنجح المحاولة ، فحاول الرئيس «كارتير» الإبقاء على الحرس القومي كقاعدة للقوة الأمريكية .

تميز الحرس القومي بالوحشية والسادية . في يونيو عام ١٩٧٩ ، مارس الحرس فظائعه ضد جبهة الساندينيستا . قصف مساكنهم في ماناجوا بالقنابل ، ليقتل عشرات الآلاف . وحينذاك تحرك السفير الأمريكي فأرسل للبيت الأبيض : ستكون بئس النصيحة أن نخبر الحرس بأن ينهي القصف ، لأن ذلك قد يعرقل سياسة الاحتفاظ بهم في السلطة ، والساندينيستا خارجها .

بعد أيام قليلة ، هرب «سوموزا» إلى ميامي ، ومعه ما تبقى من ثروات نيكاراغوا ، ثم انهار الحرس الوطني .

كذلك هرب «كارتير» قادة الحرس الوطني من نيكاراغوا على متن طائرات الصليب الأحمر (جريمة حرب من الناحية القانونية) ، وبدأ إعادة تشكيل الحرس على حدود نيكاراغوا ، وقد استعان بالأرچنتين كوكيل . وفي ذلك الوقت ، كانت الأرچنتين تحت جنرالات النازي الجدد — ولكنهم كانوا في استراحة قصيرة بين الأشواط العديدة في تعذيب وقتل مواطنيهم — وسرعان ما عاد الحرس باسم جديد : الكونترا ، أو مقاتلو الحرية .

أطلق ريجان الكونترا في حرب إرهابية واسعة ضد شعب نيكاراغوا ، صاحببتها حرب اقتصادية أفظع ، وهدد وتوعد كل من تسول له نفسه بإرسال المساعدة للشعب .

وبرغم المساعدة العسكرية للكونتيرا، والتي بلغت مستويات فلكية، فإن جبهة الولايات المتحدة لم تستطع حسم المعركة العسكرية.

ما الذى جعل الولايات المتحدة تنورط إلى هذا الحد فى نيكارا جوا؟ أوضحت «أوكسفام» - المنظمة الدولية للنمو - السبب الحقيقى من خلال خبرتها فى ٧٦ دولة نامية . لاحظت أن «نيكارا جوا كانت استثناء فى شدة التزام حكومتها فى تحسين أحوال معيشة الشعب ، وتشجيع اشتراكه الفعال فى ذلك» .

تميزت نيكارا جوا عن بلاد أمريكا الوسطى الأربعة التى مارست فيها أوكسفام نشاطها (السلفادور - جواتيمالا - هندوراس - نيكارا جوا) فى برامجها وخدماتها الاجتماعية فى مجالات التعليم والصحة وملكية الأرض ، خاصة بين الطبقات الفقيرة .

روت بقية الوكالات قصصا مماثلة عن نجاح نيكارا جوا . وفى عام ١٩٨٣ ، استخلص بنك التنمية الدولى - الأمريكى : «حققت نيكارا جوا تقدماً جديراً بالملاحظة فى المجال الاجتماعى ، والذى يضع قاعدة التنمية الاجتماعية - الاقتصادية طويلة المدى» .

أرعب نجاح السانديستا فى الإصلاح مخططى السياسة الأمريكية . فقد خشوا - كما قال «جوزيه فيجريه» أبو الديمقراطية فى كوستاريكا - من أنه لأول مرة ، تقلدت السلطة فى نيكارا جوا حكومة يهملها أمر الشعب .

(على الرغم من أن فيجريه ظل قائدا للديمقراطية فى أمريكا الوسطى لمدة ٤٠ سنة ، فرؤيته الشاقبة كانت محظورة تماماً عن العرض فى وسائل الإعلام الأمريكية) .

تفاخر أحد مسئولى الخارجية الأمريكية عام ١٩٨١ بأننا «سوف نحول نيكارا جوا إلى ألبانيا أمريكا الوسطى» أى بلد فقير معزول راديكالى ، حتى يتحطم حلم السانديستا بجعل نيكارا جوا نموذجاً سياسياً جديداً يحتذى بين دول أمريكا الوسطى .

قال «جورج شولتز» عن السانديستا : سرطان هنا يجب استئصاله . وعلى

الطرف الآخر من الطيف السياسى ، قال السناتور الليبرالى البارز «آلان كرانستون» :
إذا لم يمكن تدمير السانديستا ، فعلينا أن نجعلهم يتقيحون فى شرابهم .

وعلى هذا ، شنت الولايات المتحدة هجوما ثلاثيا على نيكارا جوا :

الأول : ضغطنا على البنك الدولى وبنك التنمية الدولى - الأمريكى لإنهاء مشروعاتهم ومساعداتهم .

الثانى : أشعلنا حرب الكونترا بجانب الحرب الاقتصادية لإنهاء خطر التهديد بالمثل الطيب ، كما لاحظته أو كسفام ، والقضاء على آمال الإصلاح الاجتماعى والتنمية الاقتصادية .

كتب واحد من أفضل المراسلين فى أمريكا الوسطى «جوليا برستون» ، وكان يعمل لدى بوستون جلوب : «صرح مسئولو الإدارة [الأمريكية] بأنهم راضون برؤية الكونترا تضعف السانديستا بجعلهم يستهلكون الثروات الطبيعية النادرة فى نيكارا جوا فى الحرب ، بدلا من البرامج الاجتماعية» . وهذا أمر بالغ الأهمية ، نظرا لأن البرامج الاجتماعية هى بمثابة القلب فى «المثل الطيب» الذى يمثل خطر التهديد بانتقال العدوى للدول الأخرى ، ومن ثم تآكل الأنظمة الأمريكية التى تقوم على الاستغلال والرشوة .

أرسلنا مساعدات إنسانية هائلة بعد زلزال عام ١٩٧٢ ، ذهبت أكثرها إلى جيوب صديقنا «سوموزا» وأصدقائه . أما بعد أكتوبر عام ١٩٨٨ (إعصار جوان) - وكانت المأساة أكبر - فقد امتنعنا عن إرسال أى مساعدات ، ولا حتى بنس واحد ، و ضغطنا على حلفائنا ليفعلوا مثلنا ! ربما لأنه فى تلك الحالة قد تصل المساعدات للشعب !

ساعدنا ذلك الإعصار المدمر بآثاره السلبية على الاقتصاد فى نيكارا جوا ، على الزعم بأن سوء الإدارة الاقتصادية أسفرت عن الفقر والجوع . ومرد ذلك كله إلى أنهم لا يعملون تحت مظلتنا ، فيجب أن يجوعوا بل ويموتوا .

الثالث : استخدمنا الخداع والتزوير الدبلوماسى . وكتب «تونى أفريجان» فى

جريدة ميسو أمريكا التي تصدر في كوستاريكا : «وقعت الساندينيستا في الفخ الذي نصبه رئيس كوستاريكا «أوسكار أرياس» وبقية رؤساء أمريكا الوسطى» .

كانت اتفاقية السلام في نيكاراغوا في أغسطس عام ١٩٨٧ صفقة جيدة . كتب «أفريجان» أنهم سيقدمون الانتخابات أشهر قليلة ، ويسمحون بمراقبة دولية ، كما صنعوا عام ١٩٨٤ «في مقابل تسريح الكونترا وإنهاء الحرب» . التزمت حكومة نيكاراغوا باتفاقية السلام ، ولكن لم يلق أى طرف آخر إليها بالا ، لا «أرياس» ولا البيت الأبيض ولا الكونجرس ، ولا المخابرات الأمريكية ، والتي في الواقع ضاعفت ثلاث مرات إمداداتها للكونترا . وبعد شهور قليلة ، شيعت اتفاقية السلام إلى مثواها الأخير .

عندما بدأت الحملات الانتخابية ، أعلنت وأوضحت الولايات المتحدة أن المقاطعة الاقتصادية التي تخنق البلاد سوف تستمر ، وأن نشاط الكونترا سوف يستمر ، إذا ما فازت الساندينيستا بالانتخابات .

لا يعتبر أحد أن إجراء انتخابات تحت وطأة الحرب الاقتصادية ، وإرهاب الكونترا [والولايات المتحدة من وراء ذلك] هو إجراء انتخابات حرة وعادلة . إذا حدث ما يشبه ذلك من أعدائنا . . . أترك لك تخيل تغطية وسائل إعلامنا لذلك .

الشيء المذهل في كل ذلك ، أنه على الرغم من كل ذلك ، حصلت الساندينيستا على ٤٠٪ من الأصوات . . . وخرجت العناوين الرئيسية للنيويورك تايمز تزف بشرى «انتصار السياسة الأمريكية العادلة» ، و «البهجة التي وحدت الجميع» .

تمثل إنجازات الولايات المتحدة في أمريكا الوسطى مأساة كبرى ، ليس بسبب فداحة الخسائر الإنسانية فقط ، ولكن لأنه كانت هناك فعليا فرص حقيقية للتقدم في المجال الاجتماعى ولتحقيق الديمقراطية ، ومن ثم تحقيق المتطلبات البشرية ، وظهرت بوادر النجاح في السلقادور وجواتيمالا ونيكاراغوا ، وهذا هو بالضبط ما

خاف منه مخططو السياسة الأمريكية ، فاجتثوا مصادر التهديد ، وربما لمدة طويلة جدا .

تحويل جواتيمالا إلى ساحة قتل:

هناك مكان ما في أمريكا الوسطى ، حظى ببعض التغطية في الإعلام الأمريكي : جواتيمالا . قامت ثورة في عام ١٩٤٤ أسست حكومة ديمقراطية ، واتخذت من «الصفقة الجديدة» لروزفلت نموذجا . وبدأت بشائر نجاح التنمية الاقتصادية المستقلة .

أثار ذلك زوبعة هيستيرية في واشنطن ، صورت المخابرات الأمريكية تهديدات الديمقراطية الرأسمالية في جواتيمالا . حذر كل من «أيزنهاور» و «دلاس» أن أمن الولايات المتحدة أصبح على المحك ، وأنها باتت في خطر ، ما لم يتم التخلص من الفيروس .

وصفت مذكرة للمخابرات الأمريكية الموقف في جواتيمالا عام ١٩٥٢ بأنه معاد للمصالح الأمريكية ، وواقع تحت تأثير الشيوعيين الذين يروجون للإصلاحات الاجتماعية والسياسات الوطنية ، والذين يدعمون النشاطات المعادية لأمريكا .

استمرت المذكرة شارحة الشعبية التي حصلت عليها الحكومة من جراء كبتها للمصالح الاقتصادية للشركات الأجنبية ، خصوصا الشركة المتحدة للفواكه ، لصالح الشركات الوطنية .

أصبحت الأمور أسوأ عند نجاح استصلاح الأراضي . يهدد كل ذلك بأن تنتقل العدوى للدول المجاورة .

باختصار ، أصبح الموقف فظيعا تماما بالنسبة للولايات المتحدة ، مما يستحق انقلابا عسكريا ، يحكم حتى الآن ، مع تدخلنا من حين لآخر لضبط المسائل .

تجاوزت الوحشية مقاييسها في أواخر السبعينيات ، مما أثار الاحتجاجات الشفوية وخدمات «الشفاف» ، ولكن استمرت المساعدة العسكرية للحكومة الجديدة ، على الرغم من إدارة «كارتر» المعنية بحقوق الإنسان .

تضامن معنا حلفاؤنا، خصوصا إسرائيل (التي تعتبر حليفا إستراتيجيا . . ألم تنجح فى تأسيس إرهاب الدولة؟).

أما تحت تأييد «ريجان» فقد كاد التطهير العرقى يصبح مصدرا للفخر!

أيدت واشنطن «ريوت مونت» وأشاد به «ريجان» على أنه الرجل المتفانى فى خدمة الديمقراطية. نجح «مونت» فى أوائل الثمانينيات فى ذبح عشرات الآلاف، أغلبهم هنود يعيشون فى المرتفعات، مع ما لا يعد ولا يحصى من ضحايا التعذيب والاغتصاب. وأيدت بعض المناطق على بكرة أبيها.

فى عام ١٩٨٨، فجر إرهابيو الحكومة (بدعم وتمويل الولايات المتحدة) الجريدة الجديدة لا إيبوكا. ولم يثر الأمر اهتمام الإعلام ولا الحكومة الأمريكية. أما عندما أغلقت جريدة لابرنسا، التى تمولها الولايات المتحدة (والتي تؤيد إرهاب الجيش، الذى تسانده بالطبع الولايات المتحدة، والتي تدعو علنا لإسقاط حكومة الساندنيسستا) إثر بعض الأحداث، انفجر بركان غضب الإعلام الأمريكى على الحكومة الشمولية.

هرب «چوليو جودوى» الصحفى فى لا إيبوكا من جواتيمالا بعد تفجير صحيفته، وقال نقلا عن دبلوماسى غربى: «لن يكون هناك أمل، ولا ذكر للحقيقة، فى المنطقة، مادام الأمريكيون مصرون على أسلوبهم».

غزو بنما:

سيطرت الصفوة الأوروبية على مقادير بنما، على الرغم من أنها أقل من ١٠٪ من السكان. تغير ذلك فى عام ١٩٦٨ عندما قاد الجنرال «أومار توريجو» انقلابا سمح للسود والمستيزو (الأجناس المخلطة) والفقراء بالاشتراك ولو بنصيب متواضع فى حكمه الدكتاتورى.

قُتل «توريجو» عندما سقطت طائرته عام ١٩٨١، وفى عام ١٩٨٣ سيطر على الحكم «مانويل نوريجا» المجرم الذى عمل لحساب كل من «توريجو» والمخابرات الأمريكية.

تعلم حكومة الولايات المتحدة أن «نوريجا» متورط في تجارة المخدرات منذ عام ١٩٧٢ ، إن لم يكن من قبل ، وقد فكرت إدارة «نيكسون» في اغتياله ، ولكنه ظل في كشوف مرتبات المخابرات الأمريكية . وفي عام ١٩٨٣ ، استخلص تقرير إحدى لجان الكونغرس أن بنما مركز لتجارة المخدرات وغسيل أموالها .

استمرت حكومة الولايات المتحدة في تقدير خدمات «نوريجا» . وفي مايو عام ١٩٨٦ ، أشاد مدير وكالة مكافحة المخدرات بسياسته الشديدة في محاربة المخدرات . وبعد ذلك بسنة ، أشاد نفس المدير بتعاوننا الوثيق مع «نوريجا» ، بينما أوقف المدعى العام «إدوين ميسه» تحقيقات وزارة العدل عن نشاطات «نوريجا» الإجرامية . وفي أغسطس عام ١٩٨٧ ، عارض «إليوت إبرامز» أحد مسؤولي الخارجية الأمريكية (المسؤولين عن أمريكا الوسطى وبنما) قرارا للكونغرس يدين «نوريجا» .

وبعد ذلك كله ، عندما وجهت الاتهامات لنوريجا عام ١٩٨٨ ، رجعت كلها — عدا واحدا — لفترة ما قبل عام ١٩٨٤ ، عندما كان رجلنا ، يخدم مصالحنا بكفاءة واجتهاد !

القصة معروفة ومتوقعة ومكررة. يتحول الحاكم من الصديق اللطيف، الذي يعتمد عليه — فيستحق التأيد، ويكال له المديح والثناء — إلى الطاغية الفاسد المستبد فور أن يبدأ بارتكاب جريمة الاستقلال. الخطيئة الشائعة هي تجاوز سرقة فقراء شعبه — الأمر المقبول في حد ذاته لدينا — إلى البدء في التدخل فيما لا يعنيه من أمور الصفوة ومصالح رجال الأعمال والشركات الكبرى (الأمريكية بالطبع).

أصبح «نوريجا» متهما بتلك الجرائم في منتصف الثمانينيات ، كذلك فإنه — من ضمن تهم أخرى — تردد في مساعدة الكونترا . وبالطبع فإن استقلاله يهدد مصالحنا في قناة بنما . بدءا من ١ يناير عام ١٩٩٠ ، تسترد بنما معظم قنواتها ، وتعود إليها القناة كاملة بحلول عام ٢٠٠٠ ، لذا وجب علينا التأكد من أن بنما كلها تصبح في أيدينا قبل أن تعود إليها قنواتها .

ولكن بما أننا لم نعد نثق في «نوريجا»، فيجب عليه أن يذهب . تبدأ القصة المكررة بأن تفرض الولايات المتحدة حظرا اقتصاديا لتدمير الاقتصاد البنمي - وبالطبع يقع العبء الأكبر على الفقراء - ومن ثم يكره البنميون «نوريجا» (ولديهم أسباب كثيرة أخرى)، ويتمنون هم أيضا ذهابه .

يتهيأ المسرح حينذاك لانقلاب عسكري، الأمر الذي حدث ولكنه أخفق ! حتى جاء ديسمبر عام ١٩٨٩ ، فاحتفل الأمريكيون بسقوط حائط برلين ، ونهاية الحرب الباردة ، وبالمرة غزوا بنما ، وقتلوا المئات وربما الآلاف (فلا يهم هذا أحدا) ، وأعادوا السلطة للصفوة البيضاء ، ولتحتفل هي بعودة قناة بنما في ظل حكومتها الوطنية التي تعمل بإخلاص لصالح الولايات المتحدة !

اتبع الإعلام الأمريكي خط الحكومة طوال العملية ، واختار الأبطال والأشرار بدقة . وما كنا نصفح عنه أصبحنا نعتبره جريمة . فعلى سبيل المثال ، فاز بانتخابات الرئاسة في بنما عام ١٩٨٤ «أرنولف أرياس» ، ولكن «نوريجا» سرق الانتخابات عن طريق العنف والنصب .

في ذلك الوقت ، كان «نوريجا» رجلنا المطيع في بنما ، بينما كان «أرياس» يحمل في فكره وفكر حزبه جراثيم الوطنية الزائدة .

إذن كان لابد على إدارة «ريجان» أن تصفق لانتصار «نوريجا» وترسل وزير الخارجية «جورج شولتز» بتهنئة خاصة للديمقراطية الجديدة الخاصة في بنما ، عسى أن تهتدى بها السانديستا الضالة .

ترفع الإعلام الأمريكي عن الخوض في نقد انتخابات بنما .

كرر «نوريجا» احتياله في انتخابات عام ١٩٨٩ ، وفي هذه المرة سرق «جيلرمو إندارا» ممثل رجال الأعمال . مارس «نوريجا» عنفا أقل ، ولكن إدارة «ريجان» أعطت إشارة التحول ، فانفجر بركان غضب الإعلام على تجاوزات «نوريجا» ضد الديمقراطية .

ثم ارتفعت نغمة انتهاك حقوق الإنسان ، الأمر الذى لم يكن قد بلغ أبصارها ولا حتى مسامعها (الانتقائية) من قبل . وعندما غزت الولايات المتحدة پنما فى ديسمبر عام ١٩٨٩ ، كان الإعلام الأمريكى قد فرغ من طبع صورة «نوريجا» الشيطان فى رءوس الشعب .

كان «تيد كوبيل» يردد ويؤكد ويكرر بكل همّة ونشاط أن ««نوريجا» ينتمى لنفس عينة رجال مثل القذافى ، عيذى أمين ، آية الله الخومينى . . «الذين يجب على الشعب الأمريكى أن يكرههم» .

أما «دان راتر» فقد رفعه لرأس قائمة أكبر مجرمى ولصوص وتجار مخدرات العالم . وفى الحقيقة ، فإن «نوريجا» ليس أكثر من مجرم صغير ، كما كان طوال سنوات استقراره فى قائمة مرتبات المخابرات الأمريكية .

نشرت «أمريكا تراقب» عام ١٩٨٨ تقريراً عن انتهاك «نوريجا» لحقوق الإنسان . ولكن أوضح هذا التقرير نفسه ، وغيره ، أن تلك الفترة أفضل من قبلها ، عندما كان «نوريجا» رجلاً ، بل وأفضل من انتهاكات أشد يقوم بها آخرون (من رجالنا) فى المنطقة .

خذ مثلاً «تروجيليو» دكتاتور جمهورية الدومينيكان الذى نسانده ، و «سوموزا» دكتاتور نيكاراغوا و «ماركوس» دكتاتور الفلبين ، و «روفالبه» دكتاتور هايتى ، وآخرين من طائفة الرؤساء المجرمين فى ثمانينيات أمريكا الوسطى . كانوا كلهم أكثر وحشية من «نوريجا» ، ولكن ساندتهم الولايات المتحدة بثقل وحماسة طوال عهودهم المليئة بالفظائع والإرهاب ، مادامت الأرباح تتدفق من بلادهم إلى الولايات المتحدة .

استمرت إدارة «جورج بوش» فى تكريم كل من «موبوتو - صدام حسين - سوهارتو» وجرائمهم كلهم أسوأ من جرائم «نوريجا» .

فى اللحظة نفسها التى غزت فيها الولايات المتحدة پنما بسبب انتهاكها لحقوق

الإنسان، أعلنت إدارة «بوش» عن صفقة تكنولوجيا عالية للصين - وتحت ضغط رجال الأعمال - وكان ذلك بعد مذبحه ميدان تيانانمن الشهيرة في بكين.

كذلك في نفس يوم غزو بنما، أعلن البيت الأبيض (ونفذ بعد ذلك) رفع الحظر عن العراق، وبررت الخارجية الأمريكية ذلك - بوجه مكشوف - أن الهدف من وراء زيادة صادراتنا، هو تأهيلنا لوضع يسمح لنا بطريقة أفضل أن نجعل العراق يحترم حقوق الإنسان.

استمرت الإدارة الأمريكية في مساندة «صدام» ضد معارضييه، وأجهضت مجهودات الكونجرس لإدانة جرائمه الفظيعة. مقارنة فظائع «نوريجا» بفظائع بغداد وبكين، تجعله يبدو كالأم تريزا.

بعد الغزو، أعلن «بوش» عن مساعدة قدرها بليون دولار لبنما، ٤٠٠ مليون دولار حوافز للتصدير لبنما، ١٥٠ مليوناً قروضاً للبنوك، ٦٥ مليوناً قروضاً و ضمانات للمستثمرين الأمريكيين.

أعادت الولايات المتحدة القوة لرجال البنوك، واستأنفوا أعمالهم في غسيل أموال المخدرات، حتى إن نشاط «نوريجا» السابق في تجارة المخدرات يعد تافها بالنسبة لما وصل إليه الحال، وازدهر الاقتصاد البنمي كله نتيجة لذلك.

بصفة عامة، عادت الأمور في بنما لما كانت عليه، مع فارق واحد، أن البلد أصبحت في يد خادم يعتمد عليه.

تطعيم جنوب شرق آسيا:

تبين لوزارة الخارجية في عام ١٩٤٨ أن القيت منه - حركة مقاومة الفرنسيين - بقيادة «هوشي منه» هي التيار الوطني في البلاد. ولكنهم لن يتخلوا عن القيادة للأقلية من الصفوة. فضلت الحركة التنمية المستقلة وتجاهلت مصالح المستثمرين الأجانب.

تزايد الخوف من نجاح القيت منه ، الأمر الذى يهدد بانتشار الفيروس لبقية المنطقة .

ماذا تفعل إذا كان لديك فيروس ؟

أولا : تقضى عليه .

ثانيا : تقوم بعملية تطعيم لمن تظن أن الفيروس سيطولهم .

تلك هى الخطوط الإستراتيجية الرئيسية للولايات المتحدة مع دول العالم الثالث .

الأفضل أن تقوم القوات المحلية بتدمير الفيروس ، فإذا لم تفعل ، فعليك أن تحرك قواتك . . يكلف ذلك أكثر ، ويبدو قبيحا ، ولكن عليك أن تقوم به فى بعض الأحيان .

وقيتنام هى إحدى المناطق التى كان علينا أن نؤدى فيها العمل بأنفسنا .

عطلت الولايات المتحدة كل محاولات التسويات السياسية للصراع إلى أواخر الستينيات ، وحتى محاولات جنرالات سايجون (أولادنا فى المنطقة) ، لأن تسوية الصراع تعنى إمكانية النجاح فى التنمية بمعزل عن النفوذ الأمريكى ، وهو أمر مرفوض .

بدلا من ذلك ، أنشأنا نظاما إرهابيا فى فيتنام الجنوبية - على غرار ما فعلنا فى أمريكا اللاتينية - وجعلناه على قمة الدولة ، ومنعنا إجراء انتخابات لأننا تيقنا من فوز الفريق الآخر (وقوضنا أول انتخابات حرة فى لاوس بسبب فوز الفريق الآخر) .

صعدت إدارة «كنيدى» الهجوم على فيتنام الجنوبية من إرهاب دولة شامل إلى عدوان جهارا نهارا . أرسل «چونسون» حملة عسكرية هائلة إلى فيتنام الجنوبية ووسع دائرة الحرب لتشمل كل الهند الصينية .

قتلنا الفيروس ، وستكون تلك المنطقة جد محظوظة إذا شفيت من العلاج بعد مائة عام !

فى الوقت الذى انهمكت فيه الولايات المتحدة فى استئصال الفيروس من فيتنام ، منعت انتشاره بتأييد «سوهارتو» فى إندونيسيا عام ١٩٦٥ ، وتأييد «ماركوس» فى الفلبين عام ١٩٧٢ ، وتأييد الأحكام العرفية فى كوريا الجنوبية وتايلاند .

رحب الغرب بانقلاب «سوهارتو» فى إندونيسيا ، ولأنه قضى على الحزب الوحيد الذى له قاعدة شعبية ، ولو كان ثمن ذلك ذبح ما يقرب من ٧٠٠,٠٠٠ رأس بشرية . الأمر الذى وصفه المفكر البارز «جيمس ريستون» فى النيويورك تايمز» بـ «تباشير الأمل فى آسيا» مؤكداً - فى نشوة - أن للولايات المتحدة يدا بيضاء فى هذا الانتصار!

ابتهج الغرب لإقامة علاقات عمل مع القائد الجديد المعتدل اللطيف «سوهارتو» ، كما وصفته كريستيان ساينس مونيتور ، بعد أن غسل يده من بعض دماء الضحايا .

أما الإيكونومست اللندنية المحترمة ، فقد قالت عن «سوهارتو» : إنه احتل مكانه فى القلب !

بعد انتهاء حرب فيتنام عام ١٩٧٥ ، انصب اهتمام سياستنا الخارجية على إيقاع أشد قدر من الكبت والمعاناة على تلك البلاد التى دمرناها عندما تجرأت علينا . بلغت القسوة فى ذلك درجات مذهلة .

عندما أراد البعض إرسال أقلام رصاص لكمبوديا ، حاولت الخارجية منعهم ، وعندما حاولت أوكسفام إرسال عشر مضخات ، أظهرت وزارة الخارجية رد الفعل نفسه . وتكرر ذلك عندما حاولت بعض الجماعات الدينية إرسال جواريف إلى لاوس لحفر آبار فى الأماكن التى أفلتت من القصف الأمريكى . وعندما حاولت الهند إرسال مائة جاموسة لفيتنام - بعد أن أفنت الهجمات الأمريكية أعدادا هائلة من القطعان - هددت الولايات المتحدة الهند بإلغاء مساعداتها الغذائية .

لا توجد درجة من القسوة يتوقف عندها ساديو واشنطن ، أما الطبقات المتعلمة ، فإنها تعلمت ما يكفى لأن تدير أبصارها فى اتجاه آخر .

وصل بنا الأمر إلى أن ساعدنا «بول بوت» والخمير الحمر حتى نستنزف قيتنام،
ونقتل الفيروس .

يجب أن يتعلم العالم الثالث الدرس جيدا، يجب ألا يتجراً أحد على أن يرفع
رأسه، وإلا سوف يعرض نفسه لعقوبات لا ترحم نظير ارتكابه تلك الجريمة التي لا
تغتفر .

حرب الخليج:

يجب أن نرفع ركامات پروپاجنדה الإعلام حتى نرى حقيقة الأمر .
عندما غزا العراق الكويت في أغسطس عام ١٩٩٠ ، أدان مجلس الأمن العراق
وفرض عليه حظرا فوريا .

لماذا كان رد الفعل سريعا هكذا؟ ولماذا كان قويا بتلك الدرجة غير المسبوقة؟
لدى تحالف حكومة الولايات المتحدة مع الإعلام الأمريكي إجابة جاهزة لذلك،
مؤداها:

أولا : مثل الاعتداء العراقي جريمة فريدة، مما استحق رد فعل خشنا بطريقة
فريدة . و «تقف أمريكا - كما وقفت دائما - ضد العدوان، وضد أولئك الذين
يستخدمون القوة ويخرقون القانون» . . هكذا أخبرنا الرئيس «بوش» غازي پنما،
والرئيس الوحيد في العالم الذي أدانته محكمة العدل الدولية، بسبب استخدامه
غير القانوني للقوة، وذلك في سياق إدانتها للاعتداء الأمريكي على نيكارا جوا .

كررت وسائل الإعلام والطبقات المتعلمة ما حفظته عن ظهر قلب عن رئيسها،
وهي تذوب مهابة وخشوعا لمبادئ الرئيس السامية العالية !

ثانيا : كررت وسائل الإعلام والطبقات المتعلمة - وراء إدارة «بوش» - في
مناجاة ابتهاج وشكر، أن الأمم المتحدة أصبحت - أخيرا - قادرة على أن تقوم بدورها
الذي أنشئت من أجله، بعد أن استحال ذلك أيام الحرب الباردة .

لا يصمد أى من الادعاءات السابقة أمام التدقيق ، فلم تكن هناك مبادئ سامية ولا عالية لدى الولايات المتحدة ، كل ما فى الأمر أن «صدام حسين» مارس عدوانه على الطرف الخطأ(*) .

ولم تصل فظاعاته فى الكويت لما وصلت إليه فظاعات أصدقائنا فى أمريكا الوسطى ولا الهند الصينية (ولا ننسى أننا فى وقت من الأوقات دعمنا القاتل الذى يندر أن يأتى التاريخ بأمثاله پول بوت) ولا إندونيسيا .

أما مسألة حمد الله على أن الأمم المتحدة أصبحت أخيراً قادرة على أداء دورها ، فالحقائق التى تفند ذلك واضحة ، ولكن يعتم عليها حماة المواءمة السياسية . فلسنوات طويلة أعاقَت القوى العظمى عمل الأمم المتحدة ، خصوصاً الولايات المتحدة ، وليس الاتحاد السوفيتى ولا العالم الثالث . ومنذ عام ١٩٧٠ ، عطلت الولايات المتحدة قرارات مجلس الأمن باستخدامها «القيتو» أكثر من أى دولة أخرى ، وتأتى بريطانيا فى المركز الثانى وفرنسا فى الثالث ، أى أن العالم الغربى سيطر على المراكز الثلاثة الأولى فى استخدام القيتو .

وسجلنا فى الجمعية العمومية مشابهة لسجلنا فى مجلس الأمن . أما أقصى ما استطاعه العالم الثالث فهو نداءات الضعيف للقوى بأن يراعى القوانين الدولية .

لم تكن الاستجابة السريعة القاسية — غير المسبوقه — للأمم المتحدة إلا نتيجة عمل وضغط الولايات المتحدة ، وموافقة بريطانيا وفرنسا على ذلك .

سرعان ما تحركت الولايات المتحدة لإجهاض أى حل دبلوماسى ، ونقلت قوات هائلة للخليج ، وتبعتها بريطانيا .

(*) كان «صدام حسين» قبل غزو الكويت طاغية دمويًا عندما حارب إيران ثماني سنوات ودعمته أمريكا وأوروبا والعرب . وكان «صدام حسين» طاغية دمويًا عندما خنق حلبجة بالغازات السامة . وكان «صدام حسين» طاغية دمويًا عندما فتك بأى معارضة داخلية ، ولكنه فى كل ذلك لم يضر مصالح أمريكا ، بل خدمها ، خاصة فى حرب إيران .

كان يمكن إرسال قوة كافية لضمان الحظر .

لماذا لم يكن الحل الدبلوماسي مطلوباً؟

بعد أسابيع قليلة من غزو العراق للكويت في ٢ من أغسطس عام ١٩٩٠ ، بدأت تظهر بوادر تسوية سلمية . فقد صدر قرار مجلس الأمن رقم ٦٦٠ والذي يدعو العراق للانسحاب من الكويت ، مع مفاوضات مباشرة للجانبين حول مسألة الحدود . وقد كان مجلس الأمن يبحث عرضاً عراقياً بالانسحاب من الكويت في منتصف الشهر .

ظهر أن هناك مسألتين : الأولى منفذ للعراق على الخليج ، بمقتضى اتفاقية أو ما أشبه على منطقتين غير مأهولتين بالسكان ، يغطيها المد وينحسر عنهما الجزر ، أخذتهما الكويت من البريطانيين خلال وجودهم في المنطقة .

والثانية حل النزاع الخاص بحقل بترول داخل حدود الكويت بميلين أو في المنطقة التي أثار العراقيون النزاع عليها .

رفضت الولايات المتحدة عرض العراق وأى مفاوضات . وفي ٢٢ من أغسطس نشرت النيويورك تايمز أن إدارة «بوش» مصممة على إيقاف المسار الدبلوماسي خوفاً من أن يفتت الأزمة .

آخر عرض أعلن عنه قبل قصف العراق ، تضمن - كما أفاد المسئولون الأمريكيون في ٢ من يناير عام ١٩٩١ - انسحاباً عراقياً كاملاً من الكويت - دون التطرق لمسألة الحدود - ولكنه ارتبط بمسائل أخرى مثل : القضاء على أسلحة الدمار الشامل في المنطقة كلها (بما في ذلك إسرائيل) ، وتنفيذ كل قرارات الأمم المتحدة الصادرة للمنطقة (بما في ذلك القرار رقم ٤٢٥ الصادر في مارس عام ١٩٧٨ ويقضى بانسحاب إسرائيل غير المشروط من جنوب لبنان) .

ردت الولايات المتحدة بأنه لا سبيل للدبلوماسية! أخفى الإعلام الأمريكي الحقائق - باستثناء نيوزداي - وأشاد بالمثل العليا للرئيس المبجل «بوش» .

قبل الغزو العراقي للكويت بعدة شهور ، عرضت العراق على الولايات المتحدة تدمير أسلحتها الكيميائية والبيولوجية ، إذا ما قامت الدول الأخرى في المنطقة

بتدمير أسلحة الدمار الشامل . كان «صدام حسين» وقتها حليفا وصديقا للرئيس
المبجل صاحب القيم العليا «بوش» . رحبت واشنطن بتدمير العراق لأسلحته ،
ولكن دونما ربط ذلك بدول المنطقة ، ليس لأنه من الوارد أن تكون لإسرائيل
أسلحتها الكيماوية والبيولوجية فقط ، بل لأن ترسانتها قد تحوى - بالمصادفة ! -
مائتى رأس نووية . ولكن «أسلحة الدمار الشامل لدى إسرائيل» جملة يحرم النطق
بها من أى مسئول أمريكى . فمثل تلك الجملة تثير السؤال الخاطىء : لماذا كل هذه
المساعدة لإسرائيل إذا كان تشريع المساعدة الخارجية - منذ عام ١٩٧٧ - يمنعها
عن أى دولة تطور سلاحها النووى ؟

أجهضت الولايات المتحدة كل محاولات تحقيق السلام فى الشرق الأوسط ،
وإعطاء الفلسطينيين حقوقهم ، بما فى ذلك حق تقرير المصير . وقفت الولايات
المتحدة - أكثر من عشرين سنة - بمعزل عن العالم فى تأييدها الذى لا يفتر
لإسرائيل . وفى أوج أزمة الخليج ، اعترضت الولايات المتحدة وإسرائيل على
الدعوة لمؤتمر عالمى لحل مشكلة الشرق الأوسط ، وكان ذلك ضد ١٤٤ دولة .

كما بينا سابقا ، تساند الولايات المتحدة - بانتظام ومثابرة - العدوان ، بل وكثيرا
ما تقوم به ، وبجرائم أفظع من احتلال العراق للكويت .

خذ على سبيل المثال احتلال جنوب إفريقيا لناميبيا ، الذى أدانته محكمة العدل
الدولية والأمم المتحدة فى الستينيات . اتبعت الولايات المتحدة «السياسة الهادئة»
و«الارتباطات البناءة» لعدة سنوات .

وأنجزت بنجاح تسوية كافأت بها جنوب إفريقيا على العدوان ، فأخذت أراضى
واسعة من ناميبيا ، من ضمنها الميناء الرئيسى للبلد !

فى الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٨٨ ، خلال إدارتى «ريجان» و «بوش»
فقط ، أسفر عنف جنوب إفريقيا عن خسائر ٦٠ بليون دولار وأكثر من مليون
ونصف المليون قتيل فى الدول المجاورة .

برفضها للدبلوماسية ، حققت الولايات المتحدة أهدافها الرئيسية فى الخليج .

قبضنا على مصادر بترول الشرق الأوسط ، وقبضنا أرباحها الهائلة لتحسين اقتصادنا واقتصاد حليفنا بريطانيا .

كذلك أحكمنا سيطرتنا على إمدادات البترول للعالم ودعمنا سيادتنا عليه ، وأعطينا للعالم درسا فى أن الحكم للأقوى .

بعد تحقيق كل ذلك ، كان علينا عبء المحافظة على الوضع فى المنطقة كلها ، بما فى ذلك «صدام حسين» نفسه ضد أى تمردات شعبية أو شيوعية أو كردية .

ولكن الإدارة الأمريكية لم تنجح فى تحقيق ما أسماه «توماس فريدمان» - المتحدث باسمها فى النيويورك تايمز - أفضل ما فى كل العوالم : جبهة مثل الجونتا تحكم العراق بقبضة حديدية ، وبدون «صدام» . يأمل ذلك الفريدمان فى إعادة الأيام الخوالي السعيدة عندما أحكم صدام قبضته على العراق لصالح أمريكا وحلفائها .

العالم يستأجر فتوة:

سادت الولايات المتحدة على العالم اقتصاديا معظم فترات القرن الحالى ، مما جعل استخدام السلاح الاقتصادى جذابا ومغريا . يشمل ذلك الحظر (غير القانونى) وفرض شروط صندوق النقد الدولى .

وفى العشرين سنة الماضية ، أصاب الضعف الاقتصاد الأمريكى ، نسبة إلى الاقتصاد اليابانى ، واقتصاد أوروبا التى تقودها ألمانيا (يرجع لسوء إدارة ريجان فضل كبير فى ذلك) .

ولكن فى الوقت نفسه ، تفوقت القوة الأمريكية بشكل كاسح على باقى القوى العالمية . ولكن القوة السوقية مثلت حدودا لمجالات القوة الأمريكية ، ومع تلاشى القوة السوقية ، أصبحت القوة الأمريكية أكثر حرية فى ممارسة العنف فى مختلف أرجاء العالم ، الأمر الذى استراح له محللو ومخططو السياسة الأمريكية فى السنوات الأخيرة .

فى أى مواجهة، يحاول كل طرف أن يحولها للمجال الذى يتفوق فيه . وعند الولايات المتحدة، القوة هى أحسن مجالاتها، أما الوسائل السلمية والدبلوماسية وما إلى ذلك، فللمنافسين القدرة نفسها إن لم يكن أكثر، إلا فى حالة أن تتم المفاوضات والخصم تحت ضغط القوة، أو قوة الأمر الواقع .

وتحتاج الولايات المتحدة إلى الاعتماد على الآخرين لفرض «النظام والاستقرار» الذى اختارته للعالم الثالث، ويجب على أولئك الآخرين أن يدينوا بالاحترام لها . يتكلف فرض ذلك النظام ما يتجاوز قدرة الاقتصاد الأمريكى . ولا يكفى تدفق أرباح البترول من الشرق الأوسط . إذن على اليابان وأوروبا أن تسهما فى تكاليف حفظ ذلك النظام الذى يخدم مصالحهما . ركز وأكد المحرر الاقتصادى لجريدة شيكاغو تريبيون المحافظة على ذلك : «يجب أن تدفع القوى الغنية أجر حمايتنا لها، فنحن نحتكر القوة فى سوق الأمن العالمى، ونسيطر على اقتصاد العالم» .

يأتى هذا الكلام من شيكاغو، فلذلك يجب أن ننصت إليه بكل جدية وحذر .

ولكن استخدام القوة للسيطرة على العالم الثالث هو الحل الأخير . فصندوق النقد الدولى وسيلة أرخص بكثير، يليه أعمال المخابرات الأمريكية، والبحرية الأمريكية . ولكن يجب دائما التلويح بالقبضة القوية (مع إجراء بيان عملى من حين إلى آخر) .

يسبب دور المجرم الأجير معاناة فى الداخل . اعتمدت كل القوى الصناعية الناجحة على الدولة لحمايتها، وتنمية مصالحها، والاستجابة لمطالب المستثمرين . وهذا (عمل الدولة) أحد أسباب النجاح .

سعت الولايات المتحدة لتحقيق ذلك، من خلال وزارة الدفاع (بما فى ذلك وكالة الفضاء NASA وقسم الطاقة الذى ينتج الأسلحة النووية) . ونحن الآن محصورون داخل تلك النظم للحفاظ على الصناعات التكنولوجية المتقدمة .

أضافت إدارة «ريجان» مشكلات أخرى . أدى تحويل الثروات إلى أقليات غنية، مع سياسات حكومية أخرى، إلى موجة هائلة من التلاعب المالى

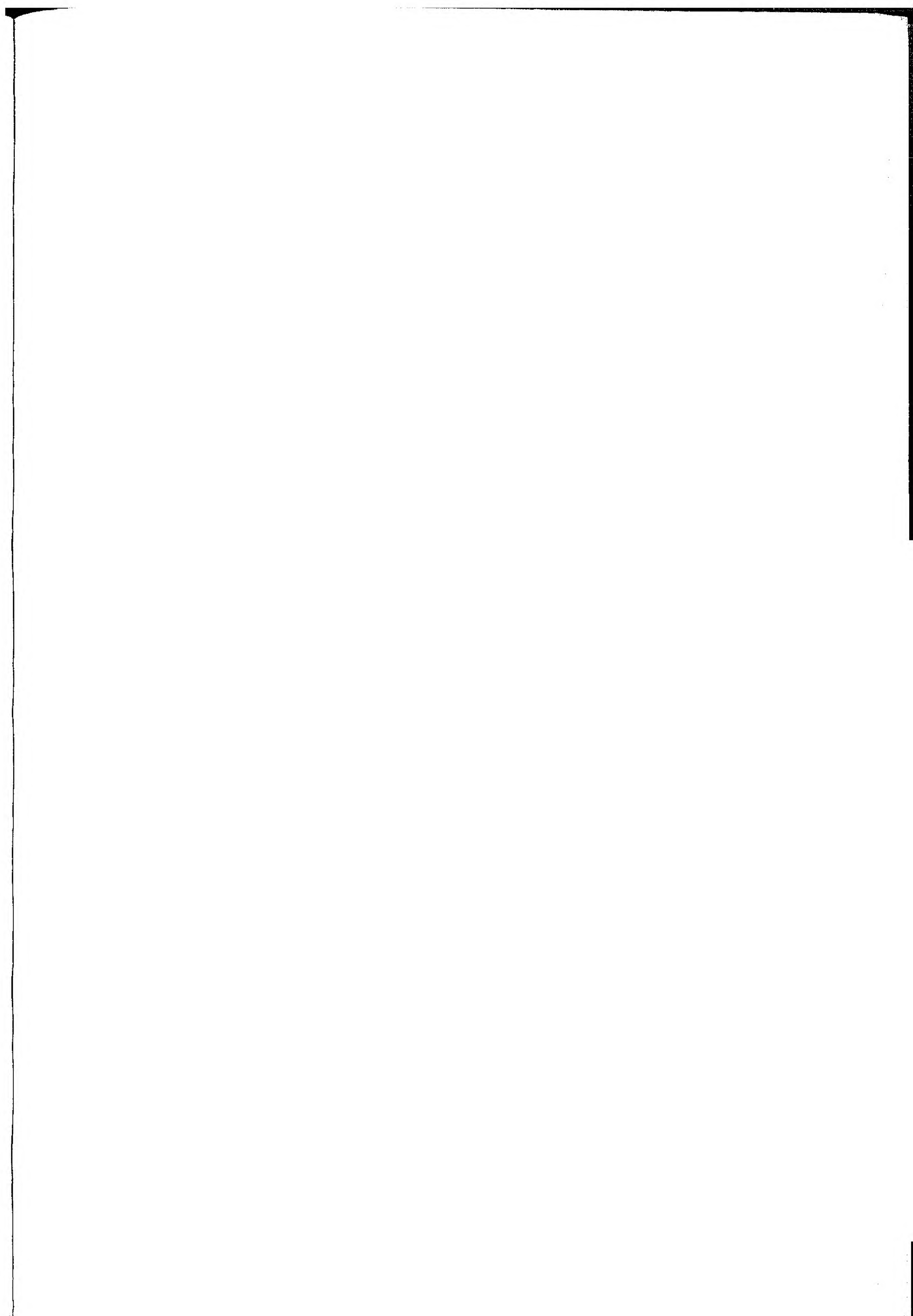
والاستهلاك المفرط . ولكن لم يكن هناك إلا القليل من الاستثمارات الإنتاجية، وازدادت ديون البلد: الحكومة - المؤسسات - العائلات . وانحرف المجتمع في اتجاه نماذج العالم الثالث حيث تعيش جزر من الشراء الباذخ داخل بحار من الفقر والمعاناة .

عندما تفلح حكومة في تحقيق كل ذلك ، ترى أنه من اللازم إيجاد وسيلة لإلهاء الشعب وصرف نظره . هناك قليل من الوسائل ، أكثرها تقليدية العمل على تخويف الشعب من عدو مرعب يوشك على الإحداق بنا ، مع تبجيل قادتنا الواعين الذين يعملون وسعهم لإنقاذنا .

كان السوقيت ذلك البعيع ، مع صعوبة أخذ ذلك مأخذ الجد في الثمانينيات ، كذلك «القذافي» وأعوانه من الإرهابيين العالميين ، بل حتى جرانادا والساندنيستا الذين على وشك طرق أبواب تكساس . أو «نوريجا» وأتباعه من الأصل الإسباني ، وعامة العرب بعد كل ذلك ! والبعيع الموضحة هو «صدام» بعد ما ارتكب جريمته الوحيدة التي يستحق عليها العقاب - جريمة الخروج من الصف - في أغسطس عام ١٩٩٠ .

أصبح من الضروري الآن اكتشاف حقيقة أن العدو الرئيسى فى العالم الثالث هو «الخروج من الصف» .

ليس ذلك من قوانين الطبيعة، بمعنى أنه من الممكن تغييره، ولكن ذلك يحتاج إلى تغيير ثقافى واجتماعى ومؤسساتى (داخل أمريكا)، وتغيير النظام الديمقراطى الشكلى إلى نظام ديمقراطى حقيقى جديد، يتجاوز مظهر دورية الانتخابات التى تأتى بمن يخدم مصالح أصحاب المال والأعمال.



الباب الثالث
غسيل المخ
الحرب هي السلام .. الحرية هي العبودية
الجهل هو القوة

مصطلحات السياسة لها معنيان، أحدهما معناها المعجمي المتعارف عليه، والثاني معناها الذي يخدم أيديولوجية الأقوى .

خذ «الديمقراطية» مثلاً، معناها اشتراك الشعب في إدارة شئونه . ولكن عند أيديولوجية الأقوى، تعنى الديمقراطية نظاماً تتخذ فيه صفوة رجال الأعمال القرارات، ويشاهد عامة الناس ذلك بدلاً من أن يشاركوا فيه كما شرح «والتر ليبمان». مسموح للعامة بالتصديق على قرارات من هم أفضل منهم، وبأن يميلوا بتأييدهم لهذا الطرف مرة، وللطرف الآخر مرة أخرى، ولكن عليهم ألا يتدخلوا فيما لا يخصهم، مثل السياسة العامة !

وإذا تخلى جزء من المجتمع عن عدم مبالاته، وبدأ ينظم نفسه ليدخل العمل العام، فهذه أزمة تصيب الديمقراطية، وتهديد يجب القضاء عليه بوسيلة أو بأخرى .

وخذ مثلاً «الدفاع ضد العدوان» . .

عندما هاجمت الولايات المتحدة جنوبى فيتنام فى أوائل الستينيات، صرح «آدلاى ستيفنسون» بأننا ندافع عن الفيتناميين الجنوبيين ضد «العدوان الداخلى»، أى عدوان القرويين الفيتناميين ضد القوات الجوية للولايات المتحدة الأمريكية،

وجيشها! اللذين قطعاً كل تلك المسافة ليدافعوا عن حكومة عميلة فاسدة نصبوها،
لم تحز رضا أى أحد فى فيتنام، ناهيك عن أن يختارها أحد!

واليوم بعد ٣٠ سنة من تلك الحرب المأساة لا يتكلم «التيار الرئيسى» فى
الولايات المتحدة عن عدوان أمريكى على فيتنام فى الستينيات والسبعينيات^(*). مما
يثبت انضباطا ليس له مثيل، يحق لحماة «المواءمة السياسية» أن يفخروا بإنجازهم.

خذ مثلاً مصطلح «عملية السلام». قد يظن بعض السذج أنها تعنى تحقيق السلام
فى الشرق الأوسط بتنفيذ إسرائيل لقرارات الأمم المتحدة وانسحابها من الأراضي التى
احتلتها، وقيام دولة إسرائيلية ودولة فلسطينية، طبقاً أيضاً لقرارات الأمم المتحدة.
ولكن عند أصحاب «المواءمة السياسية» (PC)، تعنى أن تعطل الولايات المتحدة كل
سبل السلام وتدعم إسرائيل سياسياً واقتصادياً وعسكرياً.

هناك أمثلة أخرى كثيرة، خذ أيضاً مصطلح «المصالح الخاصة».

اتهم جهاز العلاقات العامة للحزب الجمهورى فى الثمانينيات - وبمثابرة وانتظام
- الحزب الديمقراطى على كونه حزب «المصالح الخاصة»: النساء - الطبقة العاملة
- كبار السن - صغار الفلاحين . . باختصار عامة الشعب.

قطاع واحد فقط من الشعب لم يذكره الجمهوريون ضمن أصحاب المصالح
الخاصة: المؤسسات وأصحاب الأعمال.

ولكن ذلك منطقى، أليست مصلحة المؤسسات وأصحاب الأعمال هى مصلحة
الأمة!

ومثلنا الأخير، مصطلح «المحافظون». أصبح المصطلح يصف من يدافعون عن

(*) صدر فى منتصف التسعينيات كتاب لـ «روبرت ماكنمارا» وزير الدفاع فى إدارة الرئيس جونسون،
وهو أحد المسئولين عن تصعيد حرب فيتنام، جاء فيه أن تلك الحرب كانت غلطة! أى إنه يقول: قتلنا
بطريق الخطأ ملايين قليلة من الفيتناميين، ومئات قليلة من آلاف الأمريكيين، وأصبنا بجراح أضعاف
ذلك العدد، ودمرنا تماماً آلاف القرى، وأنفقنا بضعة مليارات. وكانت مكافأة «ماكنمارا» على تصعيد
تلك الحرب الخطأ أنه تولى رئاسة البنك الدولى، ربما ليمارس هوايته المحببة بوسائل أخرى.

الدولة القوية، والتي تتدخل بشكل واسع فى الاقتصاد والحياة الاجتماعية . . . يدافعون عن الإنفاق الهائل للحكومة، والإجراءات الشديدة لحماية السوق وتأمينه، مما يتبعه تضيق الخريات الخاصة بكثرة القوانين والتشريعات، التى تهدف فى المقام الأول إلى حماية الدولة المقدسة من تجاوزات الأفراد. باختصار، تلك البرامج التى هى على العكس تماما مما يدعو إليه «المحافظون» بالمعنى التقليدى للمصطلح.

وسائل الإعلام:

سواء كانت وسائل الإعلام «ليبرالية» أو «محافظه»، فإنها مؤسسات كبرى، تباع منتجاتها للسوق. ما السوق هنا؟ ومن المشتري؟ وما المنتج؟

السوق هنا هى وسيلة الإعلام، والمنتج هنا هو المشاهدون، وعند الصفوة من وسائل الإعلام - التى تشكل النموذج الذى يتبعه الآخرون - المنتج هو أيضا الصفوة من المشاهدين. فوسيلة الإعلام تجذب المشاهدين إلى حيث تصطادهم الإعلانات، ويدفع أصحاب الأعمال عن أولئك المشاهدين للإعلام.

إذن لدينا مؤسسات كبرى تباع المشاهدين لأصحاب الأعمال. فلا عجب إذن أن نجد صورة العالم التى تقدمها وسائل الإعلام ما هى إلا انعكاس ضيق ومنحاز لمصالح وقيم البائعين والمشتريين.

تدعم عناصر أخرى ذلك التشوه. يشارك مديرو الثقافة (المحررون - كتاب الأعمدة . . . إلخ)، فى المصالح مع أصحاب الامتيازات من المديرين فى المؤسسات والدولة. وفى الواقع، تجد هنا انتقالا منتظما لأصحاب الوظائف العليا بين المؤسسات الخاصة والحكومة والإعلام.

لا يتميز الناتج الإعلامى بالتناسق الدائم. فحتى يخدم الإعلام مصالح من يدفع، فعليه أن يقدم صورة حقيقية - فى النطاق المسموح به - للعالم. تتعارض كرامة المهنة والأمانة أحيانا مع المهمة الرئيسية للإعلام. ولهذا يمكن للمرء أن يعلم الكثير من خلال رؤية نقدية وتشككية لما ينتجه الإعلام.

وسائل الإعلام ما هي إلا جزء واحد من النظام المعرفي الذي يضم المدارس والجامعات ونشرات الرأي . . وإن كانت دراسة النظام كله أصعب ، فهناك من الأسباب الوجيهة ما يجعلنا نعتقد أنه يخدم المصالح نفسها .

لذلك النظام المعرفي ، أو العقائدي - والذي ينتج البروباغندا - هدفان رئيسيان : الأول هو ما نسميه أحيانا «الطبقة السياسية» ، وهي تقريبا ٢٠٪ من عدد السكان ، المتعلمين نسبيا ، واعين لحدا ما ، يلعبون دورا لحدا ما في اتخاذ القرارات . قبولهم للبروباغندا مهم جدا ، طالما لهم وضع يسمح بالمشاركة في صنع وتنفيذ السياسة .

ثانيا : هناك ٨٠٪ من عدد السكان ، يقول عنهم «ليپمان» : «المشاهدون» ، «قطاع الدماء المشغول والمذهول» . على هؤلاء الالتزام بالنظام ، والابتعاد عن طريق الناس ذوى الحيثية . هؤلاء هم الهدف الحقيقي لوسائل الإعلام الجماهيرية "The real Mass Media" : جرائد التابوليد وما إليها . على الإعلام الإبقاء على ذلك القطيع من العامة في انشغاله وذهوله عن الحقائق .

لا يعنى ما سبق أن الناس لا يملكون تأثيرا على الإعلام ، وأنه محصن ولديه مناعته التى لا يمكن اختراقها . كذلك يستطيع الإعلام المستقل أن يلعب دورا مهما ، بالطبع ينقصه التمويل - وهذا أصل تعريفه - ولكنه يكتسب نفس أهمية المنظمات الأهلية : تجميع الناس محدودى الإمكانيات ، والذين يمكن أن تتضاعف إمكانياتهم وفعاليتهم بذلك التجمع ، وهذا بالضبط ما لا تريده الصفوة المسيطرة .

الباب الرابع المستقبل

تغير الحال:

لقد تغير حال الدنيا فى الثلاثين سنة الماضية . خذ مثلاً إدارة كل من «كنيدى» و«ريجان» اللتين تشابهتا كثيراً فى السياسات الرئيسية وفى الالتزامات . عندما أطلق «كنيدى» حملة پروپاجندا هائلة تندد بـ «الإرهاب الكوبى» ، وذلك على الفور من فشل حملة خليج الخنازير لغزو كوبا ، وبعد ذلك صعد من مساندة إرهاب الدولة فى جنوب فيتنام وأوصله إلى العدوان الأمريكى الصريح ، لم يظهر أى رد فعل مؤثر إلا بعد أن أرسل مئات الآلاف من الجنود ووقعت كل الهند الصينية تحت وطأة العدوان الأمريكى المدمر ، الذى أسفر عن ملايين الضحايا الآسيويين ومئات الآلاف من الضحايا الأمريكيين .

قارن ذلك بما حدث عندما أشارت إدارة «ريجان» عن عزمها على التدخل العسكرى المباشر فى أمريكا الوسطى ، فانفجر الاحتجاج الشعبى بدرجة صرفت عزم الحكومة لحلول أخرى .

قد يتباهى القادة بأن الولايات المتحدة تجاوزت عقدة فيتنام ، ولكنهم يعلمون أفضل مما يزعمون . تسربت نشرة سياسة الأمن القومى لإدارة «بوش» عند بدء الاشتباكات الأرضية فى حرب الخليج ، وجاء فيها : «عندما تجابه الولايات المتحدة عدوا بالغ الضعف ، فالتحدى الذى أمامنا ليس فقط هزيمته ، ولكن هزيمته بسرعة وبحسم» ، وأى شىء آخر سيكون محرجاً ، وقد يفتت الدعم السياسى .

التدخل العسكرى التقليدى غير وارد فى الزمن الحاضر ، والمتاح فقط هو

الإرهاب المحدود، والذي يتم فى الخفاء بدون أن يأخذ الناس خبراً، أو القضاء السريع الحاسم على العدو بالغ الضعف، بعد حملة پروپاجندا هائلة تصور ذلك العدو على أنه وحش ذو قوة لا توصف ولا تقهر.

ماذا يمكنك أن تفعله ؟

فى كل بلد من العالم، هناك مجموعة ما تملك زمام السلطة. وليس سرا أن أصحاب القرار فى الاستثمار - ماذا ينتج؟ ماذا يتم توزيعه؟ - هم أصحاب السلطة الحقيقية فى الولايات المتحدة. وهم يريدون أن يكون الشعب سلبيا ساكنا [حائطيا بالتعبير المصرى الدارج]، حتى مجرد إلقاءه الأسئلة يجعل حياتهم صعبة، فما بالك بكتابة الرسائل والتصويت فى الانتخابات والمشى فى المظاهرات السلمية؟

النقطة المهمة فى ذلك هى الاستمرار فى العمل السياسى المنظم، وممارسة الضغط طويل النفس لتحقيق المصالح العامة، واكتساب الخبرة لتحسين الأداء وجعله أكثر فاعلية.

أى نظام حكم، حتى لو كان دكتاتوريا فاشيا يمتثل لضغط الشعب. وهذا أمر حقيقى بكل تأكيد فى بلد مثل بلدنا، حيث - لحسن حظنا - لا تمتلك الحكومة قوة كبيرة لتقويم الشعب.

ليست الانتخابات مجرد ذهاب قلة من المواطنين كل عدة سنوات للضغط على بعض الأزرار، ولكنها - حتى يكون لها قيمة - تعنى أن يكون للمواطنين آراء، ومن ثم مواقف فى الأحداث، علاوة على البرامج الرئيسية التى يريدون من الحكومة تطبيقها، ويضغطون على ممثليهم فى سبيل تحقيق ذلك.

التأثير على أعضاء مجلس النواب، أسهل من التأثير على أعضاء مجلس الشيوخ، والتأثير على أعضاء مجلس الشيوخ أسهل من التأثير على رئيس الجمهورية، الذى هو فى العادة فى حصانة ومناعة من تأثير الشعب عليه. عندما تصل إلى ذلك المستوى، فقط يملك الأغنياء والأقوياء ذلك.

ولكن يمكنك تنظيم التأثير على أعضاء مجلس النواب . يمكنك دعوتهم إلى منزلك ، وحشد عدد من المواطنين للصراخ في وجوههم . كذلك يمكنك الدخول لمكاتبهم . وعلى أى من الأحوال ، يمكنك أن تلعب دورا مهما في التأثير عليهم .

ويمكنك أيضا القيام ببحوثك الخاصة لدراسة كل مشكلة وتكوين الرأى الصحيح فيها . يتطلب هذا بعض المجهود ، ولكن يمكنك بذله ، فالأمر ليس عويضا ولا مبهما غامضا .

ويستمر العمل فى سبيل الحرية .

لم ينته العمل فى سبيل الحرية . . يحتاج العالم الثالث إلى تعاطفنا وفهمنا ، وأكثر من ذلك إلى مساعدتنا . يتوقف تحملهم ووقوفهم أمام وحشيتنا على ما نستطيع أن نفعله فى الداخل هنا .

الشجاعة التى أبدوها مذهلة . سنحت لى الفرصة لأن أرى بعض ومضات الشجاعة ، فى جنوب شرق آسيا ، وفى أمريكا الوسطى ، وفى الضفة الغربية المحتلة . لقد كانت تجربة مؤثرة وملهمة إلى حد كبير .

من يعتقد أن تلك مجرد كلمات ، لا يفهم إلا أقل القليل عن العالم .

وما هذا إلا جزء من المهمة التى أمامنا . هناك عالم ثالث أخذ فى التزايد عندنا . هناك أنظمة ذات صلاحيات غير مشروعة فى كل أركان عوالمنا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية . تقابلنا لأول مرة فى تاريخ البشرية مشكلة حماية بيئة تستطيع أن تستوعب وجودا إنسانيا ، إنسانيا حقا . لا ندرى إن كان ذلك الجهد المخلص الأمين يكفى لحل - أو حتى تخفيف - تلك المشكلات . ولكننا على ثقة بأن عدم بذل ذلك الجهد ، سيطلق العنان لمأساة كبرى .

ماذا يريد العم سام ؟

الجزء الثانى

عادل المعلم

الباب الأول

من هو العم سام؟

هل هو رجل الشارع فى الولايات المتحدة؟ ولكن هل يعرف رجل الشارع ما يدور فى العالم خارج الولايات المتحدة؟ بل هل يعرف ما يدور فى بلده؟

وقبل ذلك، من هو رجل الشارع؟

اكتشف كولومبوس أمريكا - أو غزاها - منذ خمسة قرون. أباد الأوروبيون - الذين أصبحوا فيما بعد الأمريكيين - ملايين الهنود الحمر (السكان الأصليين) والعبيد الذين جلبوهم من إفريقيا.

تشكل الولايات المتحدة اليوم (٢٧٠ مليون نسمة تقريبا) من: ٧٤٪ بيض، و ١٢٪ سود، و ١٠٪ ذوو أصول إسبانية، و ٣٪ من أصول آسيوية وغيرها، و ١٪ هنود حمر وسكان آلاسكا^(١).

والنسبة مستمرة فى التغير لصالح الكل عدا الرجل الأبيض والهندي الأحمر. أما بالنسبة للأديان، فيمثل البروتستانت ٦٠٪، والكاثوليك ٢٧٪، والأرثوذكس ١٪ (٨٨٪ مسيحيون)، اليهود ٢٪، المسلمون ٢٪، والباقي ديانات أخرى وعلمانيون وملحدون^(٢).

(١) إحصاء السكان الصادر من مكتب المطبوعات الحكومية بواشنطن عام ١٩٩٦. نقلا عن «صدام الحضارات» - هنتجتون.

(٢) تفكيك أمريكا - رضا هلال.

وفى كل من تلك الألوان (والأعراق المتعددة داخلها) والأديان^(١)، هناك العالم والمثقف والعامى والجاهل، والغنى وبالح ثراء، ومتيسر الحال، والفقر والمعدم، والصالح والطالح، بكل درجات المقاييس، التى من سماتها الواضحة فى الولايات المتحدة تنامى البعد بين القاع والقمة. فكأن الولايات المتحدة هى عالم داخل العالم. من الصعب جدا تصور أن يكون لذلك العالم إرادة واحدة فى قضايا العالم الخارجى أو حتى الداخلى. فما يهم البعض قد لا يهم الكل، وقد يصاحب الاهتمام أهداف مشتركة ومتجانسة، أو متنافرة، أو حتى متعاكسة. وما يعرفه البعض لا يعرفه الكل، أو قد يعرفه أيضا بصور مختلفة أو متضادة.

فى العام الماضى، أفرج البيت الأبيض عن تسجيلات صوتية للرئيس السابق «ليندون چونسون» كشفت عن طرائف متفرقة نشرتها نيوزويك فى عددها الصادر فى ٢٧/١٠/١٩٩٧ فى الصفحات ٤٢ إلى ٤٦ ثم ٤٧.

بدأت النيوزويك بنشر ما قاله «چونسون» عن اغتيال «كنيدى»، وإنه لا يصدق ما قاله «إدجار هوثر» رئيس الـ F.B.I. عن قيام «أوزوالد» وحده بعملية الاغتيال^(٢). ثم حديث السيناتور «ريتشارد رسل» الصديق الشخصى للرئيس «چونسون»، وأحد أعضاء لجنة «وارن»، عن إجباره على التوقيع على تقرير اللجنة، وفيه أن إحدى الطلقات التى أصابت الرئيس هى نفسها التى أصابت «كونالى» حاكم تكساس فى يده وساقه! وأنهى السيناتور صديق الرئيس الجديد كلامه قائلا: لست أصدق ذلك! ولكنه وقع التقرير تحت ضغط، وأخبر الرئيس الجديد، الذى صدق على كلامه بقوله: ولا أنا أصدق ذلك!^(٣)

(١) ينقسم البروتستانت والكاثوليك إلى عشرات الكنائس.

(٢) نشرت لجنة خاصة للتحقيق فى الاغتيال تقريرها المشهور «تقرير لجنة وارن» فى عدة آلاف من الصفحات لتؤكد قيام «أوزوالد» منفردا بعملية الاغتيال.

فهل يحتاج إقامة دليل قاطع ناصح على ارتكابه الجريمة إلى عدة آلاف من الصفحات؟ وليس القتل هنا لآى شخص، وإنما لرئيس أغنى وأقوى دولة فى العالم.

(٣) إذن تم التلغيق والتزوير فى قضية اغتيال رئيس الجمهورية، وعلى مرأى ومسمع من رئيس الجمهورية التالى.

ثم نشرت المجلة تحت عنوان «الطريق إلى فيتنام»، مقدمة من المحرر عن حيرة «چونسون الرئيس» وتردده في تصعيد حرب تقليدية لن يتمكن من الانتصار فيها، وأن انسحابا من فيتنام يكلفه خسارة الانتخابات القادمة (في عام ١٩٦٤) مع «جولد ووثر» أو «نيكسون» المتأهبين والمتطلعين لافتراسه إذا انسحب. بعد تلك المقدمة، جاء حديث الرئيس مع وزير دفاعه «ماكنمارا»:

چونسون: هل تظن أنها ستكون غلطة أن أوضح مشكلة فيتنام للشعب؟

ماكنمارا: أعتقد أنه من الحكمة أن تقول أقل ما يمكن قوله.

ثم حديث الرئيس مع صديقه السيناتور «رسل»:

- لا أعتقد أن الشعب يعرف كثيرا عن فيتنام، وأعتقد أن أهميتها بالنسبة له أقل بكثير جدا من معرفته بها.

ثم يقول الرئيس لمستشاره للأمن القومي «باندى»:

ما تسوى فيتنام - بحق الجحيم - عندي؟

وما تسوى - بحق الجحيم - عند هذا البلد؟

ثم حديث الرئيس مع صديقه وبلدياته «رسل»:

الرئيس: قال لى «أ. و. مورساند» مساء أمس: إنه لن يدمرك شىء بسرعة مثل الهروب من فيتنام.

فأجبت: ولكنى لا أريد قتل الناس!

فرد: لا أكثر ث لذلك مطلقا... لن يغفر لك أحد فى موطن رأسك أن تكون ضعيفا.

فقلت: سوف يستلزم الاستمرار إرسال نصف مليون رجل لذلك المستنقع ولمدة عشر سنوات.

وبعد ذلك جاء شريط عن هدايا البيت الأبيض ، نشرته المجلة تحت عنوان «فن إبرام الصفقات» ، بدأته بمقدمة من المحرر جاء فيها :

أخبر الرئيس ، رئيس الأغلبية فى مجلس النواب «مايك مانسفيلد» فى مايو عام ١٩٦٤ ، أنه قد يضطر إلى أن يرد على الانتقادات الموجهة لعائلته بخصوص مالياتها ، بأن يأمر الـ F.B.I. بالتحقيق فى التبرعات الانتخابية للجمهوريين .

الرئيس : ابن العاهرة وليامز (السناتور جون وليامز) فاق اليوم فقط . . . لأننى أخذت جهاز مسجل من أحد الموظفين ، ولم يقل كلمة واحدة من قبل عندما أخذ آيك (الرئيس السابق أيزنهاور) جرارا لمزرعته ، ولا عندما أخذ ثيرانا وأشياء من هذا القبيل . . . وكانت كلها من ناس عاديين . . . أما أنا فقد أخذت المسجل من موظف يعمل عندى . . . وأعتقد أنه لا غبار فى ذلك^(١) .

ثم هدد الرئيس بأنه إذا لم يتدخل الرئيس السابق «أيزنهاور» لمنع كلام الجمهوريين عنه ، فسيفضحه شخصيا .

الرئيس : أريدك أن تبلغ «آيك» (الكلام موجه لـ «روبرت أندرسون» الصديق الحميم لآيك) أنه منذ أسبوعين ، جاء بعض الناس يسألون عن أشياء خاصة بمزرعته وماليتها ، فأجبتهم : لا أعرف شيئا عن ذلك ، ولا أريد أن أعرف شيئا ، وعليكم بالانصراف .

* * *

فى أوائل التسعينيات ، عندما هددت الإدارة الأمريكية - علنا - بغزو هايتى ، أظهر استطلاع رأى أن ٢٣٪ من الأمريكيين لم يسمعوا عن هايتى - برغم التغطية الإعلامية المكثفة فى ذلك الوقت - وعارض ٦٢٪ الغزو الذى تم بعد ذلك باسم الديمقراطية ولإنقاذ الديمقراطية .

وفى أوائل فبراير عام ١٩٩٦ ، وصفت صحيفة واشنطن پوست الشعب

(١) من المعروف أن الرئيس «جونسون» كانت له علاقة جنسية مع زوجة أحد موظفيه .

الأمريكي بأنه «أكثر الشعوب جهلا على وجه الأرض». فقد أوضحت نتائج سلسلة من الاستطلاعات أجرتها جامعة هارفارد والصحيفة المذكورة، أن واحدا من كل ثلاثة أمريكيين يعرف أن زعيم الأغلبية هو «روبرت دول» برغم أنه سياسى مخضرم، وأحد أبرز المرشحين لسباق الرئاسة الذى يجرى فى نهاية العام. . وأن من يعرفون أن «نيوت جنجريتش» هو رئيس مجلس النواب، أكثر قليلا من نصف الأمريكيين^(١).

وحتى الشرق الأوسط حيث مصادر البترول وملتقى القارات - ناهيك عن أنه منبع الحضارات والأديان - وبرغم استمرار مشكلته بؤرة ساخنة فى العالم لمدة تزيد على نصف قرن، فالأغلبية العظمى من الأمريكيين لا يعرفون أصل المشكلة ولا تطوراتها وأحداثها الحقيقية.

ونشرت مجلة النيوزويك كاريكاتير عن عائلة أمريكية تشاهد التليفزيون، يعتقد بعضها أن ما يشاهده هو مسلسل أمريكى يُسمى «سينفيلد»، فقال أحدهم مصححا إن ما يشاهدونه هو برنامج عن مشكلة الشرق الأوسط^(٢).

إذن من الذى يخطط ويدير السياسة الأمريكية فى كل شئونها؟

إنهم حفنة قليلة جدا، جدٌ قليلة، من محترفى السياسة وكبار رجال المال والإعلام، تهمهم بالدرجة الأولى مصالحهم، ثم تأتى مصالح الشعب الأمريكى. وهذا هو العم سام الذى يحكم ويقود أمريكا والعالم. الثالوث المقدس من أقوياء رجال الحكم والمال والإعلام، يعملون حسب المنهج الأمريكى الخاص، وعصب الحياة فيه القوة والمال.

* * *

(١) الأهرام ١٠/٢/١٩٩٦.

(٢) الأهرام ١١/٦/١٩٩٨.

كذلك جاء فى الأهرام ٢٦/٢/١٩٩٦ أن اتحاد المدرسين رفع قضية أمام المحكمة الفيدرالية فى كاليفورنيا يطالب بإلغاء قرار مجلس الإشراف على المدارس والتعليم فى الولاية، الذى يقضى بضرورة اختبار المدرسين قبل تعيينهم، وذلك بعد أن رسب ٥٠,٠٠٠ مدرس فى اختبار المعلومات والقراءة.

قال الرئيس «كليتتون» فى كتابه «رؤية لتغيير أمريكا» والذى نشره قبيل حملته الانتخابية الأولى ، بالاشتراك مع نائبه «آل جور»^(١) :

- لم تكن السنوات الاثنتا عشرة الماضية سوى موسم صيد لجماعات الضغط ولتجار النفوذ الجائلين فى واشنطن . . . ينتقل تيار لا ينقطع من النقود من يد إلى أخرى مقيدا أيدي أولئك الذين انتخبوا لتولى القيادة - صفحة (٣٨) .

- أصبحت السياسات الأمريكية رهينة لدى المصالح المالية الكثيرة . يجمع أعضاء الكونجرس الآن أكثر من ٥ , ٢ مليون دولار كل أسبوع لتمويل الحملات الانتخابية ، فى حين أن لجان العمل السياسى وصناعة الاستمالة وزمرات الواهبين لمبلغ ١٠٠٠٠٠ دولار يشتررون سبل الوصول إلى الكونجرس والبيت الأبيض .

إننا نعتقد أن الوقت قد أزف لتطهير واشنطن .

ليس بوسعنا أن نمضى أربع سنوات أخرى بدون خطة لانتزاع السلطة من البيروقراطية المترسخة والمصالح الخاصة اللتين تهيمنان على واشنطن . - صفحة (٥٨) .

- إن شعبنا يشد التغيير ، إلا أن الحكومة حجرة عثرة فى الطريق . لقد ارتهنها أصحاب الامتيازات والمصالح الخاصة . إنها تحصل على الكثير من أموالكم وتعطيكم فى المقابل القليل . - صفحة (٢٣٣) .

- إن (الرئيس بوش) لن يحطم القبضة الخانقة التى تسيطر بها المصالح الخاصة على انتخاباتنا وتسيطر بها مراكز الضغط على حكومتنا . ولكنى سأفعل . - صفحة (٢٣٥) .

أما «روس بيرو» المرشح المستقل ، فقد قام خطابه على أن الحزبين يعملان لمصالحهما الخاصة ، والحكومة تحتاج لإصلاح رئيسى .

* * *

(١) نشره مركز الأهرام للترجمة والنشر - ١٩٩٢ برقم إيداع ٩٢/٩٨٩٢ .

ذهب لصناديق الانتخابات عام ١٩٩٦ أقل من ٥٠٪ من المسجلين (وليس من السكان)، يعنى هذا أن الرئيس «كلينتون» حصل على حوالى ١٥٪ من أصوات الشعب الأمريكى^(١)، يدخل فى تلك الأصوات: الشواذ، أغلبية النساء أعطينه أصواتهن، سواء لأنه أكثر وسامة، أو أقل تحفظاً وأكثر تحرراً من «دول»!

(١) شارك فى الانتخابات أقل من نصف المسجلين، وهم ١٥٠ مليون. يمكن لمن يريد الاستزادة أن يقرأ الكتب الآتية:

- The Buying of the President - C. Lewis. Avon Books February 1996.

- Dirty Little secrets.- L.J. Sabato & G.R. Simpson - Random House-1996.

ضبط الرعاع - نعوم تشومسكى - الأهلية للنشر والتوزيع - ١٩٩٧.

الباب الثانى

سياسة الولايات المتحدة الخارجية، والديمقراطية وحرية الكلمة وحقوق الإنسان فى العالم الخارجى

تعلن الإدارة الأمريكية فى كل مناسبة أنها تروج للديمقراطية، حرية الكلمة، حقوق الإنسان، وأنها تبنى علاقاتها مع حكومات الدول على أساس مدى احترامها ومراعاتها لماسبق.

فلنحاول تتبع ذلك واحدة تلو الأخرى.

الديمقراطية:

جوهر الديمقراطية هو تنفيذ إرادة الأغلبية، ومنع استبداد الأقلية، سواء كانت تلك الأقلية ملكية أو حزبية، أو بالطبع فردية فى صورة زعيم مُلهم وما إلى ذلك. ليست الديمقراطية فقط مسألة أحزاب^(١)، أو ذهابا دوريا لصناديق الانتخاب، ولا هى بالطبع مجرد حرية الرأى والنقد، ولا الصراخ والسباب.

(١) حذر «جورج واشنطن» أول - وعند الكثيرين أعظم - رئيس جمهورية أمريكى فى خطبته المشهورة بـ«كلمة الوداع» من الأحزاب قائلا:

وقلما تجد كتابا أكاديميا غربيا عن الديمقراطية، إلا وتراه يذكر - غالبا بفخر - ديمقراطية أثينا القديمة. تمتع في تلك الديمقراطية أقل من سبع السكان بحق الانتخاب والاشتراك في الحياة السياسية، أما الأغلبية الكاسحة الباقية، فكانت ما بين عبيد إلى أجراء إلى ناقصى الأهلية من الرجال والنساء.

واليوم، تمثل الولايات المتحدة قبة الديمقراطية وحامى حماها فى العالم. فإذا استرجعنا أقوال الآباء المؤسسين لوجدنا من بينها: «الشعب حيوان كبير» - «الشعب كالمصاب بعمى الألوان، فكيف نعهد له فى اختيار اللون؟» - «هاملتون».

«عندما تنتهى الانتخابات تبدأ العبودية» - «چون آدامز» أحد الآباء المؤسسين، ورئيس الجمهورية^(١).

وإذا مضينا قليلا لمنتصف القرن الماضى، وقرأنا ما وجدته «توكفيل» العلامة الفرنسى عندما زار الولايات المتحدة، وسجله فى كتابه الكلاسيكى المشهور «الديمقراطية فى أمريكا» - طبعة عالم الكتب الثالثة فى عام ١٩٩١ - نجد فى الفصل الثالث عشر تحت عنوان «الحكومة الديمقراطية فى أمريكا»:

يندر أن يوضع أقدر الرجال على رءوس الشئون العامة.

لما وصلت الولايات المتحدة، دهشت أن أجد بين المواطنين عددا كبيرا من ذوى العقول الراجحة والمواهب المختارة. وقليل جدا منهم بين رؤساء الحكومة. ولا يخفى أنه من الحقائق الثابتة أن أقدر الرجال فى الولايات المتحدة فى الوقت الحاضر يندر أن يوضعوا على رأس إدارة الشئون العامة.

= لقد سبق لى وأن ألمحت لكم عن خطر الأحزاب فى الدولة... إن روح التحزب هذه لسوء الحظ لا يمكن فصلها عن طبيعتنا... أما عند الحكومات الشعبية (غير الملكية) فإنها موجودة بأكثر درجاتها، وتعتبر بحق العدو الأكبر لهذه الحكومات... مختارات من الفكر الأمريكى - دار الفارس - صفحة ٩٦.

(١) كان «جان چاك روسو» يقول عن الشعب الإنجليزى، والذي كان يُنظر له فى ذلك الوقت على أنه الشعب الديمقراطى الوحيد فى أوروبا: الشعب الإنجليزى مخدوع فى ظنه أنه حر ينعم بنظام ديمقراطى، فالواقع، أن ذلك فترة الانتخابات فقط، ثم يرتد فور انتهائها إلى نوع من العبودية.

والظاهر أن جنس الساسة الأمريكيين قد هبط هبوطا محسوسا فى السنوات الخمسين الأخيرة^(١). - صفحة (١٧٧).

لا بد من ملاحظات طوال مضنية، ومعرفة واسعة لتكوين فكرة صحيحة عادلة عن شخص. وكثيرا ما يخفق الرجال الموهوبون فى ذلك. فهل من المستطاع أن ينجح الجمهور فى ذلك؟ ليس لدى الشعب الوقت ولا الوسائل لاستقصاء هذا الأمر. فتراهم يصلون إلى نتائج فى تسرع وعجلة، وعلى أساس بحث سطحي. فكثيرا ما استطاع دجالون من كل نوع أن يرضوا الشعب، على حين يفشل أخلص أصدقائه فى الظفر بثقته.

ومع ذلك، فالديمقراطية لا يعوزها سداد الحكم هذا فحسب، بل كثيرا ما لا يكون لديها حتى الرغبة فى البحث عنه. - صفحة (١٧٨).

عندما يدخل المرء مجلس النواب فى واشنطن، يعجب مما يشاهده من جفاء سلوك هذا المجلس الكبير. فقلما يصادف المرء بين أعضائه رجلا ممتازا. فكلهم أو جلهم خاملون. لا توحى إليك أسماؤهم بشيء يذكر. فأغلبهم من محامى الأرياف وأصحاب الحرف والمتاجر، بل إن فيهم من هم من أدنى طبقات المجتمع. ففى بلاد انتشر فيها التعليم، يُقال إن نواب الأمة لا يحسنون دائما أن يكتبوا عبارة صحيحة. - صفحة (١٨١).

* * *

قد لا نجد اليوم من هو أفضل من الرئيس «كلينتون» ليحدثنا عن الديمقراطية فى أمريكا. فقد فاز الرجل بانتخابات الرئاسة مرتين، وقبلها حكم ولاية أركانسو عدة مرات، فهو سليل وريث وخير النظام.

جاء فى كتاب «رؤية لتغيير أمريكا»، الذى وضعه «كلينتون وچور» ليعبر عنهما التعبير الذى هدى الشعب لأن يختارهما، جاء فى الكتاب ما يلى:

لقد خذلنا نظامنا السياسى. فواشنطن تهيمن عليها المصالح القوية، وبيروقراطية

(١) تلاحق الرئيس كلينتون الاتهامات المالية والجنسية منذ توليه الرئاسة، أما جينجريتش رئيس مجلس النواب - ثانى رجل فى الدولة - فقد قدم معلومات مضللة للضرائب، وأدين على ذلك بغرامة ٣٠٠,٠٠٠ دولار. وقد طلق زوجته وهي تعالج فى المستشفى من السرطان.

مترسخة . . . وكثيرا جدا ما يبدو أن أولئك الذين ننتخبهم للقيادة ، يستجيبون للمصالح الخاصة بأسرع ما يستجيبون للمشكلات الحقيقية للناس . - صفحة (٢٠) .

لقد احتلت الانتخابات عندهم (الحزب الجمهورى) المرتبة الأولى والشعب المرتبة الأخيرة . - صفحة (١٧٥) .

لقد بدأ الملايين من الناس يفقدون إيمانهم بالديمقراطية . وبات يتهددهم خطر انهيارهم معنويا لأنهم يشعرون بأن حياتهم ربما لم يعد لها أى معنى . - صفحة (٢١٩) (آل چور) .

لقد فرضنا الضرائب على الكثرة لكى تثرى القلة . - صفحة (٢٢٠) (آل چور) .

لقد سهرنا (بوش ونائبه) على تغذية الطغيان ومهادنته ، وعرضنا أعمق مصالح أمريكا للأخطار فى الوقت الذى خانا فيه مثلنا العليا . - صفحة (٢٢٠) (آل چور) .

إن (بوش) لن يحطم القبضة الخانقة التى تسيطر بها المصالح الخاصة على انتخاباتنا وتسيطر بها مراكز الضغط على حكومتنا . ولكنى سأفعل . - صفحة (٢٣٥) .

* * *

كان كل ما سبق عن ديمقراطية الحكومات ، مؤسسة الرئاسة ، المجالس التنفيذية ، المجالس التشريعية ، ولكن ماذا عن ديمقراطية الشركات والمؤسسات التجارية؟ والمصانع الكبرى والشركات متعددة الجنسيات عابرة البلاد والقارات؟ هل هناك مجال للديمقراطية فى عملها؟

نادرا ، ما يناقش ذلك - أو حتى يذكره - أحد . ففى محراب صناعة الربح - ولا شىء غير الربح - لا يوجد سوى معبود واحد - إله غيور كتعبير الكتاب المقدس ، لا يغفر أن يُشرك به كتعبير القرآن - من نجح فى تأمينه بقى وارتفع ، ومن فشل استبعد فى التو واللحظة . لا يشفع له ماض ولا مركز . ولا أحوال ولا ظروف .

والكلام هنا على المديرين والرؤساء . أما الموظفون والعمال فهم سلعة تُباع وتُشترى فى سوق العمل .

وتلك هى الحياة العملية التى يمارسها الغالبية العظمى من المواطنين ، فى الولايات المتحدة وغيرها . وهنا المجال الأوسع والأشمل والأقرب لحياة البشر ، والأكثر تأثيراً عليهم ، ويندر أن يزج أحد بالديمقراطية فيه .

* * *

نتقل من الولايات المتحدة إلى ستوكهولم السويد . طرح «رامفال» رئيس المعهد الدولى للدعم الديمقراطى والانتخابى ، أن هناك فى الغرب من يشارك فى الديمقراطية بمعدل دقيقتين كل خمس سنوات (عند الانتخاب) ، وهناك آخرون ، لا يفعلون حتى ذلك^(١) .

السياسة الخارجية الأمريكية والديمقراطية:

سنكتفى فى ذلك بثلاث دول مرت بتحويلات مهمة ، مازال أكثرنا يتذكرها . وهناك بالطبع عشرات الحالات المشابهة فى العالم ، وفى الشرق الأوسط . وسنركز البحث حول الرؤساء .

شاه إيران:

وصل الشاه للحكم بانقلاب على أبيه - الذى كان جندياً ، ثم استولى على الحكم بمساعدة الإنجليز - فى الأربعينيات . رفضه الشعب الإيرانى فى الخمسينيات ، وقامت تظاهرات متوالية ضده حتى اضطر للهرب ، ثم أعادته المخابرات الأمريكية

(١) الأهرام ٣٠/٧/١٩٩٨ صفحة (٦) .

وأجلسته على كرسى العرش عام ١٩٥٣ ، مستخدمة فى ذلك كل أساليب الرشوة والخداع والوعيد والتهديد ، واستأنف حكمه الدكتاتورى الفاسد^(١) والفاشل . وامتلات السجون بعشرات الآلاف ، وتم اغتيال الآلاف من الإيرانيين على يد السافاك^(٢) .

نهبت الولايات المتحدة وإسرائيل خيرات البلد من بترول ومعادن وأراض زراعية وغيرها .

فى أواخر السبعينيات ، قامت تظاهرات لم يشهد العالم لها مثيلاً ، تجاوزت أعدادها المليون فى التظاهرة الواحدة ، وضمت كل فئات الشعب الإيرانى : تجار البازار ، موظفين ، علماء دين ، طلبة جامعات ومدارس . تكرر ذلك والتهب بتصدى قوات الشرطة ، ثم الجيش لها . ونزل الجيش بالمصفحات والدبابات ، ولكن انضم كثير من الجنود لجماهير الشعب التى خرجت ضد أحد طواغيت العصر .

ماذا كان رد فعل الولايات المتحدة؟ والتى تعلم علم اليقين فساد الشاه وعائلته ووطنائه ، سواء من أموالهم المكسدة فى بنوكها ، وتجارتهم فى المخدرات ، أو فضائحهم وشذوذهم الجنسى - الذى انحط ليشمل الحيوانات - ورفض الأغلبية الكاسحة من شعبه لنظامه؟

أرسلت الإدارة الأمريكية جنرالاتها ليخططوا لضرب تلك الثورة الشعبية الهائلة ، ويحافظوا على عرش الشاه .

(١) ليس كل حكم دكتاتورى فاسداً ، ولا كل حكم ديمقراطى نظيفاً ناجحاً . فنغافورة مثلاً ، بها حكومة استبدادية لحد كبير ، نظيفة وناجحة تماماً ، رفعت متوسط الدخل فى عهد «لى كوان يو» الذى استمر حوالى ٣٠ سنة ، ٦ مرات ، تحسنت كل أحوالها الاجتماعية (تعليم - صحة - إسكان) والاقتصادية حتى فاقت معظم دول العالم ، بما فى ذلك أوروبا . وبالطبع نسمع ونقرأ منذ سنوات عن فضائح الفساد التى لا تنقطع فى بلاد مثل اليابان ، كوريا ، إيطاليا ، الهند . وغيرها .

(٢) ذات العلاقة الوثيقة بالـ C.I.A. والموساد .

فلما أطاحت الجماهير بالشاه^(١)، ألبوا صديقهم - فى ذلك الوقت - صدام حسين ليحارب إيران ثمانى سنوات كاملة، يمدونه بالمال والسلاح والتأييد.

يلتسين:

أصدر «يلتسين» فى ٢١/٩/١٩٩٣ المرسوم الرئاسى رقم ١٤٠٠ الذى يقضى بتعطيل الحياة البرلمانية، وعمل المحكمة الدستورية العليا. اجتمع البرلمان، وأصدر بيانا - بالإجماع - جاء فيه أن الرئيس خالف الدستور، مما يُعد أساسا قانونيا لتنحيته، طبقا للدستور. وانضم «روتسكوى» نائب الرئيس، للبرلمان فى ذلك.

كذلك اجتمعت المحكمة الدستورية العليا، وأصدرت بيانا منفصلا، جاء فيه أن الرئيس خالف الدستور مخالفة صريحة، مما يُعد أساسا قانونيا لتنحيته.

ماذا فعل «يلتسين»؟

ضرب حصارا من الأسلاك الشائكة، ومن نوع يُسمى «حلزون برونو» - محرم استخدامه فى الحروب - حول البرلمان. أرسل قواته الخاصة لحصار البرلمان، ثم قطع الكهرباء والماء عن المبنى متعدد الطوابق. زحف عشرات الآلاف من الشعب لحماية البرلمان، صدتهم وطاردتهم واعتدت عليهم القوات الخاصة.

ازدادت أعداد الجماهير الزاحفة، وتغلبت على القوات التى تعرضت لها، ثم احتلت الجماهير الغاضبة مبنى بلدية موسكو، ثم مبنى التلفزيون.

استمر كل ذلك حتى الرابع من أكتوبر، حين أمر «يلتسين» قواته الخاصة بقصف البرلمان بالمدفعية الثقيلة والدبابات.

(١) عندما هرب الشاه من بلده للمرة الثانية والأخيرة، لفظته كل بلاد العالم - حتى أمريكا - لعلمها كلها بأنه هارب من العدالة، يريد شعبة ليحاكمه على جرائمه وجرائم حاشيته. أوته مصر، وصور الإعلام المصرى ذلك بأنه شهامة ومروءة... وما إلى ذلك من سقط الكلام وغثه.

سقط أكثر من ١٥٠٠ ضحية داخل البرلمان، ومثلهم فى مبنى البلدية والتلفزيون وشوارع موسكو المحيطة بالبرلمان. حتى استسلم البرلمانىون فى النهاية.

ماذا فعلت الإدارة الأمريكية والإعلام الأمريكى؟ أو ماذا كان رد فعل القوى الغربية وإعلامها بصفة عامة؟

فى ربيع عام ١٩٩٣، تلقى «يلتسين» فى اجتماع السبعة الكبار النصيحة التالية: «من الخطأ البالغ مواصلة الإصلاحات الاقتصادية الجذرية»^(١) دون التسخلى عن المبادئ الديمقراطية الأساسية لتطبيق الإصلاح فى روسيا»^(٢).

«نيكسون» يوصى «كلينتون» بدعم «يلتسين» فى حل البرلمان الروسى^(٣).

أخبر «كريستوفر» وزير الخارجية الأمريكى نظيره الروسى أثناء حصار القوات الخاصة للبرلمان: «نريد أن نكون بجانبكم وقت ما تحتاجون إلينا»^(٤).

أعلن وزير خارجية بريطانيا «دوجلاس هيرد»: «من الضرورى الإعراب عن دعمنا (يلتسين) فى مواجهة البرلمان وقوى المعارضة الأخرى. والموقف البريطانى والأمريكى فى هذا الصدد متطابقان»^(٥).

«يعتقد الخبراء الغربيون تعذر تحويل البناء التحتى الاقتصادى ما لم يتغير البناء الفوقى السياسى بشكل يعزز السلطة الاستبدادية الدكتاتورية»^(٦).

وكان عنوان المقال معبرا بما يكفى:

(١) أدت تلك الإصلاحات - بعد سبع سنوات من حكم يلتسين - لأن أصبحت روسيا تستجدى مرتبات الموظفين، وتستجدى قرضا من البنك الدولى بضعة مليارات دولارات، فى حين خرج منها أكثر من ٢٠٠ مليار دولار.

(٢) ورلد بزنيس - ١٩٩٣/٤/٢.

(٣) إنترناشيونال هيرالد تريبيون ١٩٩٣/٣/٢٠.

(٤) براثدا ١٩٩٣/٩/٢٥.

(٥) المواجهة الدامية - رسلان حسبلا توف ص ١٤٠ - مركز الأهرام للترجمة والنشر.

(٦) ورلد بيزنيس - ١٩٩٣/٤/٢.

الغرب يناشد يلتسين أن يقيم نظاما استبداديا!

«أوصى (نيكسون) الإدارة الأمريكية والغرب صراحة بدعم (يلتسين) في مواجهة البرلمان الذى يصر على الديمقراطية وتوجيه الإصلاحات وجهة اجتماعية»^(١).

«روسيا بحاجة إلى حكومة استبدادية قوية»^(٢).

«حبذا لو تم حل البرلمان الروسى»^(٣).

بعد الانتهاء من المأمورية الخاصة، نشرت جريدة إزفستيا بتاريخ ١٩٩٣/١٠/٣٠ شهادة ضابط وخزعه ضميره فقال:

«أنا ضابط بالقوات الداخلية، من واجبى قول كل ما أعرفه. تم العثور فى مبنى البرلمان على ١٥٠٠ جثة، بينها نساء وأطفال. ما أطلق على البرلمان كان قذائف خارقة تولد انفجارات ذات موجات ضغط هائلة تفجر رؤوس الضحايا. كانت الجدران ملوثة بأمخاخهم. إن ذلك أفزع من الفاشية بكثير. إنه شىء فظيع لا يمكن التعبير عنه بالكلمات».

ولنعط «يلتسين» الفرصة ليعبر عن نفسه بكلماته:

«كيف يتهمنى شخص ما - أنا الرئيس المنتخب من قبل الشعب كله - بخرق الدستور؟ إنهم يتهموننى مرة بعد المرة بمحاولة حل المؤتمر، وتدبير انقلاب حكومى، وتشكيل هيئات سلطوية غير دستورية. وكل مرة يستشهدون بدستور يدعون أننى أقسمت اليمين واضعا يدي عليه. إنى لا أتذكر ذلك. ربما لم أضع يدي عليه. وعلى العموم، لماذا يقولون إنى حنثت باليمين وخنت العهد؟ إذا كنت أقسمت اليمين فقد سحبت قسمى. قلت كلمة وسحبته. إنها ملكى الشخصى، وأنا أفعل بها ما أشاء.

(١) كتبه «مارتن واكر» مراسل الجارديان فى واشنطنون - نقلا عن المواجهة الدامية - صفحة ٣٣.

(٢) ورلد بزنيس ١٩٩٣/٤/٢.

(٣) «مارجريت تاتشر» فى حديث لتلفزيون روسيا - نقلا عن المواجهة الدامية صفحة ٣٩.

إننى منتخب من قبل الشعب كله، ولا أحد أعلى منى منزلة. من يدري؟ لعلنى أعلى من العلا؟ ألم يقل حسبلا توف فى عام ١٩٩٠ إن الملكية الخاصة مقدسة لا يجوز المساس بها؟ هناك من يتناول على كلماتى، لكنها ملكى، ولن أسمح لأحد بالاستيلاء عليه»^(١).

لا يمكن معرفة «يلتسين» بأفضل من كلماته. وها هو ذا فى أقل من عقد، أفلح فى تحويل دولة عظمى ديونها أقل من مستحقاتها، لحطام دولة يعبث بها الغرب والمافيا واليهود، ليس لها حول ولا طول فى الشؤون العالمية. عدا مساندتها «ميلسوفيتش» فى عدوانه على البوسنة ثم كوزفو. يهيجس رئيسها ويهدى حين يفيق - أو حين يغفل - عن صديقيه «كليتون» و «كول» وكيف سيساعدانه، وأشباه ذلك من الكلام.

سوهارتو:

فى أواخر الستينيات، كاد الشيوعيون فى إندونيسيا يستولون على الحكم. ذبحوا بعض جنرالات الجيش. جاء انتقام الجيش - والشعب فى قول - سريعا ورهيبا. ذبحوا ما بين ٥٠٠ ألف إلى مليون نفس.

اختلفت الروايات فى الجنرال «سوهارتو»، هل شارك فى ذلك؟ هل استغل ذلك واستولى على الحكم؟ على أى حال، بدأ حكم «سوهارتو» لإندونيسيا إثر تلك المذابح المروعة. ساندته الولايات المتحدة بكل قوة، عسكريا، وماليا، وسياسيا، وحاز ألقابا عديدة طريفة منها الجنرال المعتدل - الجنرال الظريف - الجنرال الذى دخل القلوب... وما إلى هذا.

فاخرت الإدارة والإعلام الأمريكى بالدور الأمريكى فى تلك الأحداث.

تتكون إندونيسيا من أكثر من عشرة آلاف جزيرة، المسافة بين أبعد نقطتين فيها

(١) المواجهة الدامية - صفحة ٥٧.

مثل المسافة بين القاهرة وقلب أوروبا . حباها الله بشروات هائلة وطبيعة خلابة . سكنها شعب تغلب عليه البساطة إن لم تكن السذاجة ، مما أوقعها فريسة سهلة فى براثن الاستعمار الهولندى أربعة قرون . وكأى استعمار - وهو فى الواقع من أسوأ أنواع الاستعمار - استعمل الأقلية الصينية لتهميش أصحاب البلد الأصليين . حصلت إندونيسيا على استقلالها أواخر الأربعينيات ، ولكن بقى أكثر من ٨٠٪ من الاقتصاد بيد الأقلية الصينية (أقل من ٥٪ من عدد السكان) . كان متوسط الدخل عندما استولى «سوهارتو» على الحكم أقل من ١٠٠ دولار/ السنة ، ارتفع - طبقا لإحصائيات وتقارير خبراء البنك الدولى وصندوقه - لأكثر من ١٠٠٠ دولار/ السنة فى السنوات الأخيرة .

أخبرنى السفير المصرى فى جاكرتا السيد/ محمود عثمان ، أنه حضر لجاكرتا فى مأمورية فى الستينيات ، كانت قرية صغيرة ، والآن بها المئات من ناطحات السحاب والفنادق الهائلة التى تفوق إنتركونتينتال وماريوت القاهرة ، سواء من ناحية الحجم أو المستوى ، مع عشرات الطرق الرئيسية والأوتوسترات داخل العاصمة . كانت إندونيسيا فى الطريق للأحسن ، سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية ، ولكنها بالطبع كمعظم الدول النامية - بل ككثير من دول العالم - احتفظت بكثير من الفساد والاستبداد .

أشادت تقارير خبراء البنك الدولى وصندوقه بالاقتصاد الإندونيسى طوال السنوات العشر الماضية ، وحتى ربيع العام الماضى . بل جاء فى أحد التقارير أن منطقة شرقى آسيا ستكون القاطرة التى تجر التنمية فى العالم كله . وفى العام الماضى ، نشرت جريدة الأخبار مقالا رئيسيا فى صفحتها الأولى يتساءل : لماذا تذهب ٤٠ مليار دولار للاستثمار فى إندونيسيا ولا يجىء للقاهرة سوى أقل من نصف مليار؟

فجأة ، أصابت الأزمة أسواق شرقى آسيا ، وبدأت بالأطراف التى على المحيط : تايلاند ، الفلبين ، ثم ماليزيا وكوريا ، ثم اتجهت للقلب ؛ إندونيسيا ، وبدأت تحيط باليابان وتحوم حول الصين .

اختلفت التحليلات عن تلك الأزمة . . . فمن قائل إنها نتيجة خلل فى هياكل التمويل ، وآخر بأنها خلل اقتصادى ، وثالث يقول إن التطور الاقتصادى لم يصاحبه ويلازمه تطور سياسى بنفس الدرجة ، وفقد توازنه ، ورابع يقول تلك آثار العولمة التى يمكنها أن تطيح بالاقتصاديات الصغيرة ، وخامس يقول إنها مؤامرة^(١) على اقتصاد شرقى آسيا وبالذات إندونيسيا واليابان والصين ، ولكنها بدأت بالحواف قبل أن تنفذ إلى القلب .

وقول آخر يجمع كل تلك الأسباب ولكن بنسب متفاوتة .

وفى كل التحليلات - عدا تحليل المؤامرة والعولمة - ألا يجدر بنا أن نتساءل كيف لم يدرك خبراء البنك الدولى وصندوقه ، أن هناك خللا ماليا أو اقتصاديا ، أو أن التطور الاقتصادى لم يصاحبه تطور سياسى ، وأن ذلك كفيل بحدوث مثل تلك الأزمة لاقتصاد كان مضرب المثل لعدة سنوات ؟ نحن نتكلم عن خبراء محترفين ، تشكل توصياتهم وسياساتهم حياة مئات الملايين من البشر ، وتتبعها الحكومات بوصفها صادرة من خبراء . هل أولئك الخبراء جهلاء إلى ذلك الحد ؟ هل هم غير أمناء ومغرضون ومضللون ؟ أم أن ما حدث هو خارج نطاق عالم المال والاقتصاد^(٢) ؟

(١) بمعنى أنها حرب اقتصادية تجارية شنتها الولايات المتحدة على المنطقة . وقد تم الإعلان عن تهديد الإدارة الأمريكية بشن تلك الحرب لعدة سنوات .

(٢) لأصحاب النوايا فوق الحسنة - وتحت أى ملاسبات وظروف - نذكرهم بأن زوجة الرئيس «كليتتون» أعلنت عدة مرات أنه يتعرض لمؤامرة من اليمين المتطرف فى أمريكا .

ونذكرهم أيضا بأن غالبية الشعب الأمريكى تعتقد بوجود مؤامرة وراء اغتيال الرئيس «كيندى» . ولا أظن أن أحدا مازال يعتقد أن تفكك الاتحاد السوفيتى ، ثم انهيار روسيا على يد «يلتسين» ليس وراءه مؤامرة .

وكشفت المخابرات البريطانية أخيرا عن خطة لاغتيال الرئيس عبد الناصر بالسم . وهل كان شن بريطانيا وفرنسا حرب سنة ١٩٥٦ على مصر لحماية قناة السويس بعد العدوان الإسرائيلى إلا مؤامرة متفقا عليها ؟ كما كشف رئيس جامعة نيويورك «بومين» عن اغتيال المخابرات الأمريكية للسفير الكندى فى القاهرة - الأهرام ١٩٩٧/٦/٢٣ .

ومن يرجع لوسائل الإعلام العالمية فى أوائل التسعينيات ، يجد تهديدات متكررة من الإدارة =

حاول الإعلام العالمى الترويج لمصطلح ابتدعه لذلك اللغز : إن اقتصاد تلك البلاد كان اقتصاد الفقاعة . ليس هذا بكلام خبراء .

«إن ما حدث خلال الشهور الخمسة الماضية، هو أن استولت المؤسسات المضاربة على عشرات المليارات من الدولارات فى دول جنوب شرق آسيا (تايلاند وإندونيسيا وماليزيا والفلبين) وقاموا بتحويلها إلى حساباتهم الخاصة، وقامت بنوك استثمارية ومؤسسات أخرى بالتحكم فى سوق المال وسوق العملات عن قصد. فهى نفس تلك المؤسسات المالية الغربية التى تسحب السيولة من البنوك المركزية فى الدول النامية، هى نفسها تعود لتقدم مساعداتها إلى السلطات المالية فى دول جنوب شرق آسيا» - الأهرام ٧ / ١ / ١٩٩٨ ، نقلا عن صحيفة لوموند ديلوماتيك الفرنسية.

عصفت الأزمة بإندونيسيا، وبدأت الروبية فى الانهيار، ووصلت حدها الأدنى عندما تولى الدكتور «بحر الدين حبيبى»^(١) منصب نائب رئيس الجمهورية، فأصبح بذلك المؤهل لخلافة «سوهارتو» .

= الأمريكية بشن حروب اقتصادية على اليابان وأوروبا . اقرأ على سبيل المثال : - أمريكا حاولت استخدام الإرهاب ذريعة لإشعال حرب تجارية مع أوروبا واليابان . - الأهرام ٥ / ٨ / ١٩٩٦ نقلا عن لوفثايل أوبزرفاتور الفرنسية .

- تجدد الحرب التجارية بين أمريكا واليابان - الأهرام ٣٠ / ١ / ١٩٩٣ .
- كليتون يهدد بالحرب التجارية ضد أوروبا - الأهرام ٣ / ٢ / ١٩٩٣ .
- أمريكا تهدد بفرض عقوبات تجارية على أوروبا - الأهرام ٢٥ / ١٠ / ١٩٩٢ .
- فرنسا تطالب بالانتقام تجاريا من أمريكا - الأهرام ٩ / ١١ / ١٩٩٢ .
- واشنطن تبدأ الحرب التجارية ضد المجموعة الأوروبية - الأهرام ٦ / ١١ / ١٩٩٢ .
- حرب القمح تشتعل بين حلفاء الأمم (أمريكا وكندا) - الأهرام ١٩ / ١١ / ١٩٩٣ .
- قلق أمريكي من التقدم الاقتصادى فى الصين - الأهرام ٢٣ / ١١ / ١٩٩٣ .
- نار الحرب التجارية تتصاعد بين القوى الاقتصادية العظمى - الأهرام ١٧ / ٢ / ١٩٩٣ .

(١) د. بحر الدين حبيبى ، مهندس طيران ، حصل على رسالة الدكتوراه من ألمانيا ، حيث عمل بصناعة الطائرات هناك ، عاد إلى إندونيسيا منذ حوالى خمس سنوات ليتولى منصب وزير البحث العلمى . خطط لمشروعات كبرى لنهضة صناعية فى إندونيسيا ، أسفرت عن ولادة صناعة (وليس تجميع) الطائرات والسفن ، والتخطيط لدخول عالم تصنيع الطائرات والسفن الحربية ، وبيعها فى أسواق شرقى آسيا والشرق الأوسط .

اشتراط البنك الدولي على الحكومة الإندونيسية رفع بعض أسعار السلع الرئيسية ، ومنها البترول ، فاندلعت المظاهرات - الشبيهة بمظاهرات كثيرة سببتها توصيات البنك لدول عديدة ، من بينها مصر - لم تتدخل الشرطة ولا الجيش - كما يحدث عادة في البلاد النامية . وكما حدث في أحداث أواخر السبعينيات في مصر ، بل وكما حدث في فرنسا آخر أيام ديجول - استخف الطلبة بالحكومة ، وبالأزمة ، وأخذتهم النشوة بوقوفهم أمام «سوهارتو» ، فاستمرت مظاهراتهم ، وشجعهم على ذلك الدكتور «أمين رئيس» (رئيس الجمعية المحمدية ، وهي جمعية وليست حزبا ، يقترب عدد أعضائها من الثلاثين مليونا) الذي ظهر على شبكة الـ C.N.N يتكلم عن ضرورة استقالة «سوهارتو» ، وإجراء انتخابات جديدة يرشح فيها نفسه .

ذهب عشرات الآلاف من الطلبة إلى البرلمان ، فأحاطوا به واحتلوا مبناه ، دون تدخل من الشرطة ولا الجيش ، لم يتعرض لهم أحد . بقوا ثلاثة أو أربعة أيام . تورط ضباط في قتل ٦ من الطلبة . ثم نقلت وكالات الأنباء نصيحة «أولبرايت» وزيرة الخارجية الأمريكية لسوهارتو بالاستقالة . استقال «سوهارتو» في اليوم التالي ، وتولى «د. حبيبي» رئاسة الجمهورية خلفا له .

نقلت وكالات الأنباء عن وجود ٢٠٠ معتقل سياسى (بواقع معتقل واحد بين كل مليون إندونيسى - وهي نسبة تخجل منها أكثر الدول النامية) ، تطالب جماعات المعارضة وحقوق الإنسان بالإفراج عنهم .

كذلك كثف الإعلام العالمى التركيز على قضية تيمور الشرقية^(١) ، والمظاهرات بها لتتال حكما ذاتيا .

(١) جزيرة في شرقي إندونيسيا ، احتلتها البرتغال عدة قرون ، حتى انسحبت منها في منتصف السبعينيات فعادت لإندونيسيا . جلبت البرتغال كثيرا من البرتغاليين والأفارقة ليستوطنوا المستعمرة على حساب سكانها الأصليين . وهي وراء الحركات التى تنادى بانفصال الجزيرة عن إندونيسيا ، أو حصولها على الحكم الذاتى . ويتزعم تلك الحركات قس برتغالى ، لم تفتته جائزة نوبل . وفي الجزيرة أكبر تمثال في العالم للعدراء .

حتى جريدة الأهرام، نشرت فى الشهر الماضى خبراً عنها- نقلاً عن وكالات الأنباء- وذيلته بأن « البرتغال استعمرت تيمور الشرقية ، وخرجت منها عام ١٩٧٥ ، لتحتلها إندونيسيا » . وهذا شبيه بأن نقول « إسرائيل احتلت سيناء ، ثم خرجت منها فى منتصف الثمانينيات لتحتلها مصر » !!!

ديمقراطية الأمم المتحدة :

يحق لدولة واحدة من خمس دول فى مجلس الأمن أن تستخدم القيتو لشل إرادة العالم كله ، وأكثر دولة استخدمت هذا الحق هى الولايات المتحدة ، ولها سجل لايدانيها فيه أحد ، خاصة فى مشكلة الشرق الأوسط وفى كل مايخص إسرائيل .

والعجيب فى تسلطها ودكتاتوريتها فى الشؤون العالمية أنها لا تسدد حصتها المالية فى الأمم المتحدة ، والأعجب من ذلك أن رجال الكونجرس يصرحون علناً بأن على الأمم المتحدة أن تخدم مصالح الولايات المتحدة وإلا . . .

* * *

السياسة الأمريكية الخارجية وحرية الكلمة :

المقصود حرية الكلمة فى وسائل الإعلام ، كتب ، صحافة ، إذاعة ، تليفزيون ، سينما ، كذلك فى المجال التعليمى ، مدارس . معاهد . جامعات . مراكز بحوث .

والهدف من ذلك هو ضمان - قدر الإمكان - وصول المعلومات والآراء المختلفة للقارئ والسامع والمشاهد ، وللدارس ، حتى نكفل له الوصول للحقيقة - أو ما يقاربها بقدر الإمكان - وحتى يتمكن من تحديد رأيه فيما يلزم من الأمور المهمة .

ولن تكون هناك حرية كلمة إذا استبد أحد الأطراف بالمجال الإعلامى أو التعليمى ، أو إذا استبعد أحد الأطراف من عرض حقائقه ووجهة نظره .

يمكن لأى شخص فى الولايات المتحدة أن ينتقد شخص رئيس الجمهورية ، أو أعضاء الكونجرس ، علنا ، بل لقد سبت أم رئيس مجلس النواب زوجة الرئيس الأمريكى علنا أمام وسائل الإعلام واتهمتها بأنها داعرة . لم يكثر أى أحد لذلك ، ولا حتى الرئيس وزوجته ، بل يمكن التهجم على الأنبياء والرسل ، بل وعلى خالق الوجود .

ولكن لا يمكن تعميم ذلك وإطلاق حرية الكلمة فى كل المجالات ، فهناك مناطق الحظر ، والتي وراءها مناطق الخطر التى تكلف من يخوض فيها مستقبله ، كائنا من كان .

وعلى حد كلمات «توكفيل» فى كتابه «الديمقراطية فى أمريكا» :

تقيم الأغلبية فى أمريكا حواجز منيعة حول حرية الرأى ، وفى نطاق هذه الحواجز يستطيع المؤلف أن يكتب ما يشاء ، وويل له إن تجاوزها . . يتعرض للفضيحة وللاضطهاد المستمرين ، ويقضى على حياته السياسية بيده إلى الأبد . صفحة (٢٣٢) .

لم يظهر فى أمريكا حتى اليوم كتّاب من الطراز الأول ، ومرد ذلك إلى ما سنسرده عليك من الحقائق . فلا يخفى أن العبقرية الأدبية لا يمكن أن تتجلى إذا لم تكن هناك حرية فى الرأى . وحرية الرأى هذه لا توجد فى أمريكا . صفحة (٢٣٣) .

* * *

خذ على سبيل المثال - انتقاد سيطرة اليهود على السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط ، أو على أكثر البنوك وأسواق المال ، أو وسائل الإعلام فى أمريكا .

* وقد اضطر النجم العالمى «مارلون براندو» إلى أن يعتذر علنا ، وييكى -أو يتباكى - أمام شاشات التليفزيون لما ذكره من سيطرة اليهود على هوليوود ، وعدم اكترائهم إلا بمشكلاتهم .

* وإذا قارنا بين «جارودى» و«سلمان رشدى» -نجد الأول ، وهو فيلسوف عالمى ، تم تقديمه للمحاكمة - فى باريس عاصمة النور - بسبب كتابه «الأساطير المؤسسة للسياسة الإسرائيلية» ، وفيه طالب بعمل بحث علمى عن الهولوكست ، يقوم به الخبراء المختصون ليكشفوا عن حجم العملية وعدد ضحاياها . قدمه اللوبى اليهودى للمحكمة . بعد جلستى استماع ، حكمت عليه المحكمة - فى الجلسة الثالثة - بغرامة عشرين ألف دولار ، بتهمة إنكار جرائم ضد الإنسانية ، وذلك بمقتضى قانون فابىوس - چيسو الذى أصدره البرلمان الفرنسى منذ عدة سنوات .

استأنف «جارودى» الحكم . اعتدت جماعة «بيطار» الصهيونية المسلحة على المراسلين والصحافيين العرب والإيرانيين الذين حضروا المحاكمة ، وأصابتهم بإصابات استلزمت علاجاً فى المستشفى .

تلقى «جارودى» عدة تهديدات بالقتل . تم الاعتداء على المكتبات التى توزع كتبه فى فرنسا وسويسرا ، وفى أثينا ألقى على إحداها قنابل المولوتوف .

لم يكن «جارودى» أول من تكلم عن مدى صحة ما يقال عن الهولوكوست ؛ فقد سبقه كثيرون ، منهم يهود . انخفضت أرقام الضحايا عند كثير من الباحثين إلى ٢٠٠ ألف أو ٣٠٠ ألف ، من بين ٤٠ أو ٥٠ مليوناً من ضحايا النازية .

لم تكثر وسائل الإعلام الأمريكية بكل ماسبق (١) ، لم تجد فيه ما يستحق الذكر ، سوى الحكم بتغريم «جارودى» لمخالفته القانون الفرنسى (٢) .

(١) تجاهلت C.N.N كل ماسبق ، فى حين أنها بثت عدة مرات تسجيلاً لعملية ختان فتاة مصرية .

(٢) نشرت دار الشروق «محاكمة جارودى» وفيه تفاصيل المحاكمة ، ومقدماتها .

أما «سلمان رشدى» الذى وضع كتابا يتهم فيه على نبي الإسلام وأزواجه وأصحابه ويتهم فيه على الإسلام ، فقد استحق أن يقابله «كلينتون» فى البيت الأبيض، وخرج يعلن للعالم أن تلك المقابلة جاءت لتأكيد مساندة الإدارة الأمريكية لحرية الكلمة . كذلك دعاه رئيس الوزراء البريطانى للعشاء فى منزله .

* فى حرب ١٩٦٧ ، قصف الطيران الإسرائيلى الباخرة الحربية الأمريكية «ليبرتى» ، فقتل أربعة وثلاثين وأصاب مائة وواحدا وسبعين من الجنود الأمريكيين ، وألحق بالباخرة أضرارا فادحة . أحاط الإعلام الأمريكى ذلك الحادث بستائر الكتمان ، ثم النسيان .

* فى السبعينيات ، تحدث السناتور الأمريكى المخضرم ، «وليام فولبرايت» عن سيطرة اليهود على الكونجرس الأمريكى ، فخرج منه ولم يعد .

* وفى الثمانينيات ، كتب السناتور الأمريكى «بول فيندلى» كتابه المشهور «من يجرؤ على الكلام ؟» فند فيه الزعم بحرية الكلمة فى أمريكا ، وكلفه ذلك مقعده فى مجلس النواب .

ولا يقتصر الحظر والخطر الذى يليه على المشكلة الفلسطينية ، فنجد «د . إدوارد سعيد» يضع كتابا عن كيفية تزوير وتشويه الإعلام الأمريكى للثورة الإيرانية^(١) . كذلك نجد مناطق الحظر والخطر واسعة شاسعة فيما يخص أمريكا الوسطى وأمريكا اللاتينية ، وفى آسيا . لو سألت أى مثقف أمريكى : كيف دخلت الولايات المتحدة الحرب العالمية الثانية ؟ لأجابه وهو واثق : بعد أن قصف الطيران اليابانى الأسطول الأمريكى فى بيرل هاربور .

فإذا سألته : وما الذى يجعل اليابان تغامر بالدخول فى حرب مع ذلك العملاق

(١) سماه : تغطية الإسلام .

عندما قصفت أسطوله ؟ بل ما الذى أرسل الأسطول الأمريكى إلى بيرل هاربور؟
لن يجد كلمة واحدة يجيب بها .

أما حرب فيتنام^(١)، فلن نجد أفضل من تسجيلات الرئيس «چونسون» المذكورة
فى صفحات ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ السابقة، لتعبر لنا عن حرية الكلمة والديمقراطية .

إن للإعلام الأمريكى مناطق الحظر ، تليها مناطق الخطر ، يهلك من يقع فيها،
لها أعرافها وقواعدها وحدودها التى تختلف عن مناطق الحظر والخطر لدينا : يحدد
الثالوث المقدس رجال الحكم والمال والإعلام تلك المناطق ، من يقتحمها فعليه أن
يتحمل عواقب ذلك .

* * *

السياسة الخارجية الأمريكية وحقوق الإنسان :

يتفاخر الغرب عموما ، والولايات المتحدة خصوصا، بسجلهم فى حقوق
الإنسان . وعادة ما يبدأ ذلك بذكر الماچنا كارتا^(٢) ثم الوثيقة الفرنسية ووثيقة الحقوق
الأمريكية . وكلمة إنسان هنا لها معنى خاص جدا ، غالبا ما ينحصر فى الرجل
الأبيض ، وما أشبه ذلك بتفاخر الغرب بديمقراطية أثينا القديمة التى عاش أكثر
من ستة أسابيع سكانها محرومين من حق المشاركة السياسية .

(١) استمرت تلك الحرب عقدا كاملا ، ولولا أن راح ضحيتها مئات الألوف من الأمريكين - وملايين
الفيتناميين - ومئات المليارات من الدولارات ، ما عترض عليها أحد، بل وما عرف حقيقتها أحد ، فلو
تم انتصار القوات الأمريكية فيها سريعا ، لا اعتبرهم الشعب أبطالا ، ولا نتخب «چونسون» مرة ثانية .
(٢) وقعها «چون» ملك إنجلترا عام ١٢١٥ عندما تكالب عليه أعداؤه من الخارج والداخل ، وحرمه البابا
«إنوسنت» الثالث ، فأقسم الملك بأسنان الله أن ينفى كل قس كاثوليكي من إنجلترا ويسمل أعين
بعضهم وبجدة أنوفهم جزاء فعل رئيسهم . فخلعه البابا ، وحنق عليه البارونات والنبلاء لكثرة =

صدرت وثيقة الحقوق الأمريكية (١٧٨٩) بعد التصديق على الدستور الأمريكي (١٧٨٨) استكمالا لما ينقصه في هذا الخصوص .

جاء في الدستور الأمريكي ، المادة الأولى ، الفقرة الثانية التي تحدد طريقة الانتخاب لمجلس النواب ، ودفع الضرائب : « يتحدد عدد النواب وقيمة الضرائب المباشرة بين الولايات التي قد تدخل ضمن هذا الاتحاد حسب نسبة عدد سكان كل ولاية ، الذي يتحدد بدوره بإضافة نسبة ثلاثة أخماس عدد جميع السكان إلى العدد الإجمالي للأشخاص الأحرار ، بما في ذلك الأشخاص المرتبطون بتأدية خدمة تستغرق عددا معينا من السنين ، وذلك بعد استثناء الهنود الذين لا تفرض عليهم أى ضرائب . . . » .

الترجمة الفعلية لتلك الفقرة ، أن الزوج والهنود لا يحق لهم الانتخاب ، ولكن يعد الزوج الواحد منهم بثلاثة أخماس الرجل الأبيض لأغراض تعداد الولاية ، ومن ثم تحديد نسبة نوابها وضرائبها .

= ضرائبه وهو في حالة حرب مع فرنسا ، مما اضطره لصياغة الماجنا كارتا :
من چون ملك إنجلترا بعناية الله تعالى . . إلى كبار أساقفته وأساقفته ورؤساء أديرتة وحملة ألقاب إيرل وبارون . . وجميع رعاياه الأوفياء . تحية . اعلّموا أننا بهذا العهد نؤكد عنا وعن ورثتنا إلى أبد الدهر :

- ١- أن تكون كنيسة إنجلترا حرة لا يعتدى على شيء من حقوقها وحرّياتها .
- ٢- يمنح جميع الأحرار في مملكتنا ، عنا وعن ورثتنا إلى أبد الدهر جميع الحريات المدونة فيما بعد .

.....
١٢ - ألا يفرض بدل خدمة أو معونة . . إلا المجلس العام .

.....
١٤ - لكي يجتمع المجلس العام . . سنأمر باستدعاء كبار الأساقفة والأساقفة ورؤساء الأديرة وحملة ألقاب إيرل وكبار البارونات وغيرهم ممن تحت رئاستنا .

١٥ - لن نجيز في المستقبل لكائن من كان أن يأخذ معونة من مستأجره الأحرار (غير الأرقاء) إلا لافتدائه ، أو تنصيب الابن الأكبر فارسا ، أو مرة واحدة لزوج ابنته الكبرى ، ولن تكون المعونة في هذه الحالة إلا معونة معقولة .

نقلا عن قصة الحضارة ول ديورانت - الجزء ١٥ ص ١٩٧-١٩٩ .

وجاء فى الفقرة التاسعة : «لن يحظر الكونجرس قبل عام ١٨٠٨ جلب وإحضار أولئك الأشخاص الذين تعتقد أى ولاية من الولايات القائمة الآن أنه من المناسب دخولهم إليها ، غير أنه بإمكانه فرض ضريبة على مثل هذا النوع من الاستيراد لا تزيد على عشرة دولارات لكل شخص» .

وترجمة هذا ، لن يمنع الكونجرس قبل عام ١٨٠٨ جلب العبيد - وهذا ليس معناه أنه سيتم بعد عام ١٨٠٨ ذلك - ولكن بإمكانه فرض ضريبة رأس على مثل هذا النوع من الأصناف قدرها عشرة دولارات .

أما وثيقة الحقوق ، فقد تناولت فى بنودها العشرة ما ليس له علاقة بحقوق الزنوج والهنود ، ولكنها أضافت حقوقاً مدنية للرجل الأبيض بخصوص حرية الأديان والكلمة والصحافة ، والاحتفاظ بالسلاح وحمله ، وحقه فى ألا يُعتقل إلا بسبب ، وحقه فى محاكمة سريعة علنية واستدعاء المحامين للدفاع عنه .

وعندما نظرت المحكمة العليا عام ١٨٥٧ دعوى «سكوت» قال القاضى «تينى» بوضوح : إن مبدأ المساواة الذى جاء فى إعلان الاستقلال (جميع الناس يولدون متساوين) لا يشمل الزنوج ، فهم كائنات دنيا .

وفى آخر القرن الماضى ، ضمنت المحكمة العليا استمرار التمييز العنصرى عندما أفتت بوجوب فصل السود عن البيض حتى لو كانوا متساوين . الأمر الذى مازالت آثاره قوية وعفوية حتى اليوم .

* * *

اختلفت تقديرات المؤرخين عن عدد الهنود الحمر عند قدوم «كولومبس» لأمريكا ، وتراوح بين عشرة ، إلى عشرين مليوناً ، وعددهم اليوم أقل من ٣ ملايين . كيف حدث هذا؟ يرجع الفضل فى ذلك لعمليات الإبادة المنظمة ، ثم الأحوال المعيشية بالغة السوء فى كل المجالات^(١) .

(١) كان النمط المتكرر فى تطور علاقة المستوطنين بالهنود الحمر كالتالى : =

نفس الأمر بالنسبة للزواج، جلب المستوطنون ما يقرب من عشرين مليون زنجي حتى منتصف القرن الماضي، (قُتل عشرة زواج في إفريقيا، وفي الطريق، ليصل زنجي واحد لأمريكا)، وعددهم اليوم أكثر قليلا من ثلاثين مليونا. والفضل في ذلك للأحوال المعيشية بالغة السوء^(١).

لا يمكن الجزم بتحسّن أحوال السود بعد الحرب الأهلية - كما يعتقد الكثيرون - وسأنقل فقرة من كتاب «موجز تاريخ الولايات المتحدة» - نيكتر، كوماجر - نشرته ليتل براون - راندوم هاوس عام ١٩٤٢، وترجمته دار المعارف في عام ١٩٨٣ :

«كذلك تبين للزواج أنهم ليسوا أحرارا فعلا، وإن كانوا أحرارا قانونا. فإن الكونجرس الذي سن تشريعات تحريرهم، سرعان ما تركهم لسادتهم السابقين ولم يفعل شيئا. . . كان السود أشبه بلاجئين في بلاد عاثت فيها الحرب فسادا. ولا مغالاة في القول بأن عدد العائلات التي تفككت كان في العام الأول للحرية أكثر منه في أي عام من أعوام الرق. ولقد مات الآلاف منهم بالمرض والجوع، أو راحوا ضحايا للعنف، ولم يحاولوا الإدلاء بأصواتهم في الانتخابات، أو أن يرسلوا أطفالهم إلى مدارس البيض أو أن يتجاوزوا حدودهم اجتماعيا أو أنهم سرعان ما كانوا يتلقون درسا إذا حاولوا. « - صفحة (٢٢٥).

بالطبع حصل السود بعد ذلك في كفاحهم المرير على كثير من الحقوق، ولكن لا

= ١- إبداء حسن النية للعيش بسلام وحفظ حقوق الهنود، ولا مانع ألبته من إجراء بعض المعاهدات والاتفاقيات.

٢- بعد استقرار المستوطنين واستتباب أحوالهم، يتم إقناع الهنود - بالترغيب والترهيب - بأن الأفضل لهم أن يتجهوا غربا، فالأراضي واسعة هناك، بينما ضاقت هنا.

٣- يتحرك الهنود للغرب بعد قليل من الهدايا والمكافآت وكثير من التهديدات. فإذا لم يرضخوا لذلك، فلا مفر من افتعال المشكلات والمعارك، حتى يتحركوا أو يبادوا.

٤- تكرررت الدورة حتى وصل المستوطنون للساحل الغربي.

(١) اقرأ في مختارات من الفكر الأمريكي - دار الفارس صفحة ٢٢٥، ٢٢٨ التماس «واكر» : إننا الملونين الفئة الأكثر انحطاطا بين من عاش من الناس منذ بدء الخليقة، والأشد تعاسة ومذلة. إن وعاظ أمريكا يغضون النظر عنا ويرسلون البعثات التبشيرية! إن هلاككم آت لا محالة ما لم تتوبوا وترجعوا عن غيكم. كان هذا الالتماس عام ١٨٢٩.

يختلف أحد بشأن أنهم الجنس الأدنى فى الحياة الأمريكية ، فما زالت أحياء ومدارس ، بل وكنائس السود شاهدا على ذلك .

ولنأخذ من التاريخ المعاصر ثلاثة أحداث ، تأتى أولاها من لوس أنجليس فى إبريل عام ١٩٩٢ . اعتدى أربعة من رجال الشرطة البيض على زنجى ، ضربوه بكل قسوة ، وبلا سبب . صادف أن صور أحد هواة الفيديو ذلك ، وعرف الشريط طريقه للتليفزيون . تمت محاكمة رجال الشرطة وبرأتهم هيئة محلفين بيض . ثار السود واندلعت أعمال العنف فى المدينة ، مما أدى لأن يرسل «بوش» بالحرس القومى . وتفجرت قضية سوء معاملة الشرطة للسود ، وتحيز المحلفين ضدهم .

فى السنة نفسها ، ارتفعت أسهم «كولين پاول» رئيس الأركان الزنجى - بعد حرب الخليج - حتى أصبح مرشحا محتملا لمنصب نائب رئيس الجمهورية فى انتخابات عام ١٩٩٢ . تردد الرجل وزوجته ، ثم أصدر بياناً بأنه يريد أن يعيش فى سلام ، ولا يعرض نفسه للاغتيال بيد أحد المجانين ، وهم - على حد قولهما - كثيرون فى هذا البلد . وبالطبع مفهوم من هم أولئك المجانين .

وبعد ذلك بسنوات قليلة ، عاشت أمريكا قضية مقتل زوجة لاعب الكرة المشهور «سمپسون» . اتهمته الشرطة البيضاء بقتلها . وتم تقديمه للمحاكمة .

ظهر أثناء المحاكمة أن الشرطة لفقت كثيرا من الأدلة حتى فاض بالمدعى العام - وكانت امرأة - فقالت إنها تخجل من ذلك الشرطى الذى جلب العار لأمريكا . برأت هيئة المحلفين «سمپسون» . انقسمت أمريكا - كما ذكرت وسائل الإعلام - إلى أمتين ، بيضاء وسوداء . أعادوا محاكمة «سمپسون» بالتهمة نفسها ، ولكن مع طلب تعويض عن خسائر مقتل زوجته ، وأدانته - بالتهمة نفسها التى سبق وبرئ منها - هيئة محلفين بيضاء .

لا تكفى القوانين الوضعية لإزالة اعتقاد الرجل الأبيض بأفضليته وتفوقه على بقية الأجناس ، العقدة التى كثيرا ما تجعله يظلم ويستبيح حقوق الآخرين ، إلى درجة قتلهم واستئصالهم . وفى بلد مثل أستراليا ، ظلت قوانين الرجل الأبيض التى

تسلب من الآخرين أى حقوق - بما فى ذلك حق الحياة - سارية حتى منتصف قرننا الحالى . وتم إلغاؤها تحت ضغط من الداخل والخارج وليس نتيجة اقتناع^(١) .

بين الزنجى والهندي ، وبين الرجل الأبيض تقع بقية الأجناس والأعراق . تحاول كل منها الحصول على حقوقها داخل المجتمع الأمريكى .

وإذا تتبعنا تاريخ الولايات المتحدة - وهو تاريخ جد قصير ، حوالى قرنين ، أو جيلين من العمرين المصريين - لوجدنا رغم قصر هذا التاريخ ، أن لها سجلا لا يسبقه سوى هتلر وستالين فى انتهاك حقوق الإنسان داخل وخارج الولايات المتحدة .

فداخل الولايات المتحدة ، بالإضافة لجرائم إبادة الهنود السكان الأصليين ، وجلب العبيد من إفريقيا ، والتفرقة العنصرية التى تخط من كل من ليس أبيض ، انتهكت الحضارة الأمريكية حق أفراد المجتمع فى أن يعيشوا فى سلام وأمان ، وحقهم فى حياة أسرية إنسانية . فتفوقت الولايات المتحدة تفوقاً كاسحاً على بقية العالم فى معدلات جرائم السرقة والاغتصاب والقتل ، والاعتداء على الزوجات - أو العشيقات - وقتلهن ، والاعتداء الجنسى على الصغيرات ، وزنا المحارم ، وإدمان المخدرات - والذى توافرت الروايات عن ترويعه بواسطة الـ C. I. A فى أحياء الزوج - والطلاق بصفة خاصة ، والتفكك الأسرى بصفة عامة .

كذلك تواترت الاتهامات باستخدام الحكومة والجيش وشركات الأدوية للبشر ، كفئران تجارب ، سواء فى مجالات الإشعاع ، أو الكيمياء ، أو الأدوية .

أما إذا انتقلنا للعالم الخارجى ، فلن نجد دولة فى العالم انتهكت حقوق الشعوب فى تقرير مصيرها ، وتدخلت فى شئون الدول الأخرى وأضررت بها كما فعلت الولايات المتحدة^(٢) ، فى أمريكا اللاتينية ، فى الشرق الأوسط ، فى آسيا ، وأخيراً (١) قد يبرر هذا تعنت وتشفى مبعوث الأمم المتحدة للعراق ، «بتلر» .

(٢) تنوعت وتعددت الأساليب فى سبيل ذلك ، فمن مساعدة حكومات دكتاتورية فاسدة ، لعمل انقلابات عسكرية ، لشراء أصوات فى الانتخابات ، لتأليب دول الجوار على إثارة المشكلات أو شن الحروب ، لفرض حصار اقتصادى وشن حملات إعلامية ، لاستخدام القوات المسلحة الأمريكية . وهناك خطة متكررة مع من يخرج من الصف : ضرب حصار اقتصادى - شن حرب إعلامية - إرسال مساعدات تافهة وملء شاشات التليفزيون بأجولة المساعدة لتضخيمها - استمالة وتأليب المعارضة الداخلية لإسقاط الحكومة . فإذا لم يفلح كل ذلك ، فيمكن إثارة القلاقل والمشكلات من قبل الجيران ، حتى إشعال الحرب .

فى إفريقيا . ولذلك لم ينشأ فى منتصف القرن مصطلح «الأمريكى القبيح» من فراغ . ويكفي هنا ذكر : فلسطين والشرق الأوسط - فيتنام والهند الصينية - أمريكا اللاتينية ، كما بين تشومسكى .

أدمنت الولايات المتحدة استخدام القيتو - برغم أنها لا تسدد ديونها للأمم المتحدة - وأدمنت مطالبة العالم بفرض حصار على كل من يخرج عن صفها . . كوبا - إيران - ليبيا - العراق - السودان - كوريا الشمالية - ميانمار^(١) .

نجح المجتمع الدولى فى عام ١٩٩٨ فى إنشاء محكمة جنايات دولية . وذلك على الرغم من المعارضة والضغط الأمريكى العنيفة ضد ذلك ، وبالطبع معارضة حفنة أخرى من الدول من بينها إسرائيل . يعلم الجميع سبب ذلك ، وهو ما ناقشه وحذر منه الكونجرس الأمريكى .

فسيكون على كثير من القادة العسكريين الأمريكيين ، ومديرى وعملاء الـ C. I. A ، المثول أمام تلك المحكمة كمجرمى حرب . بل لو أن تلك المحكمة أنصفت ، لحاكت بعض الرؤساء الأمريكيين .

ومن المفارقات أن المحكمة الدستورية العليا فى الولايات المتحدة ، أعطت الحكومة (فى يونيه عام ١٩٩٢) حق اختطاف أى شخص مشتب فيه ، وإحضاره من بلده لتتم محاكمته داخل أمريكا وطبقا لقوانينها ، بصرف النظر عن أى قوانين ومعاهدات مع بلد ذلك الشخص . فتكون تلك المحكمة قد قننت لحكومتها أعمال البلطجة والقرصنة الدولية .

وفى جملة واحدة ، ما أشبه كلام الولايات المتحدة عن حقوق الإنسان برطانيتها عن السلاح النووى ، على الرغم من أنها الدولة الوحيدة فى العالم التى استخدمته - ودون الحاجة لاستخدامه - وعلى الرغم من ترسانتها الكبرى فى العالم .

(١) لاحظ أنه فى الوقت الذى تشكل فيه الولايات المتحدة كتكتلات اقتصادية مع : كندا فى الشمال - المكسيك ثم أمريكا اللاتينية فى الجنوب - أوروبا فى الشرق - اليابان وشرقى آسيا فى الپاسفيك ، تعاني مصر مما فى جوارها : ليبيا فى الغرب : عليها حصار - السودان فى الجنوب : عليه حصار ، ثم أصبح فى حرب أهلية - الجزيرة العربية فى الشرق : بها قوات عسكرية أجنبية - العراق فى الشمال الشرقى ، والذى كان يعمل به من ٢ إلى ٣ مليون مصرى ، كل منهم يعول عائلة : وحاله لا يخفى على أحد !

الباب الثالث العولمة

أصبح العالم كله قرية واحدة .

ما أجمل هذا الشعار الجديد ، الذى يردده الساسة ، ورجال الأعمال ، والإعلام فى الولايات المتحدة .

أخيرا . . . لقد رفعوا شعار (كلنا لآدم ، وآدم من تراب) . . . وعلينا جميعا أن نردد ذلك صباح مساء حتى نصدقه ، فقد أصبح حقيقة مطلقة .

وبما أن العالم قرية واحدة ، لا تفصله حدود ، فيجب أن تتوافر لرءوس الأموال الحرية الكاملة فى الدخول والخروج من أى بلد . ويجب ألا يزعج رأس المال ولا يخيفه أحد . كما تعلمنا وحفظنا - أو حفظنا بدون أن نتعلم - رأس المال جبان ، فيجب علينا - وبكل شجاعة - أن نحترم ذلك الجبن . كذلك يجب أن تُفتح كل الأسواق - خاصة أسواق الدول النامية - أمام كل أنواع المنتجات^(١) . ألسنا نعيش كلنا فى قرية واحدة؟! (٢)

ولكن ما سبق لا ينطبق على ما يُسمى بالتكنولوجيا ، خاصة المتقدمة منها . فتلك

(١) ولكن قد تكون هناك بعض منتجات ، مثل المنسوجات والبطاطس وغيرها من مصر ، لا تناسب المواصفات الأوروبية ، أو تتجاوز الحصص المسموحة بها فى الأسواق الأمريكية ، أو . . . أو . . . فلا يمكن إدخالها تلك الأسواق ، وياحبذا لو تمت مصادرتها أو إعدامها .

(٢) تساءل الدكتور «محاضير محمد» رئيس وزراء ماليزيا: إذا لم تتوافر للمنتجات المحلية فرص النجاح فى الأسواق المحلية الصغيرة ، فهل لها أى فرصة فى المنافسة فى الأسواق العالمية الكبرى؟ أليس معنى ذلك القضاء على الصناعات المحلية؟

سلعة غالية ، لا يصح لها أن تنساب مع الأموال أو المنتجات الصناعية ، بل حبذا لو وضعنا كل ما يمكن من العوائق والعراقيل والشروط أمام ذلك .

كذلك لا يمكن السماح بانتقال الأفراد حيثما شاءوا ، فما زال لتلك القرية خصوصيات في بعض البلاد ، ولا نضمن ماذا يفعل أولئك المهاجرون بتلك الخصوصيات (١) .

وإذا أخذنا أستراليا - أقصى جنوب شرق آسيا - على سبيل المثال ، نجد لها قارة واسعة شاسعة مساحتها سبعة أمثال مساحة مصر ، بها ثروات طبيعية هائلة : معادن - أراض زراعية - ماشية - سواحل مليئة بأنواع الأسماك .

يسكنها أقل من ١٨ مليوناً ، ولا تسمح بالهجرة - من إخوان القرية الواحدة - إلا بالقطارة ، وبشروط متعددة (٢) .

ثم إذا اتجهنا لأقصى الشمال الغربي ، كندا ، لوجدنا بلداً مساحته عشرة أمثال مساحة مصر ، غنى بالثروات الطبيعية الهائلة ، مثل أستراليا ، ويزيد عليها البترول . يسكنها ٢٨ مليون ساكن ، ولا تسمح بالهجرة إلا بالقطارة ، وبشروط ، منها أن يحول المهاجر مائة وخمسين ألف دولار .

ولا بأس أن نسمع من حين لآخر تهديدات مضمرة . . «من لا ينضم للجات فلن يعيش طويلاً» . . . «قد تختفى دول من الخريطة ولا يحس أحد» . . . «لن يعيش في القرن المقبل سوى الأقوياء» . . . أليس البقاء للأصلح ؟ أليس الإنسان ذنباً لأخيه الإنسان ؟

— حتى في القرية الواحدة !!؟؟ —

لم تتوقف العولمة عند رءوس الأموال والمنتجات ، بل تعدتها إلى أسلوب الحياة .

(١) ولكن استباحة المجال الفضائي وبث البرامج الموجهة ليس له دخل بالخصوصيات ، فنحن نعيش عصر العولمة .

(٢) تفلت من حين لآخر شعارات مكبوتة في أستراليا : لا نريد أن تصبح أستراليا آسيوية ! وعقالها الوحيد حاجة القارة للآسيويين . ولعل ما يقوم به «بتلر» الأسترالي في العراق خير دليل على عقد العنصرية ومنهجيتها التي تبيح لها كل أنواع الفتك بمن هو ليس أبيض .

فلا بد لقيم الولايات المتحدة أن تسود في العالم كله . . . فحرية التجارة والسوق
لماذا لا تصاحبها حرية الجنس؟ فمن ذا الذي يفضل الارتباطات والالتزامات طويلة
المدى؟

وباختصار، يجب أن يعيش العالم كله مثلما تعيش أمريكا. لا يهم أنها تستهلك
أكثر من نصف مخدرات العالم، ولا أن بسجونها أكثر من مليون، وتحت الرقابة
أكثر من ضعف ذلك. . لا يهم ارتفاع معدل الجريمة من قتل لاغتصاب لسرقة
بالإكراه.

ولماذا لا يكون كل الرؤساء مثل «كلينتون»؟ والمواطنات مثل فلانة، أو غيرها؟
إن ذلك لم يغضب الشعب الأمريكي، فشعبية الرجل تزيد، ألم تتحسن
الأحوال الاقتصادية؟ من يكثر لتلك الأمور التافهة؟^(١)

ألم يصرح أكثر من نصف من انتخبوا «كلينتون» لفترته الثانية بأنهم لا يصدقونه
ولا يصدقون ادعاء زوجته تصديقه؟

لقد تحسن الاقتصاد الأمريكي، وحققت الميزانية فائضا لأول مرة منذ عشرات
السنين^(٢)، فمن يهتم بصدق الرئيس وأخلاقياته وسياساته، سواء كانت المحلية أو
الدولية؟

(١) وما أشبه ذلك بنصيحة صديق «جونسون» له: ومن يكثر بقتل الناس في فيتنام، المهم ألا تنسحب
وتبدو ضعيفا، فلن يغفر بلدياتك لك ذلك.

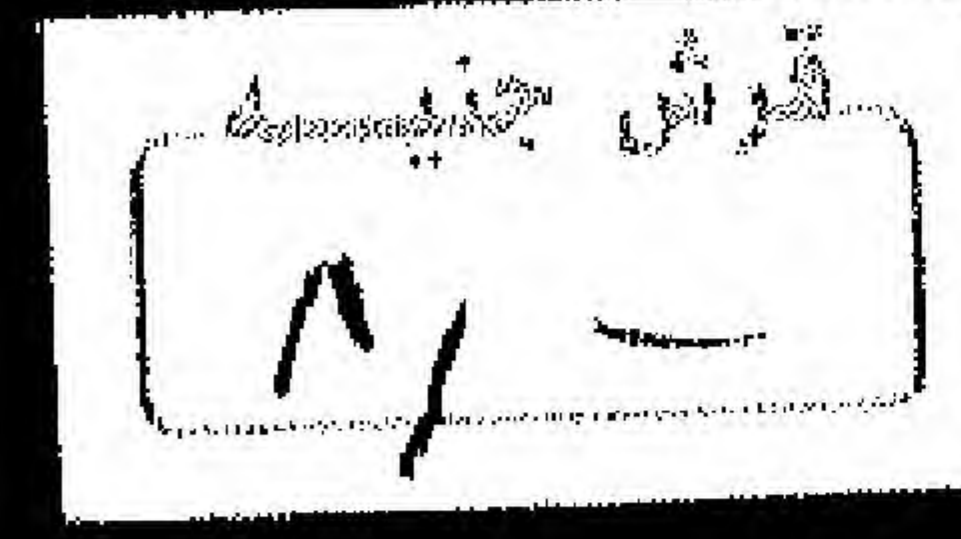
(٢) شكرا - جزئيا - لصدام حسين والكرم العربي، منذ تم خفض أسعار البترول للتعجيل بانتهاء الاتحاد
السوفيتي، إلى شراء صفقات السلاح وطائرات البوينج، إلى الاستضافة الباذخة للقوات الأمريكية،
إلى استثمار أكثر من ٥٠٠ مليار دولار في أمريكا. . . إلى . . . إلى . . .

الفهرست

٥	تقديم الأستاذ / محمد حسنين هيكل
٦١-٩	الجزء الأول : بقلم نعيم تشومسكى، تعريب عادل المعلم
١١	الباب الأول : الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة.
٢٧	الباب الثانى : التدمير فى الخارج
٥٥	الباب الثالث : غسيل المخ
٥٩	الباب الرابع : المستقبل
١٠١-٦٣	الجزء الثانى : بقلم عادل المعلم
٦٥	الباب الأول : من هو العم سام ؟
	الباب الثانى : سياسة الولايات المتحدة الخارجية ، والديمقراطية وحرية
٧٣	الكلمة وحقوق الإنسان فى العالم الخارجى :
٩٩	الباب الثالث : العولمة
١٠٣	الفهرست

مطابع الشروق

القاهرة : ٨ شارع سيويه المصرى - ت: ٤٠٢٣٣٩٩ - فاكس: ٤٠٣٧٥٦٧ (٠٢)
بيروت : ص.ب: ٨٠٦٤ - هاتف: ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣ - فاكس: ٨١٧٧٦٥ (٠١)



مادامد العظم سامر

نعوم تشومسكى عالم « لغويات » حجة ومرجعا عند كل الجامعات ، ورغم أنه أمريكى الجنسية ، فهو أكبر ناقد للسياسة الأمريكية فى حلمها بالسيطرة على العالم ، وتصدى لمقولة الولايات المتحدة بإدعاء الحق فى القيام على نظام عالمى جديد .

تشومسكى يهودى بالميلاد ، لكنه - وهو اليهودى - كان أعلى الأصوات فى الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها ، فى انتقاد السياسة الإسرائيلية وفى الانتصار للحق الفلسطينى .

وفى هذا الكتاب ، يتحدث تشومسكى عن الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة ، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، وكيف أنه فى سبيل تحقيقها ، انتهكت كل ما تنادى به من مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان وحق تقرير المصير ، وليس أدل على ذلك من ممارساتها فى كوريا وفيتنام ، تحالفها مع الحكومات العسكرية التى أقامتها فى أمريكا اللاتينية وفى الجزء الثانى ، يحلل عادل المعلم تركيبة المجتمع الأمريكى المتعدد الأعراق والأديان ، ويوضح أن مخططى السياسة الأمريكية هم حفنة قليلة من محترفى السياسة وكبار رجال المال والإعلام ، ويقارن موقف الإدارات الأمريكية مع كل من شاه إيران ويلتسين وسوهارتو ، ومتطرقا إلى الشعارات التى تتبناها مثل الديمقراطية وحرية الكلمة وحقوق الإنسان والعولمة .

دار الشؤون

القاهرة : ٨ شارع سيبيه المصرى - رابعة العنوية - مدينة نصر
ص. ب : ٢٢ / البانوراما - تليفون : ٤٠٢٢٢٩٩ - فاكس : ٤٠٢٧٥٦٧ (٢٠٢)
بيروت : ص. ب : ٨٠٦٤ هاتف : ٣١٥٨٥٩ - ٨١٧٢١٣ - فاكس : ٨١٧٧٦٥ (٩٦١)